المفيد على كتاب التوحيد

للشيخ
محمد بن عبد الوهاب

تأليف
الشيخ الفقير إلى عفو ربه القدير
عبد الله بن صالح القصير



المُفِيدُ عَلَى كِتَابِ التَّوحِيدِ



الطبعة الأولى
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

دار إيلاف الدولية

الكويت - الجهراء هاتف : ٤٥٥٧٥٥٩ (٠٠٩٦٥) - فاكس : ٤٥٥٧٥٥٨ (٠٠٩٦٥)
فرع حولي : شارع الحسن البصري - تليفاكس : ٢٦٤١٧٩٧ (٠٠٩٦٥)



ترجمة المؤلف

هو الشيخ عبد الله بن صالح بن محمد بن أحمد القصير من فخذ العْمَارات من قبيلة عَنَزَة وعنزة من ربيعة إحدى القبائل العدنانية.

ولد في ١٣٨٠/٨/٢٥ هـ في قرية الشقة العليا من قرى القصيم.

درس الابتدائية في قريته، ثم درس المرحلتين المتوسطة والثانوية في المعهد العلمي ببريدة.

وكان من جملة شيوخه في المعهد أصحاب الفضيلة الشيخ صالح بن إبراهيم السكيتي، والشيخ صالح بن إبراهيم البليهي، والشيخ علي بن سليمان الصالح، وحضر الدرس لعدد منهم في المساجد، وحضر حضورًا يسيرًا لدروس فضيلة الشيخ صالح بن أحمد الخريصي رئيس محاكم القصيم سابقًا – رحمهم الله جميعًا – .

تخرج في كلية الشريعة في الرياض عام (١٣٩٦-١٣٩٧هـ) وتلقى عن عدد من مشايخها وأساتذها – آنذاك – ومن أشهرهم فضيلة الشيخ صالح بن علي الناصر – رحمه الله تعالى - وفضيلة الشيخ صالح بن عبد الرحمن الأطرم، وأخذ عنهما في المساجد.

كما حضر دروس جملة من كبار العلماء في المساجد بمدينة الرياض ومنهم:

سماحة الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد.. رئيس مجلس القضاء الأعلى – رحمه الله تعالى – وفضيلة الشيخ الدكتور صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله ومتعه ومتع به على عمل صالح.

وحضر دروس سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز .. مفتي عام المملكة – رحمه الله تعالى – مدة طويلة وكانت له قراءة عليه في كتاب شرح السنة للبغوي، واستفاد منه في عمله الدعوي والوظيفي حيث كان وظيفيًا على ملاك الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

تعين بعد تخرجه من كلية الشريعة على وظيفة داعية إلى الله تعالى «**بالرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد**» ولا يزال حتى وقت إعداد هذه السيرة في العمل الدعوي الميداني ومستشارًا غير متفرغ بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

شارك في تدريس القرآن الكريم ومحاضرات في أصول الفقه، والمرافعات الشرعية، والأحوال الشخصية، والثقافة الإسلامية في كلية الملك فهد الأمنية ما بين عامي (١٤٠٢-١٤٠٤هـ).

شارك في تدريس محاضرات الثقافة الإسلامية بكلية الملك عبد العزيز الحربية ما بين عامي (١٤٠٢-١٤٠٣هـ).

شارك في تدريس محاضرات العقيدة الإسلامية والدعوة إلى الله تعالى

في كليات الشريعة، وأصول الدين، والدعوة، ومركز التعليم المستمر وخدمة المجتمع بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للفترة ما بين عامي (١٤٠٨ - ١٤١٩هـ).

مثل الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ثم وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في حضور لجان محلية على أعلى المستويات لدراسة جملة من الأنظمة ذات الشأن وصياغتها بما يتفق مع الشريعة الإسلامية.

مثل سماحة مفتي عام المملكة العربية السعودية الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز - رحمه الله تعالى - في حضور بعض المناسبات واللجان خارج المملكة في عدد من الدول الإسلامية بشأن المجاهدين الأفغان، والدعوة الإسلامية العالمية، واللقاءات الرسمية.

التدريس في المساجد:

للمؤلف دروس مكثفة في عدد من مساجد مدينة الرياض لجملة من الكتب المعتمدة عند أهل العلم في التفسير والحديث والمصطلح والعقيدة والفقه، ومنها:

مختصر تفسير ابن كثير، تفسير السعدي، صحيح البخاري، صحيح مسلم، شرح السنة للبغوي، بلوغ المرام، عمدة الأحكام، كتاب التوحيد، العقيدة الواسطية، شرح السنة للبربهاري، لمعة الاعتقاد، ثلاثة الأصول،

العقيدة السفارينية، سنن أبي داود، الدرر السنية، مجموع فتاوى ابن تيمية، الروض المربع، وغيرها.

مؤلفاته :

١- المؤلفات في العقيدة: المفيد على كتاب التوحيد، التعليقات على كشف الشبهات، البيان لأركان الإيمان، المستفاد على لمعة الاعتقاد، الفوائد السنية على العقيدة الواسطية، إفادة المسؤول عن ثلاثة الأصول.

٢- المؤلفات في الفقه وغيره: (المأثورات من الأدعية والأذكار في الصلوات). (الإشارات إلى جملة من حِكَم وأحكام الزكاة)، (تذكرة الصوام بشيء من أحكام الصيام والقيام)، (زاد الحجاج والمعتمرين) (تذكرة أولي الغِيَر بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، (الذكرى بخطر الربا)، (شهادة الزور وخطرها)، (تذكرة الناس بشأن اللباس)، ورسائل أخرى، ديوان خطب باسم (اللمع من خطب الجمع) في ثلاث مجلدات. فوائد ومعالم مهمة عن إمام الأمة سماحة الإمام العلامة الشيخ عبد العزيز بن باز – رحمه الله تعالى – .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ،،،

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أولاً : كان المشركون في الجاهلية يعبدون مع الله تعالى معبودات متعددة كالأشجار والأحجار والقبور والكواكب وغيرها من الأوثان والجن والصالحين والملائكة وغير ذلك مما اتخذوه آلهة يعبدونها من دون الله، وقد يجعلون لبعضها تماثيل يعظمونها، ويعكفون عندها رجاء بركتها ونفعها، فبعث الله نبيه محمدًا ﷺ فدعا الناس إلى توحيد الله وأنكر عليهم الشرك به، وعلّمهم ما يجب عليهم من توحيد الله والإخلاص له والاستقامة على دينه والتأسي برسوله ﷺ ، فهدى الله علــى يديــه – وعلى يدي أصحابه من بعده ومن تبعهم من دعاة الهدى – من شاء من عباده، فدخل الناس في دين الله أفواجًا، وظهر دين الله تعالى وعلت كلمته، فكانت كلمة الله سبحانه هي العليا وكلمة الذين كفروا السفلى حتى أيس الشيطان أن يعبده المصلون في جزيرة العرب.

ومع البعد من زمن الرسالة ونسيان حظٍ من العلم والاشتغال بزينة الحياة الدنيا، والتقصير في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتعطيل السنن من ذوي الأهواء والشهوات والترف وجور الحكام، وتصدر علماء السوء وشهرة عبَّاد السوء، ظهرت المعاصي ثم البدع ثم الشرك حتى اتبع فئام من الأمة المشركين، وركب طوائف منهم سنن اليهود والنصارى حتى ظهر الشرك بأسباب الجهل والغلو في الصالحين وشبهات المشبهين، فعُبِدَت القبور، وتعلق الناس بالموتى والجن

والصالحين واتخذوهم آلهة من دون الله، وظهر كثير من دين الجاهلية في المجتمعات الإسلامية.

ووقع في نجد والجزيرة العربية كثير من المظاهر الشركية لا سيما في القرون المتأخرة كالقرن التاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر، حتى يسَّر الله تعالى من جدّد لهذه الأمة أمر دينها في كثير من الأمصار وخاصة الجزيرة العربية وبلاد الحرمين، وهو الشيخ الإمام المصلح الشيخ محمد بن عبد الوهاب بن علي بن سليمان التميمي النجدي الحنبلي السلفي رحمه الله رحمة واسعة.

ثانيًا: وُلد هذا الإمام العظيم عام خمسة عشر ومائة وألف للهجرة، فتعلم القرآن وتفقه في الدين وأخذ علوم الشرع وآلاته عن علماء زمانه في نجد والحرمين والأحساء والبصرة وغيرها، وعُنَي بالحديث وعقيدة السلف الصالح، ففتح الله بصيرته، فرأى ما عليه الناس في زمانه من ارتكاب كبائر المعاصي والبدع والكفر والشرك بعبادة الصالحين والأوثان، فشرح الله صدره للدعوة إلى الله تعالى، وهداية الناس إلى ما كان عليه السلف الصالح من العلم النافع والاعتقاد الصحيح والعمل الصالح والخلق الحميد، فدعا إلى ذلك، وعلّم متبعيه، وألّف فيه الرسائل المفيدة والكتب النافعة، ومن أشهرها هذا الكتاب «**كتاب التوحيد**» الذي نحن بصدد ذكر فوائد متعلقة بتراجم ونصوص أبوابه، وكتاب كشف الشبهات، ومسائل الجاهلية، وساعده على الدعوة من ساعده من تلاميذه وأولاده وأحفادهم وغيرهم ممن أخذ عنه العلم، وأيّدهم الله بالإمام

محمد بن سعود والأمراء من أبنائه – رحم الله الجميع– ، الذي ناصره وأعانه بسياسته وأسرته وجاهه وأعوانه حتى نصر الله تعالى بهم الحقّ، وأظهر بهم دينه مرة أخرى، وأعلى كلمته حتى عمت الدعوة أرجاء الجزيرة العربية وما جاورها، فعمرت المساجد بالدروس وبيان الحق، وأقيم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعُيِّنَ القضاة، وحُكِم بالشريعة، وظهر مذهب السلف الصالح، وطهّر اللَّهُ البلاد من أرجاس الشرك ومعالم الوثنية ومن عقائد أهل الكلام والأهواء فرحم الله أولئك الأئمة وأتباعهم على هداهم بواسع رحمته وجزاهم عن الإسلام وأهله خير الجزاء.

ثالثًا: ألَّف الشيخ – رحمه الله – هذا الكتاب «**كتاب التوحيد**» لبيان حقيقة التوحيد ووجوبه على المكلفين وشُعَبه وفضائله وخصاله، وحقوقه ومكملاته، وما يحصل به تحقيقه، ووجوب الدعوة إليه، والتنبيه على حقيقة الشرك وحرمته وعظم إثمه وشدة العقوبة عليه وخطره وشؤمه وذكر أنواعه كالأكبر والأصغر، والجلي والخفي، وبيان شُعَبِه، ووجوب الحذر منه كله، قليله وكثيره، دقيقه وجليله وذرائعه ووجوب البراءة منه ومن أهله وإعلان بغضهم وعداوتهم، والتنبيه على ذرائعه من البدع وأمور الجاهلية وكبائر الذنوب وغير ذلك من المحرمات التي تنافي التوحيد بالكلية، أو تنقص كماله الواجب، أو تقدح فيه وتضعفه.

رابعًا: هذا الكتاب كتاب عظيم النفع، جليل القدر، غزير العلم، مبارك الأثر، لا يُعلم أنه سبق أن صُنِّف مثله في معناه رغم صغر حجمه؛

لكثرة فوائده وحسن تأثيره على متعلّميه(١)، فينبغي حفظه وفهمه، والعناية بدراسته، وتأمّل ما فيه من الآيات المحكمات، والأحاديث الصحيحات، والآثار المروية عن السلف الصالح والمسائل التي استعظمها المؤلف رحمه الله تعالى لما في ذلك كله من العلم النافع والترغيب في العمل الصالح والهدي المستقيم، والدلالة على توحيد الله تعالى والإخلاص له، والتنبيه على بطلان الشرك والبدع وسائر ما حرّم الله تعالى من أنواع ذلك وفروعه ووسائله وما يُوصل إليه.



---

(١) فإن الشيخ – رحمه الله – ذكر في هذا الكتاب المبارك حقيقة التوحيد ولوازمه وأحكامه وحدوده وشروطه وفضله وبراهينه، وأصوله وتفاصيله، وأسبابه وثمراته ومقتضياته، وما يزداد به ويقوى، وما يضعفه وينقصه وما به يتم ويكمل، مع الإشارة الواضحة من خلال أبواب الكتاب ونصوصه إلى توحيدي الربوبية والأسماء والصفات؛ لأنهما من أدلته ومقدماته وهو لازمهما وثمرتهما ومقتضاهما.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

كتاب التوحيد

وقول الله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[الذاريات: ٥٦].

وقوله: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ [النحل: ٣٦]. وقوله: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴾ الآيات [الإسراء: ٢٣]. وقوله: ﴿ ۞ وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ [النساء: ٣٦].

وقوله: ﴿ ۞ قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ [الأنعام: ١٥١] الآيات.

قال ابن مسعود: «من أراد أن ينظر إلى وصية محمّد ﷺ التي عليها خاتَمُه فليقرأ قوله تعالى: ﴿ ۞ قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ - إلى قوله - ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا ﴾ الآية [الأنعام: ١٥١-١٥٣].

وعن معاذ بن جبل ﷺ قال: كنتُ رديفَ النبي ﷺ على حمار، فقال لي: «**يا معاذ، أتدري ما حقُّ الله على العباد، وما حقُّ العباد على الله؟**».

فقلت: الله ورسوله أعلم. قال: «**حق الله على العبادِ أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، وحقُّ العبادِ على الله أن لا يعذِّبَ من لا يُشرك به شيئًا**».

قلت: يا رسول الله، أفلا أبشر الناس؟ قال: «**لا تبشِّرهم فيتّكلوا**» أخرجاه في الصحيحين.

الفوائد على الباب:

الأولى: ابتدأ الشيخ – رحمه الله – بالبسملة كما هي عادة المصنفين

اتباعًا لكتاب الله تعالى، فإنه مبدوء بها، وتأسيًا بالنبي ﷺ ، حيث كان يفتتح بالبسملة كتبه إلى عماله ورسائله إلى ملوك زمانه، وطلبًا للبركة؛ لحديث: «**كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر**» أي مقطوع البركة، وقد حسن إسناد الحديث جماعة من أهل العلم كابن الصلاح والنووي وغيرهما، ويعضده كون القرآن مفتتحًا بها، وأن النبي ﷺ كان يفتتح رسائله بها.

الثانية: استهَلَّ الشيخ – رحمه الله تعالى – كتابه بعد البسملة بقوله: «**كتاب التوحيد**» واستغنى بهذا العنوان عن المقدمة – أي خطبة الكتاب –(١) لأن هذا العنوان يدل على مقصود الكتاب من أوله إلى آخره، فإنه مشتمل على بيان توحيد الإلهية والعبادة – الذي هو الغرض والمقصود الأعظم من تأليف هذا الكتاب.

الثالثة: التوحيد لغة:

مصدر وَحَّدَ – الشيء – يوحده تَوحِيدًا، أي جعله واحدًا أي فردًا، فمعنى وحَّد الله – أفرده – أي قال معتقدًا: إنه واحدٌ أحَدٌ، أو قال: لا إله إلا الله، والواحد والأحد وصفٌ لاسم البارئ تعالى واختصاصه بالأُحادية.

وأما التوحيد شرعًا:

فهو توحيد الله تعالى، أي إفراده فيما يختص به أي من فعله ووصفه وحقه والتنزه عن العيب والنقص ومماثلة خلقه.

فإن التوحيد المطلق هو العلم والاعتراف بتفرد الرب تبارك وتعالى

---

(١) وكأن الشيخ – رحمه الله تعالى – لم يُرِدْ التقدّم بين يدي الله ورسوله بالمقدمة، فجعل القول لله تعالى ورسوله ﷺ أولاً، ثم قول الشيخ تبعًا لذلك، وهو أدبٌ عظيم.

بأفعال الربوبية والملك من الخلق والرزق وتدبير أمر الخلق والملك، وإفراده سبحانه بما ثبت له من الأسماء الحسنى وصفات الكمال، والإقرار بتوحّده بنعوت العظمة والجلال، وإفراده سبحانه بالعبادة بإخلاصها كلها له، وتنزيهه عن أن يكون له شريك في ملكه، أو فعله أو ند في عبادته، أو سميٌّ يساميه في أسمائه الحسنى، أو مثيل له في ذاته وصفاته، والبراءة من الشرك وأهله.

الرابعة: لم يترجم الشيخ – رحمه الله – لهذا الباب بترجمة – أي لم يجعل له عنوانًا كبقية الأبواب – ولكن مقصوده ظاهر من النصوص التي أوردها فيه، وهو أن مراده: بيان معنى التوحيد وحكمه أي أن التوحيد هو إفراد الله بالإلهية والعبادة، وأنه أعظم واجب على الثقلين: الجن والإنس؛ لأنهم خُلقوا ورُزقوا من أجله، وبُعثت به الرسل – صلوات الله وسلامه عليهم – إلى جميع الأمم لدعوتها إليه، وهو الذي شرعه الله في جميع كتبه ووصى به عباده ونهاهم عن ضده – الذي هو الشرك أعظم المحرمات – فتضمن ذلك أن التوحيد هو إفراد الله تعالى في كل ما هو من شأنه وأنه أوجب الواجبات، وهو حق الله على عباده، وأعظم منجٍ من عقابه وموصلٍ إلى ثوابه.

الخامسة: دلّ الاستقراء والتتبّع لنصوص الكتاب والسنة وكلام وعمل السلف الصالح على أن التوحيد أقسامٌ ثلاثةٌ هي :

الأول: توحيد الله في أسمائه وصفاته:

وهو اعتقاد تفرّد الربّ – جلَّ جلاله – بالكمال المطلق من جميع الوجوه وبكل الاعتبارات بنعوت العظمة والجلال وأوصاف الجمال

والكمال التي لا يشاركه فيها أحد بوجه من الوجوه، وذلك بإثبات ما أثبته الله لنفسه في كلامه، وأثبته له نبيه ﷺ في سنته من جميع الأسماء والصفات، ومعانيها وأحكامها الواردة في الكتاب والسنة على الوجه اللائق بجلال الله وعظمته، من غير نفي وتعطيل له سبحانه من شيء منها، أو تفسير لها بغير معانيها، أو تمثيل له تعالى بأحد من الخلق بها، ونفي ما نفاه سبحانه عن نفسه أو نفاه عنه رسوله ﷺ من النقائص والعيوب ومماثلة الخلق، وعن كل ما ينافي كماله الواجب.

الثاني: توحيد الله في ربوبيته وأفعاله:

وذلك باعتقاد أن الله وحده هو الرب المتفرد بالخلق، والملك والتدبير، والرزق، والإحياء والإماتة، وأنه الذي ربَّى جميع الخلق بالنعم، وربَّى خواص خلقه وهم الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – وأتباعهم على دينهم، وهداهم بالعلوم النافعة والعقائد الصحيحة والأعمال الصالحة والأخلاق الحسنة ووقاهم أضداد هذه الأمور، وهذه هي التربية النافعة المصلحة للقلوب والأرواح، المثمرة للسعادة والفلاح في الدنيا والآخرة.

الثالث: توحيد الإلهية ويسمى توحيد العبادة وهو إفراد الله تعالى بأفعال عباده:

وهو العلم والاعتراف بأن الله وحده ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين، أي أنه الإله الحق المعبود بالحق الذي لا تنبغي العبادة إلا له ولا يستحقها أحد سواه، وتحقيق ذلك بإخلاص العبادات كلها لله، من نيات القلوب، وأقوال الألسن، وأعمال الجوارح فعلاً وتركًا، بحيث تؤدى هذه الأمور على وفق الشرع خالصة لله تعالى مقصودًا بها وجهه،

تحقيقًا لطاعته وطلبًا للزلفى لديه، رغبة في ثوابه، وحذرًا من عقابه.

السادسة: كما أنَّ توحيد الربوبية والأسماء والصفات يدلان على توحيد الألوهية ويتضمنانه، فإن توحيد الألوهية يستلزم توحيد الربوبية والأسماء والصفات ويتضمنهما؛ لأن الألوهية هي صفة تعم أوصاف الكمال وجميع أوصاف الربوبية والعظمة، فإن الله سبحانه هو المألوه المعبود لما له من أوصاف العظمة والجلال، ولما أسداه إلى خلقه من أنواع اللطف والفواضل والأفضال، فتوحّده سبحانه وتعالى بصفات الكمال وتفرده بالربوبية يلزم منه ألا يستحق أحد سواه شيئًا من العبادة بل هو وحده المستحق للعبادة وحده لا شريك له دون غيره كائنًا من كان، فواجب على جميع المكلفين أن يقصدوه في الحاجات وبصالح الدعوات، وأن يخلصوا له العبادة في سائر الأحوال والأوقات، وأن يكفروا بكل معبود من دونه أو معه، ويتبرؤوا من الشرك وأهله.

السابعة: ولما كان توحيد الله في إلهيته وعبادته هو أعظم مهمات الرسالات الإلهية وخلاصة الكتب السماوية، وهو أصل أصول الدين وأعظم واجب على المكلفين وأساس السعادة في الدارين، وقد ضلَّ عنه كثير من العالمين المتقدمين منهم والمتأخرين، فوقعوا في دين المشركين وتركوا توحيد ربّ العالمين؛ اعتنى الشيخ – رحمه الله – في تعريفه وتقريره وبيانه، ونصح الأمة بشأنه، فأقام دعوته عليه، وألَّفَ هذا الكتاب المبارك لإيضاحه والتحذير من الشرك الذي ينافيه ويبطله، فرحمه الله رحمة واسعة.

۞۞۞

٢- باب فضل التوحيد وما يكفر من الذنوب

وقول الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ الآية [الأنعام: ٨٢] .

عن عُبادة بن الصامت ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ : «**من شهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأنَّ محمدًا عبده ورسوله، وأنَّ عيسى عبدُ الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم وروحٌ منه، وأنَّ الجنةَ حقٌّ والنَّار حقٌّ، أدخله الله الجنة على ما كان من العمل**». أخرجاه.

ولهما في حديث عِتبان: «**فإن الله حرَّم على النار من قال: لا إله إلاّ الله يبتغي بذلك وجه الله**» .

وعن أبي سعيد الخدري ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: «**قال موسى: يا ربِّ، علّمني شيئًا أذكُرُكَ وأدعُوكَ به. قال: قلْ يا موسى: لا إله إلاّ الله. قال: كلُّ عبادك يقولون هذا. قال: يا موسى، لو أنّ السموات السبع وعامرهُنَّ – غيري – والأرضين السبع في كِفَّةٍ، ولا إله إلاّ الله في كِفَّة، مالتْ بهن لا إله إلاّ الله**». رواه ابن حبان والحاكم وصححه.

وللترمذي وحسَّنه عن أنس: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**قال الله تعالى: يا ابن آدم، لو أتيتني بقراب الأرض خطايا، ثم لقيتني لا تشركُ بي شيئًا لأتيتُك بقُرابها مغفرة**» .

الفوائد على الباب:

الأولى: أراد الشيخ – رحمه الله تعالى – أن يبيِّن في هذا الباب شيئًا من فضائل التوحيد وأنه أعظم الأعمال في تكفير الذنوب لأنه أساس الأعمال وأصلها، والأعمال لا تصح ولا تقبل إلا به.

وذكر رحمه الله في الباب من النصوص جملة من فضائل التوحيد ليعرف المؤمن ذلك ويكون أكثر إقبالاً عليه وتشوقًا إليه وتحقيقًا له، وحذرًا مما ينافيه أو ينقص كماله الواجب.

الثانية: إذا سَلِمَ المؤمن من الشرك الأكبر والأصغر وظُلمِ العباد فاز بالأمن التام والهداية التامة في الدنيا والآخرة.

أما إذا سَلِم من الشرك الأكبر ولم يسلَم من الأصغر وظُلم العباد فإنه يفوته من الأمن التام والهداية بحسب ذلك، فلا يحصل له كمال ذلك، وإن حصل له أصل الأمن والهداية.

الثالثة: من شهد لله تعالى بالتوحيد، ولنبيه ﷺ بالعبودية والرسالة، ولعيسى عليه السلام بما أخبر الله به عنه، وشهد أن الجنة حقّ، والنار حقّ، شهادةً جازمةً تتضمن حب الله تعالى والإخلاص له، والانقياد لشرعه، عن قبول وصدق واتِّباع للنبي ﷺ وطاعته، دخل الجنة لأول وهلة، إذا لقي الله تائبًا منيبًا قد أدى ما عليه.

الرابعة: الرسول ﷺ عَبْدٌ مربوبٌ لله تعالى تلحقه جميع خصائص البشرية، فليس له من خصائص الإلهية شيءٌ، فلا يجوز الغلو فيه ولا إعطاؤه شيئًا من حق الله تعالى من دعاء، أو استغاثة أو نذر أو ركوع أو سجود أو ذبح، أو غير ذلك مما هو من حق الله جلّ وعلا، إلا أنّ الله

تعالى قد اصطفاه واجتباه لرسالته، فجبله على محاسن الأخلاق وعصمه من مساوئها، وبعثه متممًا لمكارم الأخلاق، وأوحى إليه بشرعه، وبعثه بالهدى ودين الحق الذي أصله توحيد الله تعالى في حقه وترك الشرك به، فهو ﷺ بشر مثلنا إلا أنه يوحى إليه، فاصطفاه برسالته، واجتباه من بين سائر خلقه ليكون خاتمًا لأنبيائه ورسله بأعظم رسالاته وأكمل شرائع دينه إلى كافة الناس إلى أن يأتي بأمره وجعله سيد الرسل وأعظم شفيع لخلقه بين يديه – سبحانه – يوم القيامة وللمؤمنين في النجاة من عذابه ودخول الجنة دار ثوابه.

الخامسة: من مقتضى «**شهادة أن محمدًا عبد الله ورسوله**» تصديقه فيما أخبر وطاعته فيما أمر واجتناب ما نهى عنه وزجر وألا يعبد الله إلا بما شرع، وتحقيق ذلك باتِّباعه ﷺ وتعظيم أوامره ونواهيه ولزوم سنته، والبراءة ممن أفرط بالغلو فيه قولاً أو فعلاً كالذين جوزوا الاستغاثة به في جميع ما يُستغاث بالله فيه، أو فرّط بترك شريعته أو الإعراض عن سنته والرضا بالقوانين الباطلة والأوضاع الجاهلية.

السادسة: من فوائد الشهادة بأن عيسى عبد الله ورسوله؛ البراءة من سوء اعتقاد اليهود فيه وغلو النصارى فيه، فإن اليهود كذّبوه واتهموا أُمَّه بما برأها الله منه، والنصارى جعلوه إلهًا مع الله وقالوا هو الله، أو ابن الله، أو ثالث ثلاثة، تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا.

السابعة: سُمي عيسى ﷺ كلمةً لوجوده بتلك الكلمة «**كن**» ، فإن الله قال له «**كن**» فكان، فليس هو كلمة «**كن**» ولكن كان بها، فإن «**كن**» من الله قولاً وكان عيسى بها خلقًا، فهي من كلام الله الذي يُضاف إليه إضافة الصفة إلى موصوفها.

وسُمي عيسى عليه السلام «روح الله» لأنه من جملة الأرواح التي خلقها الله واستنطقها، فإضافتها إلى الله من إضافة المخلوق إلى خلقه تشريفًا له، ووصف عيسى بأنه منه أي كائن منه أي هو سبحانه مكون عيسى عليه السلام بقدرته سبحانه وحكمته.

الثامنة: ضلَّ في المسيح عليه السلام طائفتان :

أ- فاليهود كذّبوه وأنكروا نبوته ورسالته وقالوا فيه وفي - أُمِّه عليهما السلام - العظائم، وزعموا أهم قتلوه وصلبوه فباؤوا بإثم ذلك قال تعالى: ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا * بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ [النساء: ١٥٧، ١٥٨] .

ب- والنصارى غلوا فيه وزعموا أنه ابن الله، وأنه ثالث ثلاثة، وجعلوه إلهًا مع الله فقالوا ما أخبر الله به من قولهم: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ [المائدة: ١٧] وقولهم: «إن الله ثالث ثلاثة» فعبدوه مع الله وكذبوا وكفروا بذلك وتبرأ المسيح عليه السلام منهم ومن مقالاتهم الباطلة.

جـ- ووفّق الله أهل العلم والإيمان فقالوا: إنه عبد الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه وأن أُمّه صدِّيقة وأنها أحصنت فرجها ولكن الله تعالى خلقه منها بلا زوج آيةً من آياته، ومَثَله عند الله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [آل عمران: ٥٩] .

التاسعة : المضاف إلى الله تعالى نوعان :

أ- معاني لا تقوم بنفسها وإنما تقوم بغيرها فإضافتها إلى الله تعالى من باب إضافة الصفة إلى موصوفها كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٦] فهو من إضافة الصفة إلى موصوفها، وقد اجتمع القسمان في قوله تعالى في عيسى عليه السلام : ﴿ وَكَلِمَتُهُۥ

﴿أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]، فالكلمة من إضافة المعاني، والروح من إضافة الأعيان.

ب- أعيان قائمة بنفسها لا تقوم بغيرها، فإضافتها إلى الله تعالى إضافة خلق من باب إضافة المخلوق إلى خالقه، إما على سبيل عموم الخلق كقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣] أو على سبيل الخصوص إظهارًا لشرفه كالناقة في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣]، والبيت كقوله تعالى: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦]، أو إظهارًا لكرامته على الله تعالى وكمال عنايته به وعظم منزلته عنده كقوله تعالى في المسيح: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩] .

العاشرة: دخول من شهد تلك الشهادات الجنة على أحد ثلاثة تقادير:

✿ إما أن يلقى الله سالمًا من الشرك الأكبر وجميع الذنوب الكبائر – دون الشرك – ، والصغائر، فيدخله الله الجنة لأول وهلة.

✿ أو أن يلقى الله تعالى سالمًا من الشرك الأكبر لكن مع الإصرار على شيء من الكبائر فذلك بين أمرين:

١- إما أن يعفو عنه فيدخله الجنة لأول وهلة.

٢- أو لا يعفو عنه بل يجازيه بجرمه فيعاقبه الله بمصائب في الدنيا أو عذابٍ في القبر فلا يدخله النار، أو يدخله النار مؤقتًا ليطهره من رجسه ثم يخرجه منها، ثم يدخله الجنة، ففي الحديث بيان فضل التوحيد، وأنّ من مات عليه فمصيره إلى الجنة بكل حال إما إبتداءًا أو انتهاءًا.

الحادية عشرة: رجحان «**لا إله إلا الله**» بالسموات السبع وعامرهم

غير الله والأرضين السبع دليل على عظم شأنها؛ لما اشتملت عليه من نفي الشرك وإثبات توحيد الله الذي هو أفضل الأعمال وأساس المِلّة، ولما يجتمع لقائلها من الذكر والدعاء وما يحصل له من تكفير الذنوب والخطايا، فمن قالها بإخلاص ويقين وعمل بمقتضاها ولوازمها وحقوقها واستقام على ذلك، وسَلِمَ مما يضادها وينافيها وينقص كمالها الواجب، دخل الجنة، فإنها حسنة لا يعدلها شيء بل هي أكبر الحسنات وأصل الحسنات.

الثانية عشرة: خبر «**لا**» في قولنا «**لا إله إلاّ الله**» محذوف مقدر:

١- فتقديره عند أهل السنة «**حق**» فيدل على بطلان إلهية كل من سوى الله تعالى كائنًا من كان، فإن تأليه الأصنام والأوثان ونحوها وعبادة تلك الآلهة بغير حق بل هو باطل، قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ ﴾ [الحج: ٦٢] .

٢- أما الأشاعرة ونحوهم من أهل الكلام فتقديره عندهم بـ«**لا خالق أو لا ربّ إلا الله**» فعلى هذا التقدير من أقرَّ بربوبية الله تعالى فهو موحّد له، ولو لم يقرّ بإلهيته، وهذا خطأ كبير، لأن المشركين قد أقروا لله بذلك و لم يدخلهم الله في الإسلام.

٣- أما الفلاسفة وأهل وحدة الوجود فقدّروه بـ «**موجود**» ، فمن أثبت وجود الله فهو موحد، ويلزم من كلامهم أنه لا يكاد يوجد في العالم مشرك؛ لأن الكل مقرون بوجود الله.

الثالثة عشرة: ابتغاء وجه الله تعالى هو الإخلاص له، والإخلاص الكامل إما أن يحول بين صاحبه وبين ارتكاب المعاصي وإما أن يحمله على المبادرة بالتوبة قبل الموت و هذا هو الذي يحرّم على النار كما في

حديث عتبان فيدخل الجنة مع أول الداخلين.

وأما إن مات على المعاصي فإن غفر الله له فذاك وإلا فقد دلّت النصوص على أن مَن مات على المعاصي من أهل التوحيد فهم معرضون للوعيد والعذاب، وأنهم قد يدخلون النار ثم إذا طهروا فيها أخرجوا بشفاعة النبيين والصالحين، أو رحمة أرحم الراحمين.

فإذا لقيَ العبدُ ربَّه تعالى بشيء من المعاصي فإن لم يعفُ الله عنه، ولم يطهر من رجسه في الدنيا ولا في القبر، فإنه لابد أن يمحص في النار ويعذّب فيها ثم مصيره إلى الجنة، فالعاصي تحت مشيئة الله فإما يُعذِّبه، أو يعفو عنه، ثم يدخل الجنة.

الرابعة عشرة: دلَّ حديث عتبان أنه لا ينبغي أن يُظن السوء بمسلم ظاهره العدالة، ولو ظنَّ بمن هذه حاله سوءاً فإن الواجب ألا يقول فيه ولا يعامله إلاّ بما يقتضيه الشرع؛ فإن الله تعالى عفا للأُمة ما حدّثت به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل، وأيضًا فإن النبي ﷺ قال للذي قال في مالك بن الدخشم إنه منافق! لا تقل هكذا، أليس يشهد أن لا إله إلاّ الله، وأن محمدًا رسول الله. فقالوا: نعم. قال: «**فإن الله حرّم على النَّار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله**» .

الخامسة عشرة: قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – : «إنّ المبتغي – يعني لوجه الله – لابد أن يكمل وسائل البغية، وإذا أكملها حُرّمت عليه النار تحريمًا مطلقًا، فإذا أتى بالحسنات على الوجه الأكمل، يعني واجتنب السيئات أو تاب عما ارتكب منها توبة نصوحًا، فإن النار تحرم عليه تحريمًا مطلقًا وإن أتى بشيء ناقص، فإن كان الابتغاء فيه نقص فيكون تحريم النار عليه فيه نقص لكن يمنعه التوحيد من الخلود فيها» .

السادسة عشرة: كلمة التوحيد «**لا إله إلا الله**» ذكر بنوعي الدعاء: دعاء الثناء، ودعاء المسألة، وهكذا كل الأذكار فإن الدعاء نوعان:

الأول: دعاء ثناء، كقول المسلم: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، فكما أنها ثناء فهي دعاء – أي طلب – ؛ لأن المثني يطلب ثواب ثنائه على ربه.

الثاني: دعاء مسألة، كقول الداعي: ربي اغفر لي وارحمني وارزقني واهدني وعافني ونحو ذلك من الحاجات التي يطلبها العبد من ربه. فإنه لم يطلبها إلا ليقينه بغنى الله تعالى وكرمه وقدرته على تحقيق مطلوبه.

فالمثني داعٍ لأنه يطلب ثواب ثنائه، والداعي مثنٍ؛ لأنه لم يسأل ربه إلا لثقته بغناه وسمعه وقوته وقدرته ونحو ذلك من صفات كماله ونعوت جلاله.

وكلاهما – دعاء الثناء ودعاء المسألة – ذكر وعبادة لله تعالى.

السابعة عشرة: كلمة «**لا إله إلا الله**» كلمة عظيمة لأنها تحقق العبادة وتثبتها لله وحده وتنفيها عن غيره فإن معناها: لا معبود بحقّ إلا الله، ففيها إبطال جميع الآلهة دون الله، فهي أحق كلمة وأصدق شهادة، وهي إنما رجحت بمعانيها وحقائقها ومقتضياتها لا بلفظها من غير ذلك، وكما رجحت هذه الكلمة بالمخلوقات فإنها ترجح بمن قالها على جميع خطاياه وذنوبه.

الثامنة عشرة: قد اغتر بعض الجهلة بمثل إطلاقات هذه النصوص، فظنوا أن مجرد قول «**لا إله إلا الله**» على اللسان يكفي في نجاة القائل وإن ترك الواجبات وفعل المحرمات، بل حتى لو دعا غير الله، وهذا الظن مخالف لما دلّت عليه النصوص؛ ولما أجمع عليه السلف من أنه لابد مع

قول هذه الكلمة من السلامة من الشرك الأكبر، وأداء ما يُستطاع من الواجبات وترك المنهيات والثبات على ذلك حتى الممات، وإلا فإنه على خطر - إن لم يتب - من العقوبة، وإن أشرك لم تنفعه تلك الشهادة؛ لأنه قالها لفظًا ونقضها فعلاً أو ناقضها اعتقادًا وعملاً، ولهذا قيد الانتفاع بهذه الكلمات في النصوص بالقيود الثقال ومن اليقين، والإخلاص، وانتفاء الشك، وأن يموت على ذلك.

التاسعة عشرة: موسى ﷺ يعلم أن كلمة «**لا إله إلا الله**» كلمة عظيمة ولكن أراد شيئًا يختص به؛ لما في التخصيص من مزيد الفضل والرفعة، فبيَّنَ الله تعالى له أنه مهما أعطي فلن يُعطى أفضل من هذه الكلمة؛ لما ذكر الله من شأنها في الحديث.

العشرون: فضل التوحيد هو آثاره الحميدة وثمراته الطيبة وعواقبه المباركة على أهله في العاجل والآجل، فإن التوحيد جامع للفضائل كلها فإن خيري الدنيا والآخرة من ثمرات هذا التوحيد وفضائله.

الحادية والعشرون: من فضائل التوحيد:

١- أنه السبب الأعظم لتفريج الكربات في الدنيا والآخرة ودفع عقوباتها.

٢- أنه إذا كان في القلب منه أدنى مثقال حبة خردل يمنع الخلود في النار،وإذا كمل يمنع دخول النار بالكلية.

٣- ومن فضائل التوحيد أنه سبب للأمن والاهتداء:

أ- فالأمن من الزيغ وسوء الخاتمة والضلال عند فتنة القبر والعذاب والخلود في النار.

ب- والاهتداء إلى الحق في العقائد والمسائل، والاهتداء إلى الصراط

المستقيم، والاهتداء إلى الجنة ودخولها، وحظه من ذلك بحسب حظه من تكميل التوحيد.

٤- أنه السبب الوحيد لنيل رضا الله وثوابه، وأن أسعد الناس بشفاعة النبي ﷺ من قال لا إله إلا الله خالصًا من قلبه.

٥- أنه يُسهّل على العبد فعل الخيرات وترك المنكرات ويسلّي صاحبه عند المصائب لطمعه في رضوان ربه وثوابه وخشيته من سخطه وعقابه.

٦- أن الأعمال والأقوال الظاهرة والباطنة متوقفة في قبولها وكمالها، وترتب الثواب عليها على التوحيد، وكلما كمل وقوي كمُلت هذه الأمور وقويت وتمّت.

٧- أنه من أعظم أسباب تحبيب الله تعالى الإيمان لصاحبه وتكميله وتزيينه في قلبه، وأن يكرِّه إليه الفسوق والعصيان وأن يجعله من الراشدين.

٨- ومن أعظم فضائله أنه يحرر العبد من منّة الخَلق والتعلّق بهم ورجائهم وخوفهم الذي يجعله يعمل أو يترك من أجلهم بل يجعله يتعلق بربه ويعتمد عليه وحده ويكون مع ذلك متألِّهًا لا يرجو سواه ولا يخشى غيره، وبذلك يتم فلاحه ويتحقق نجاحه.

٩- ومن فضائله أن الله تكفّل لأهله بالنصر المبين على الأعداء والهداية والتيسير لليسرى، وإصلاح الأحوال والتسديد في الأحوال والأقوال، وأن يصرف عنهم شرور الدنيا والآخرة ويَمُنَّ عليهم بالحياة الطيبة والطمأنينة إليه.

✿✿✿

٣- باب من حقَّقَ التوحيد دخل الجنة بغير حساب

وقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [النحل: ١٢٠] .

وقال: ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾ [المؤمنون: ٥٩] .

عن حصين بن عبد الرحمن قال: كنت عند سعيد بن جُبير فقال: أيُّكم رأى الكوكبَ الذي انقضَّ البارحة؟ فقلت: أنا. ثم قلتُ: أما إني لم أكن في صلاة ولكني لُدِغت. قال: فما صنعت؟ قلت: ارتقيت. قال: فما حملك على ذلك؟ قلت: حديث حدثناه الشعبي. قال: وما حدّثكم؟ قلت: حدثنا عن بُريدة بن الحصيب أنه قال: لا رُقية إلا من عين أو حُمة. قال: قد أحسن مَن انتهى إلى ما سمع، ولكن حدثنا ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «**عُرضت عليَّ الأمم، فرأيتُ النبيَّ ومعه الرهط، والنبي ومعه الرجل والرجلان، والنبي وليس معه أحد، إذ رُفع لي سوادٌ عظيم فظننت أنهم أمتي، فقيل لي: هذا موسى وقومه، فنظرتُ فإذا سواد عظيم، فقيل لي: هذه أُمّتك ومعهم سبعون ألف يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب**». ثم نهض فدخل منزله، فخاض الناس في أولئك فقال بعضهم: فلعلهم الذين صحبوا رسولَ الله ﷺ ، وقال بعضهم: فلَعلَّهُم الذين وُلدوا في الإسلام فلم يُشركوا بالله شيئًا، وذكروا أشياء. فخرج عليهم فقام عُكّاشة بن مِحصَن فقال: ادعُ الله أن يجعلني منهم. فقال: «**أنت منهم**». ثم قام رجلٌ آخر فقال: ادع الله أن يجعلني منهم. فقال: «**سبقك بها عُكاشة**».

الفوائد على الباب:

الأولى: تحقيق التوحيد تنقيته وتصفيته وتهذيبه من شوائب الشرك الأكبر والأصغر والبدع وكبائر الذنوب، وذلك بكمال الإخلاص لله تعالى في الأقوال والأفعال والإرادات، والسلامة من الشرك الأكبر المناقض للتوحيد والأصغر المناقض لكماله الواجب وترك البدع القادحة فيه وترك الإصرار على الكبائر والاستهانة بالصغائر فإن ذلك مما يؤثر في التوحيد ويضعفه، وهذا الباب كالمتمم لما قبله وهذا الفضل يسعى إليه كل عاقل.

الثانية: من حقق التوحيد بأن امتلأ قلبه من الإيمان والتوحيد والإخلاص لله تعالى، وصدّقته الأعمال بأن انقادت الجوارح لأوامر الله طائعة، منيبة مخبتة لله تعالى، ولم يجرح ذلك بالإصرار على شيء من المعاصي، فهذا الذي يدخل الجنة بلا حساب ولا عذاب.

الثالثة: لتحقيقه دلالات منها: كمال القنوت لله وقوة التوكل على الله بحيث لا يلتفت القلب إلى المخلوقين في شأن من شؤونه، ولا يستشرف إليهم بقلبه ولا يسألهم بلسان مقاله أو حاله، ومجانبة أهل الشرك ومباينتهم وعداوتهم وبغضهم، والشكر لنعمة الله تعالى، والصبر على بلائه.

الرابعة: تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله بأن لا تجعل مع الله إلهًا آخر، لا تسوي بالخالق أحدًا من المخلوقين لا في محبة ولا رجاء ولا خشية، فمن سوى بين المخلوق والخالق في شيءٍ من خصائصه التي لا تنبغي إلا

له كان من المشركين الذين هم بربهم يعدلون.

الخامسة: مما يعين على تحقيق التوحيد أمور:

الأول: العلم به، وهو معرفة حقيقة التوحيد وكيفية تحقيقه وفضله قال تعالى: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩] .

الثاني: اعتقاده، فإنه لا يكفي العلم دون اعتقاد، وأعمال القلوب كالمحبة والرغبة والرهبة والخوف والخشية والإنابة.

الثالث: الانقياد له وعدم التكبّر قال تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [الصافات: ٣٥].

السادسة: تحقيق التوحيد نوعان:

أ- **تحقيق واجب**: وهو تخليصه من الشرك والبدع وكبائر الذنوب، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ ، وقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾ ، وقوله: ﴿ إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾ ﴾ [النساء: ٣١].

ب- **تحقيق مستحب**: وهو تخليص القلب من التعلق بالمخلوقين، وسؤال ما فيه مذلة ومهانة وكذلك ترك ما فيه مضاهاة لله تعالى كالكي بالنار من غير حاجة إلى ذلك ودليله حديث ابن عباس ﷺ وفيه: «**لا يسترقون ولا يكتوون**»، فهذا التحقيق مستحب، وضابطه أن يترك استعطاف الناس وسؤال الأمور المباحة فتترك الحاجة للمخلوقين، وتطلب من رب العالمين.

السابعة: تحقيقُ شهادة أن محمدًا رسول الله يكون بالاعتراف بنبوته ﷺ وعموم رسالته للثقلين الجن والإنس وختم النبوة به وعبادة الله وحده

بما شرع على لسانه، وحسن الاقتداء به، فلا يتعبد لله تعالى إلا بواجب أو مستحب، والمباح يدخل في ذلك إذا قصد به الطاعة، ولابد في عبادة الله عبادة شرعية أن تكون مما شرع الله تعالى في كتابه، وعلى لسان نبيه محمد ﷺ ، وأن تؤدى على وجه الإخلاص لله تعالى وعلى الكيفية المأثورة عن نبيه ﷺ فإنه أسوة الأمة في كل ذلك.

الثامنة: جمع إبراهيم الخليل عليه السلام الصفات التي هي الغاية في تحقيق التوحيد فكان معلمًا للناس الخير وإمامًا يُقتدى به، وكان على الحق وحده مطيعًا لربه، دائمًا على عبادته وطاعته، حنيفًا – أي مائلاً عن الشرك على طريق الاستقامة قصدًا – ، مفارقًا لأهل الشرك بقلبه ولسانه وأركانه، منكرًا ما هم عليه من الشرك، صابرًا على ذلك كله.

التاسعة: في قوله تعالى عن إبراهيم: ﴿ وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ وجوب مباينة المشركين اعتقادًا وعملاً ومكانًا وذلك بإظهار دينه والتصريح بما هو عليه من الاعتقاد والقول والعمل والهدي ولا يقيم بين ظهرانيهم إلا لحاجة مع دعوتهم إلى الحق وإظهار دينه وعيب ما هم عليه من أمور الجاهلية مع بغضهم من أجلها.

العاشرة: وصف الله تعالى خليله إبراهيم – عليه الصلاة والسلام- بصفات عظيمة تدل على كمال توحيده وإيمانه، ومن ذلك أنه كان:

١- ﴿أُمَّةً﴾ أي على الحق وحده صابرًا عليه، داعيًا إليه في زمان ومكان ليس فيه مستقيم على الحق، ولا داعٍ إليه سواه.

٢- ﴿ قَانِتاً لله﴾ أي مطيعًا لله تعالى وحده، مشمرًا إلى الخير، يدعو إلى الله وحده.

٣- ﴿حَنِيفًا﴾ عابدًا لله مقبلاً عليه، مائلاً إليه معرضًا عن عبادة غيره، مفارقًا للمشركين في عقيدته وأعماله وأقواله ومنزله، فلم يخالط المشركين و لم يكثّر سوادهم، فمَنْ أحبَّ مجاورة إبراهيم في منزله؛ فليلزم طريقته وليتأسى به في ذلك فإن ملة إبراهيم أمران:

أحدهما: إخلاص الدين لله رب العالمين.

الثاني: البراءة من الشرك والمشركين.

قال تعالى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ [البقرة: ١٣٠].

الحادية عشرة: لا يكون إمامًا للناس في دين الله من لم يحقّق التوحيد، فإن الله تعالى لم يجعل إبراهيم إمامًا إلا بعد أن ابتلاه، فظهر توحيده لله تعالى في حبه لله واستقامته على طاعته وصبره لله، ويقينه بما وعد الله والجهاد لله والبراءة من الشرك بالله وممن أشرك بالله.

الثانية عشرة: إذا أثنى الله تعالى على عبد من عباده فالمقصود منه بيان محبة الله تعالى لمن أثنى عليه، ولعمله الذي أثنى عليه من أجله وتركه لضده، وللحث على الاقتداء به في ذلك.

الثالثة عشرة: المعاصي بمعناها الأعم نوع من الشرك الأصغر؛ لأنها صادرة عن نوع هوى مخالف للشرع، فكأن صاحبها لما آثر هواه على مراد الله جعل هواه إلهًا مع الله قال تعالى: ﴿ أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ ﴾ [الجاثية: ٢٣]، وعلى هذا فقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾ [المؤمنون: ٩٥] يراد به ترك المعاصي مطلقًا، الشرك الأكبر وما دونه إذ تحقيق التوحيد لا يكون إلا باجتناب الشرك بالمعنى الأعم، فهم يجتنبون المعاصي كلها الشرك وما دونه، وإذا أذنبوا تابوا واستغفروا، فلا يتعمدون مخالفته،

ولا يستهينون بصغيرة، ولا يصرون على كبيرة.

الرابعة عشرة: في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾ الآية ثناء من الله تعالى على أهل الإيمان بكامل الصفات وجليل الأعمال الصالحات التي أهمها سلامتهم من الشرك أكبره وأصغره، جليّه وخفيه، وهو الشاهد من الآية في الباب.

الخامسة عشرة: من صفة أهل الإيمان الكُمّل أنهم يعبدون الله تعالى وحده مخلصين له الدين، خالصين من الشرك في عبادتهم، خائفين من ربهم وفي ذلك يقول تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ۝ وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ ۝ ﴾ [المؤمنون: ٥٩، ٦٠].

فجمعوا بين حسن العمل والوجل من الله عز وجل لكمال علمهم بعظم حق ربهم، وعيوب نفوسهم.

السادسة عشرة: في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾ نفى عنهم الشرك وقوادح التوحيد كالبدع والمعاصي فإن الآية في معرض المدح لهؤلاء المؤمنين الكُمَّل.

السابعة عشرة: في قول سعيد: «**أيكم رأى الكوكب الذي انقض البارحة**» دلالة على اهتمام السلف بالآيات الكونية واعتبارهم بها.

الثامنة عشرة: في قول حصين بن عبد الرحمن: «**أما إني لم أكن في صلاة**» أن من صفات السلف الصالح التحرز من إظهار أعمالهم الخفية خوفًا من الرياء وتزكية النفوس وبعدهم عن مدح الإنسان بما ليس فيه.

التاسعة عشرة: في قول سعيد: «**قد أحسن من انتهى إلى ما سمع**» فضيلة علم السلف وحسن أدبهم في تبليغ العلم وإرشاد مَن أخذ بشيء

بالأدنى أو الأقل منه إلى الأفضل والأكمل.

العشرون: لا ينبغي إجبار الناس وحملهم على اجتهاد مجتهد في المسائل الاجتهادية، فإن في الأمر سعة، فمن استند في عمله على فتوى مفتٍ من أهل الذكر فإنه لا يعنف ولا يتنقص لأنه عمل بما أمره الله تعالى به بقوله: ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ ﴾ [النحل: ٤٣]، لكن من استند في عمله على كلام الناس فهو ملوم؛ لأن الناس ليسوا مستندًا للأحكام الشرعية، وفي حديث فتنة القبر أن المرتاب يقول: «**سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته، فيُقال له: لا دريتَ ولا تليتَ، ويُضرب بمرزبة من حديد**» .

الحادية والعشرون: في حديث عرض الأمم على النبي ﷺ قلة من استجاب للأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – من الأمم السابقة مع أنهم أعلم الخلق وأنصحهم وأفصحهم حتى أن منهم من لم يجبه أحد، وفي ذلك أسوة للدعاة أن يعلموا أن الواجب عليهم الاجتهاد في الدعوة وتبليغ الحجة الرسالية إلى الناس وبيانها لهم ونصحهم، وأما هداية القلوب فهي بيد علاّم الغيوب، وفيه عدم الاغترار بالكثرة وعدم الزهد في القلة وأنه لا يضر الداع إلى الحق قلة استجابة الناس له ما دام قد أدى ما عليه قال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ﴾ [المائدة: ١٠٥].

الثانية والعشرون: في قوله ﷺ : «**فظننت أنهم أمتي**» جواز الإخبار بالظن إذا دلّت عليه القرائن؛ لأن النبي ﷺ يعرف أن أمته أكثر الأمم لقوله: «**أرجو أن أكون أكثرهم تابعًا**»، ولإخباره ﷺ أن أمته أكثر أهل الجنة.

الثالثة والعشرون: من الفرق بين النبي والرسول: أن النبي مبعوث ومرسل فهو قد أوحي إليه كالرسول لقوله تعالى: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ [البقرة ٢١٣] وقوله: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ ﴾ [الحج: ٥٢]، لكن النبي مبعوث إلى قوم مؤمنين برسالة سابقة يفتيهم ويبيّن ما التبس عليهم، وينكر ما أحدثوه ويجدد لهم دينهم ويكون إمامًا لهم بالعمل به، وأما الرسول فهو مبعوث إلى قوم كفروا بعد إيمان أو لم تبلغهم رسالة سابقة.

الرابعة والعشرون: الاسترقاء – هو طلب الرقية من الناس – وتركُه أولى، لكن إذا كان على وجه الشفاعة لذي الحاجة أو وُجِدت الحاجة؛ كأن يكون الشخص لا يستطع أن يرقي نفسه أو علته لا علاج لها إلا الرقية ونحو ذلك، فلا بأس به، فإن النبي ﷺ استرقى لأولاد جعفر وقال لأمهم أسماء: «**استرقي لهم** يعني من العين» . وقال ﷺ – بشأن جارية في خدها لسعة – «**استرقوا لها فإن بها النظرة**» أي العين.

وفي صفة السبعين ألف «**أنهم لا يسترقون**» فضل ترك سؤال الناس والاستغناء عنهم حتى في طلب الرقية، لكن النبي ﷺ لم ينهَ عن ذلك بل ذكر فضل تركه وحث على الإحسان به فقال: «**من استطاع أن ينفع أخاه فليفعل**» فإذا دعت الحاجة إلى الرقية فلا بأس بطلبها، وتركه أفضل عند عدم الحاجة، والشفاعة في الرقية للمحتاجين لدى الصالحين من جليل القُرَب وأنواع الإحسان.

الخامسة والعشرون: قوله: «**لا يسترقون ولا يكتوون**» لا يدل على أنهم لا يباشرون الأسباب أصلاً كما يظنه الجهلة، فإن مباشرة الأسباب

التي ترجى بها المصالح أمرٌ فطري ضروري وشرعي، فإن نفس التوكل مباشرة لأعظم الأسباب التي تنال بها الغايات من الله تعالى، لقوله سبحانه: ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ﴾ [الطلاق: ٣] وإنما المراد أهم يتركون الأمور المكروهة مع حاجتهم إليها فيتركونها لكونها أسبابًا مكروهة، أما مباشرة الأسباب نفسها والتداوي على وجهٍ لا كراهة فيه فغير قادح في التوكل، فلا يكون تركه مشروعًا.

السادسة والعشرون: ترك الكيّ أفضل عند عدم الحاجة؛ لأنه نوع تعذيب للنفس بالنار، فإذا تيسر دواء غيره فهو أولى، فإن دعت الحاجة إليه فلا كراهة لحديث: «**الشفاء في ثلاث شربة عسل، أو شرطة محجم، أو كية من نار**»، وفي حديث «**وأنهى أمتي عن الكي**»، فالنهي للتنزيه لا للتحريم، بدليل أنه ﷺ كوى بعض أصحابه، واكتوى بعض الصحابة بعلمه من أمراضٍ أصابتهم فلم ينكر عليهم ذلك، فدلّ ذلك على جوازه عند الحاجة إليه، ويُستغنى عنه إذا وُجد دواء غيره.

السابعة والعشرون: أصل التطيّر التشاؤم بالطير ولكن المراد به ما هو أعم من ذلك، فهو التشاؤم بمرئي أو بمسموع أو زمان أو مكان، وهو من خصال أهل الجاهلية ومن شعب الشرك الأصغر – إذا خلا من اعتقاد الاستقلال بالتأثير – وإلا كان من الأكبر، وإنما الطيرة ما أمضى إلى الأمر المقصود أو ردّ عنه.

الثامنة والعشرون: التوكل هو تفويض الأمر إلى الله تعالى اعتمادًا عليه وثقة به في حصول ما ينفع العبد في دينه ودنياه، وترك ما يضره في

عاجل أمره وآجله، مع مباشرة الأسباب المشروعة والمباحة لتحصيل المقصود.

التاسعة والعشرون: لا تتم حقيقة التوحيد إلا بمباشرة الأسباب التي شرعها الله وأباحها وجعلها مقتضية لمسبباتها شرعًا وقدرًا، فإنَّ تركها عجز ينافي التوكل الذي حقيقته: اعتماد القلب على الله تعالى والاستعانة به في حصول ما ينفع العبد واتقاء ما يضره في دينه ودنياه مع مباشرة ما شرعه الله وأباحه من أسباب تحصيل المطلوب واتقاء المرهوب، فإن نفي الأسباب أن تكون أسبابًا قدح وطعن في الشرع، وتركها وتعطيلها مع العلم بما جعلها الله أسبابًا له نقص في العقل، والاعتماد عليها دون الله تعالى شرك في التوحيد، وهو كذلك تعطيل للأمر والحكمة والشرع فلا يجعل العبد عجزه توكلاً ولا توكله عجزًا.

الثلاثون: التداوي أفضل من تركه وقد يكون واجبًا إذا غلب على الظن نفعه مع احتمال الهلاك بتركه، وذلك لما في التداوي من امتثال الشرع، فإن النصوص كثيرة في الأمر بالتداوي ومدافعة الأقدار بالأقدار، فالأولى تعاطيه لكن لا يجبر عليه من لا يريده من العقلاء.

الحادية والثلاثون: من كمال التوحيد عدم سؤال الناس شيئًا، ولذا بايع النبي ﷺ بعض أصحابه على أن لا يسألوا الناس شيئًا، فكان أحدهم يسقط سوطه وهو على بعيره ولا يطلب من أخيه أن يعطيه إياه، بل ينزل هو عن راحلته ويأخذ سوطه وفاءً بهذه البيعة، وحتى لا يكون للخَلْق عليه مِنَّة.

الثانية والثلاثون: ينبغي للمرء أن يحرص على مكافأة كل من عمل له عملاً، أو أهدى له هدية حتى لا يكون له منة عليه فيكون في قلبه ذلٌّ له يحمله على مداهنته في شيء من حق الله تعالى بترك واجب أو فعل محرم فإن ذلك من أنواع الشرك.



٤- باب الخوف من الشرك

وقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء: ٤٨]. وقول الخليل ﷺ: ﴿ وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴾ [إبراهيم: ٣٥].

وفي الحديث: «**أخوفُ ما أخاف عليكم الشركُ الأصغر**» فسئل عنه فقال: «**الرياء**» .

ولمسلم عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: «**مَنْ لقي الله لا يُشرك به شيئًا دخل الجنة، ومن لقيه يُشرك به شيئًا دخل النار**» .

الفوائد على الباب:

الأولى: مراد المؤلف – رحمه الله – من الباب بيان وجوب الخوف من الشرك الأكبر وذرائعه الموصلة إليه من الشرك الأصغر والبدع والمعاصي.

وتحقيق الخوف: بصدق الالتجاء إلى الله تعالى والضراعة إليه في طلب العصمة من الشرك مع صدق الاعتماد عليه والبحث والتفتيش عن الشرك ووسائله وذرائعه ليعرفه ويبتعد عنه ويبرأ منه ومن أهله.

الثانية: الخوف من الشيء هو الذعر والهلع والفزع والهرب من

المخوف ومواطنه وأهله فإنَّ من خاف من شيء بعد عن حِمَاه.

الثالثة: الخوف من الشرك من تحقيق التوحيد، فكل محققٍ للتوحيد يخاف من الشرك، ومن لم يخف من الشرك فهو ناقص التوحيد.

الرابعة: لما كان الشرك أعظم الذنوب وأكبر الكبائر لأنه هضم لجناب الربوبية وتنقص للإلهية وسوء ظن برب العالمين؛ رتَّب الله تعالى عليه من عقوبات الدنيا والآخرة ما لم يرتب على ذنب سواه، من إباحة دماء أهله وسبي نسائهم وذراريهم وأموالهم وحبوط عمل من أشرك، وعدم المغفرة لصاحبه إلا بالتوبة منه، وحرمان الجنة، والخلود في النار زجرًا عنه ونكالاً لأهله قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ وقال سبحانه: ﴿ وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٨] وقال سبحانه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾ ﴾ [النساء: ٤٨] وقال سبحانه: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾ [المائدة: ٧٢].

الخامسة: ولما ثبت من خطورة الشرك وقبحه وشدة عقوبة أهله في العاجل والآجل؛ نبَّه المصنّف بهذه الترجمة على أنَّه ينبغي للموحد أن يخاف منه ويحذره ويعرف أسبابه ووسائله وأنواعه لئلا يقع فيه وهو لا يشعر، فإن من لم يعرف الشر أوشك أن يقع فيه أو لا ينكره، قال حذيفة ﵁ كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن أقع فيه. رواه البخاري.

السادسة: الشرك الأكبر لا يُغفر لمن مات عليه بإجماع من يعتدّ بقوله من أهل العلم، أما الأصغر ففي من مات مصرًا عليه قولان:

الأول: أنه كسائر الكبائر يغفر بالحسنات الماحية والمصائب المكفِّرة

وأنواع البلاء، وهذا قول الجمهور.

الثاني: أنه لا يُغفر لعموم قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾ [النساء: ٤٨] ؛ لأنها عامة في الشرك فلابد أن يؤاخذ عليه الإنسان بالعقوبة.

السابعة: كان الصحابة –رضي الله عنهم– أعظم الأمة إيمانًا وجهادًا ممن بعدهم وخوفًا من الشرك وتحقيقًا للتوحيد وتكميلاً للإيمان وذلك لكمال معرفتهم بالخير والشر، وكمال محبتهم للخير وبغضهم للشر، وأما من نشأ في المعروف فلم يعرف غيره فقد لا يكون عنده من العلم بالمنكر وضرره ما عنده من عِلمه، ولا يكون عنده من الجهاد لأهله ما عند الخبير بهم فيكون أكثر خسرانًا عند الفتنة إلا أن يثبته الله بسبب من أسباب ألطافه ورحمته، ولذا قال عمر ﷺ إنما تنقض عرى الإسلام عروةً عروةً إذا نشأ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية.

الثامنة: أخبر تعالى أنه لا يغفر لعبد لقيه وهو مشرك به، وهذا يدل على خطر الشرك، كبيره وصغيره، ظاهره وخفيه، وجعل مغفرة ما دونه من الكبائر معلقة بالمشيئة، وفي ذلك الردّ على الذين يُخرجون أهل الذنوب من الإسلام ويخلدِّوهم في النار كالمعتزلة والخوارج.

التاسعة: كان الخليلان إبراهيم ومحمد صلى الله عليهما وسلم أعظم أولياء الله تعالى دعوةً إلى توحيد الله تعالى وإنكارًا للشرك وخوفًا منه، وجهادًا في ذلك وصبرًا عليه، و مع ذلك خافاه على أنفسهما وأتباعهما فقال الخليل ﴿ وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴾ [إبراهيم: ٣٥]، وقال محمد ﷺ : «**اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم، وأعوذ بك أن أشرك بك وأنا لا أعلم**»، وقد استجاب الله لهما فعصمهما وذويهما منه، وذلك يدل على أمرين:

أحدهما: وجوب الخوف من الشرك والضراعة إلى الله تعالى في طلب الوقاية منه.

الثاني: أن من فعل ذلك ثبَّته الله على التوحيد، وسلَّمه وآمنه من الشرك.

العاشرة: عصمة الأنبياء والمرسلين – عليهم الصلاة والسلام-، وأشرفهم أولوا العزم من الرسل وأشرف أولي العزم الخليلان من كبائر الذنوب مقطوع بها، والشرك أعظم الذنوب فهم معصومون من الوقوع في الشرك قطعًا، فإن الوقوع في الكبائر يقدح في مقام النبوة والرسالة، ولكن دعائهما بطلب السلامة من الشرك له جملة حكم منها:

١- بيان خطر الشرك.

٢- تنبيه المسلمين على وجوب الخوف منه وضرورة حذره.

٣- في دعاء الله رفعة لمقامهما كما كان النبي ﷺ كثير الاستغفار مع أنه قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر.

٤- لأنهما دَعَوا الله لأنفسهما ولذويهما ممن لم تكتب له العصمة ، وهذا فيه إظهار التواضع.

الحادية عشرة: إذا خاف النبي ﷺ الشرك على أصحابه الذين استجابوا لدعوته فوحدوا الله وهاجروا وجاهدوا من أشرك وكفر به وعرفوا ما أنزل الله في كتابه من وجوب الإخلاص لله تعالى والبراءة من الشرك وأهله فكيف لا يخافه من لا نسبة له إليهم في علم ولا عمل؟!

وإذا خاف النبي ﷺ على أصحابه الشرك الأصغر مع قوة إيمانهم فينبغي أن يخاف على من سواهم الشرك الأكبر مع ضعف علمهم وإيمانهم وعملهم؛ لاسيما أن النصوص قد دلَّت على وقوع الشرك الأكبر في الأمة.

الثانية عشرة: الأصنام جمع صنم وهو ما عُبِدَ من دون الله مما كان على صورة حيوان، وقد يُطلق على غيره مما لم يكن على صورة حيوان، وأما الوثن فيُطلق غالبًا على ما عبد من دون الله وهو على غير صورة حيوان كالقبر والشجر والحجر ونحوهما.

الثالثة عشرة: من ثمرات الخوف من الشرك:

١- معرفته حتى لا يقع فيه، فإن من لم يعرف الشر أوشك أن يقع فيه.

٢- الاستقامة على الطاعة والمجاهدة على الأخلاق الفاضلة.

٣- كثرة الاستغفار.

٤- العناية بما يكمل التوحيد.

٥- الحذر من ذرائع الشرك، ومواطنه، ومخالطة أهله.

الرابعة عشرة: حديث: «**أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر**» رواه أحمد بإسناد جيد، وفيه وجوب الحذر من الرياء والسمعة وتزيين العمل من أجل الثناء والمحمدة وطلب المنزلة في صدور الناس أو تحصيل شيء من دنياهم وأنها مما يبتلى بها الصالحون.

الخامسة عشرة: الرياء من أمثلة الشرك الأصغر وإلا فأنواعه كثيرة، منها: الحلف بغير الله لفظًا، وقول: ما شاء الله وشئت، ولولا الله وأنت، ونسبة النعمة لغير الله والتحدث عن العمل الصالح السابق أو يخفي من أجل تعظيم الناس وثنائهم ونحو ذلك.

السادسة عشرة: ضابط الشرك الأصغر أنه ما جاء في النصوص تسميته شركًا ولم يصل إلى حدِّ الأكبر، وذهب بعض أهل العلم إلى أن الشرك الأصغر هو كل قول أو فعل يكون وسيلة إلى الشرك الأكبر.

السابعة عشرة: الشرك الأصغر أعظم من الكبائر لقول ابن مسعود: لأن أحلف بالله كاذبًا أحبُّ إليّ من أن أحلف بغيره صادقًا.

الثامنة عشرة: من صور الشرك الأصغر الحلف بالنبي أو الولي أو الحياة أو الشرف أو الكعبة، وكذلك قول: لولا الله وأنت، أو: أنا بالله وبك، أو: ما لي إلا الله وأنت.

التاسعة عشرة: في حديثي ابن مسعود وجابر رضي الله عنهما بيان خطورة الشرك ووجوب الحذر منه، لأنه مما يوجب دخول النار.

العشرون: اتخاذ الأنداد من أسباب دخول النار والأنداد جمع ند، وهو المثل المضاد المُسوّى بالله تعالى في شيء من حقه؛ لأنه تشريك غير الله معه في وصفه أو فعله أو حقه أياً كان من نبي أو ولي، أو غيرهما من صالحي الخلق أو سواهم.

الحادية والعشرون: تُشرع الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ عند ذكره، وذكر الإجماع على ذلك النووي وغيره وقال بعض أهل العلم بالوجوب لحديث: «**من ذُكِرت عنده فلم يصلّ عليك فأبعده الله**».

الثانية والعشرون: تعريف الشرك الأكبر:

عند أهل الحق هو: دعوة غير الله معه لقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ ﴾ إلى قوله سبحانه: ﴿ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡ ﴾ [فاطر: ١٤] أو عبادة غير الله معه لقوله تعالى: ﴿ وَأَعۡتَزِلُكُمۡ وَمَا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [مريم: ٤٨]، الآية إلى قوله: ﴿ فَلَمَّا ٱعۡتَزَلَهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ أو جعل ند لله تعالى لقوله ﷺ – لما سئل أي الذنب أعظم – قال: أن تجعل لله ندًا وهو قد خلقك.

أما عند المبتدعة: فهو عبادة الأصنام والأوثان وهو ما كان عليه

أهل الجاهلية، وقد يعرفونه باعتقاد الربوبية لغير الله، وهذا كله باطل؛ لأنَّ أهل الجاهلية كانوا مقرين بأن الله وحده هو الخالق الرازق المدبر، وكانوا يعبدون الله في بعض العبادات والأحوال والزمان، ومع ذلك لم يدخلهم في الإسلام ولم يعصم دماءهم وأموالهم ونساءهم وذراريهم.

الثالثة والعشرون: مذهب شيخ الإسلام وجماعة من أهل العلم –رحمهم الله – أن الشرك بجميع أنواعه لا يُغفر بل لابد أن يؤاخذ العبد به، وإن لم يخلد – من أجل الأصغر – في النار لأدلة يستدلون بها – وهو قول قوي – وهذا يُوجب للعقلاء شدة الخوف منه، فإن كان من بين سيئاته الشرك ولو كان أصغر فإنه على خطر من المؤاخذة؛ لعموم قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾ [النساء: ٤٨].

الرابعة والعشرون: من دعا ميتًا أو غائبًا أو حاضرًا يسأله ما لا يقدر عليه إلا الله من جلب نفع، أو دفع ضر، أو قضاء حاجة، أو ذبح له، أو تصدّق تعظيمًا له أو طامعًا في تحقيق مطلوبه منه فقد وقع في الشرك الأكبر، وهكذا الطواف بالقبر أو العكوف عنده التماسًا لقضاء الحاجات منه، فكل ذلك من الشرك الأكبر المحبط للعمل المحرِّم للجنة المخلّد في النار.



٥- باب الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله

وقول الله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٨﴾﴾ [يوسف: ١٠٨].

وعن ابن عباس –رضي الله عنهما– أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذًا إلى اليمن قال: «**إنك تأتي قومًا من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله** (وفي رواية: إلى أن يوحدوا الله) **فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تُؤخذ من أغنيائهم فتُردّ على فقرائهم، فإن هم أطاعوك لذلك فإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم؛ فإنه ليس بينها وبين الله حجاب**» أخرجاه.

ولهما عن سهل بن سعد ﷺ أن رسول الله ﷺ قال يوم خيبر: «**لأعطينّ الراية غدًا رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله يفتح الله على يديه**» فبات الناس يدوكون ليلتهم أيهم يُعطاها، فلما أصبحوا غدوا على رسول الله ﷺ كلهم يرجو أن يُعطاها. فقال: «**أين عليّ بن أبي طالب؟**». فقيل: هو يشتكي عينيه. فأرسلوا إليه فأُتِيَ به فبَصَق في عينيه ودعا له؛ فبرأ كأن لم يكن به وجع، فأعطاه الراية فقال: «**انفذ على رِسْلِك حتى تنزل بساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله فيه، فوالله لأن يهديَ الله بك رجلاً واحدًا خيرٌ لك من حُمْر النَّعَم**. يدوكون: أي يخوضون» .

الفوائد على الباب:

الأولى: مراد المؤلف – رحمه الله – من الباب بيان وجوب الدعوة إلى التوحيد، وإلى اتباع الرسول ﷺ وتصديقه، وهذا قد أخذه المؤلف من النصوص كقوله تعالى: ﴿ وَٱدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ [الحج: ٦٧] ، وقوله تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، وقوله ﷺ لمعاذ: «**فليكن أول ما تدعوهم إليه أن يوحدوا الله**» فيجب الدعاء إلى الإيمان بالله وتوحيده، وتصديق رسوله ﷺ واتباع ما جاء به، وترك الشرك بالله تعالى وترك مخالفته، وهذا من أعظم مقتضيات شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله.

الثانية: ذكر باب الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلاّ الله بعد الأبواب السابقة لينبه على أن من عرف التوحيد وفضله وحققه وخاف من ضده، واستقام على التوحيد لابد أن يدعو إليه؛ لأن ذلك من شكر الله تعالى على نعمة الهداية إلى التوحيد قال تعالى: ﴿ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ [القصص: ٧٧]، ولأن التوحيد حق الله الأعظم، فإن حقه سبحانه على العباد أن يعبدوه وحده لا شريك له، ويفردوه بما يستحق من نعوت العظمة والجلال وأوصاف الكمال والجمال، وأن ينزّهوه عن الشركاء والأنداد والأمثال، فمن لم يدعو إلى توحيد الله فتوحيده ناقص؛ لأن إقراره الشرك وترك أهله عليه أمارة على ضعف الغيرة ونقص التوحيد في القلب، ومن هذه حاله يخاف عليه أن يضل بالوقوع في الشرك.

الثالثة: وظيفة الرسل – عليهم الصلاة والسلام – وأتباعهم وورثتهم من العلماء الدعوة إلى توحيد الله تعالى وطاعته بإخلاص وعن علم، وبالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن والمجاهدة في الله حق الجهاد في كل زمان ومكان، ولاسيما مع حاجة الناس ووجود ما يقتضي الدعوة والبيان.

الرابعة: معنى الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله هو الدعاء إلى ما دلّت عليه من التوحيد ونفي الشرك في الربوبية والعبادة والأسماء والصفات، ولهذا فصل الشيخ – رحمه الله – أنواع ما دلت عليه من التوحيد، ونفي الشرك بجميع أنواعه.

الخامسة: الدعوة إلى الإسلام هي الدعوة إلى التوحيد؛ لأن أعظم أركان الإسلام الشهادتان. وضم إليهما ﷺ الدعوة إلى حق الله فيه يعني حق الله تعالى في الإسلام من جهة التوحيد ومن جهة أداء الفرائض، ومن جهة اجتناب المحرمات.

فالدعوة إلى الإسلام دعوة إلى أصله وهو التوحيد، وإلى أداء فرائضه وهي الصلاة وبقية أركان الإسلام، وكذلك فعل ما أوجبه الله من الفرائض غير أركان الإسلام وترك المحرمات من الكبائر والوسائل المؤدية إليها ونحو ذلك مما يجب على المكلفين من حق الله تعالى فيه.

السادسة: لابد للداعية على منهاج النبوة من أمور:

الأول: أن يدعو إلى توحيد الله عز وجل.

الثاني: أن يدعو إلى الله تعالى مخلصًا يبتغي وجهه دون إرادة حظوظ الدنيا وزينتها ومتعها.

الثالث: أن يكون على بصيرة، أي: علم فيما يدعو إليه وما ينهى عنه وعلى علم بأحوال المدعوين.

الرابع: الصبر على الحق وأذى الخلق، فإن الصبر من الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد، فلا دين لمن لا صبر له.

فبهذه الصفات يكون الداعية إلى الله تعالى من أتباع النبي ﷺ في دعوته.

السابعة: أن النطق بكلمتي الشهادة هو دليل عصمة الدم والمال ولكن بشرط العمل، فمن نطق بهما رفع عنه السلاح ونظر عمله بمقتضاهما، فإن ترك ذلك أو فعل ما يضاده حكم عليه بما يستحق من العقوبة.

الثامنة: البصيرة للقلب كالنور للعين، فكما أن العين تبصر بالنور الحسي الأجرام والذوات؛ فكذلك القلب يبصر بالعلم – وهو البصيرة – المعاني، وقد وصف الله تعالى ما أوحاه إلى نبيه ﷺ من القرآن والبيان بالنور لأنه ينير القلوب والبصائر فتهتدي لكل اعتقاد صحيح وعمل صالح وقول سديد وخلق حميد وتكره وتبغض ما يضاد ذلك وينافيه أو يضعفه ويقدح فيه.

التاسعة: أتباع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام يدعون إلى توحيد الله تعالى وترك الشرك، ويحذُرُون الشركَ ويحذِّرُون منه؛ فجمعوا بين: توحيد الحق وبيانه، والنصح للخلق بشأنه، وترك الشرك والبراءة منه ومن أهله، والحذر والتحذير منه ومن أهله، وبغضهم وعداوتهم.

العاشرة: وجوب معرفة أحوال المدعوين للاستعداد لمناظرتهم وكشف شبهاتهم، ومعرفة أهم وأولى ما يدعون إليه؛ لقوله ﷺ لمعاذ

«**إنك تقدم على قوم أهل كتاب...**» وما ذكره الله تعالى من ضلالات أهل الكتاب وأنواع شبهاتهم وبيان وجوه ضلالهم والرد عليهم.

الحادية عشرة: فضل الدعوة ووجوبها قبل القتال لمن لم تبلغهم الدعوة، ومشروعية تكرارها لمن بلغتهم، وعظم شأنها وأنها أهم وأعم من القتال؛ بل هي المقصود من القتال؛ لما فيها من الهداية إلى الخير وإقامة الحُجّة وكمال المعذرة، ولما رتب الله عليها من الأجر العظيم من الاهتداء والاصطفاء والحظ العظيم في الدنيا والآخرة، ولأنها السبيل الأيسر لهداية عامة الخلق إلى الحق وأما القتال فإنه للظالمين المعرضين المعاندين لإيصال الحق إليهم، أو إلى من تحت أيديهم من الخلق الذين لا يصل إليهم الحق إلا به.

الثانية عشرة: حقيقة شهادة أن لا إله إلا الله اعتراف العبد واعتقاده بوحدانية الله تعالى، وخضوع قلبه ونطقه بذلك، ومقتضاها إخلاصه العبادة لله عملاً بذلك، والبراءة من الشرك وأهله، وكمالها بالدعوة إلى الله تعالى بأنواع البيان: من الإخبار بتوحد الله في فعله ووصفه وبيان الأمر بأداء حقه، وتفصيل مسائل التوحيد، والتحذير من أنواع الشرك على التفصيل.

الثالثة عشرة: أتباع النبي ﷺ في دعوته على الحقيقة؛ هم الذين يدعون إلى الله تعالى مخلصين، على علم بما يدعون إليه ويقين.

الرابعة عشرة: من دلائل حسن التوحيد أنه تعظيم لله تعالى وتنزيه له سبحانه عن المسبّة، ومن دلائل قبح الشرك أنه تنقّص لله تعالى ومسبَّة له.

الخامسة عشرة: في حديث ابن عباس نوع من البصيرة وهي معرفة

التدرج في الدعوة، وأول ما يُدعى إليه، ومراعاة الأهم فالأهم، ومعرفة حال المدعو، والتحذير من الظلم، ومنه تكفير الناس وتبديعهم وتفسيقهم بدون برهان من الله تعالى.

السادسة: في قوله ﷺ : «**فليكن أول ما تدعوهم إليه..**» ففي إعراب «**أول**» وجهان:

الأول: النصب على أنه خبر يكن، وشهادة اسم يكن مؤخر مرفوع، ومعناه: الإخبار عن الشهادة بأنها أول ما يدعى إليه.

الثاني: الرفع على أنه اسم يكن، وشهادة خبر، ومعناه: الإخبار عن الأولية.

وكلاهما جائزان، والمشهور الأول، وهو جعل «**أول**» منصوبًا، والشهادة مرفوعًا، لأن المقام مقام ذكر الشهادة وهو الابتداء وهو المقصود الأعظم ليلتفت السامع والمتلقي لما يراد أن يخبر عنه من جهة الشهادة.

وبناءًا على ما سبق فإن موطن الشاهد من هذا الحديث ومناسبة إيراده ذكر أن أول ما يُدعى إليه التوحيد، وهو مقتضى شهادة أن لا إله إلا الله.

السابعة عشرة: في قوله ﷺ : «**ثم ادعهم إلى الإسلام وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله تعالى فيه**» دلالة على أن الأعمال من الإيمان الواجب، خلافًا للأشاعرة والمرجئة في قولهم إنه قول فقط، وقد زعموا أنه مجرد التصديق، وفي حديث أبي هريرة ﷺ قال ﷺ : «**فإذا فعلوا ذلك فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها**» فدل ذلك على أن الإيمان: قول وعمل وعقيدة كما هو مذهب أهل السنة والجماعة.

الثامنة عشرة: التنبيه على التعليم بالتدريج والبداءة بالأهم فالأهم، فلما كان التوحيد أعظم واجب بدأ به قبل كل شيء حتى الصلاة.

التاسعة عشرة: اقتصر ﷺ في حديث معاذ على الدعوة إلى التوحيد والصلاة والزكاة لأمور:

الأول: أنها أهم الأمور، وهي أصول الدين وقواعده الظاهرة، فالتوحيد عبادة القلب، والصلاة عبادة البدن، والزكاة عبادة المال، والعبادات الأخرى من جنسها وترجع إليها.

الثاني: أن من أجاب إليها عن اقتناع وإيمان دفعه ذلك الإيمان والانقياد إلى استكمال بقية الشرائع، ولذلك اقتصر الله عليها بقوله: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [البينة: ٥]، وقوله: ﴿ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ ﴾ [التوبة: ١١]، واقتصر عليها النبي ﷺ بقوله: «**أُمرتُ أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك؛ عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله عز وجل**».

العشرون: أهل الكتاب يقولون (لا إله إلا الله) لكنهم جهلوا وتركوا ما تدل عليه هذه الكلمة العظيمة من معنى، وهو وجوب إخلاص العبادة لله وحده وترك عبادة ما سواه، وهذه حال كثير ممن ينتسب إلى الإسلام من أهل هذا الزمان، وصدق النبي ﷺ إذ يقول: «**لتتبعن سنن من كان قبلكم...**» الحديث.

الحادية والعشرون: أن قتال الكفار إذا أبوا الإسلام لا يقصد منه إزهاق أرواحهم وسبي أموالهم ونسائهم وذراريهم فقط، وإنما يقصد به

كفّ شرهم والقضاء على فتنتهم، وحتى لا يكونوا عقبة في طريق الإسلام وإلزامهم بالحق الذي تبين رشده بالدليل القاطع والبرهان الساطع وبه فسر قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ [آل عمران: ١١٠]، أي تجرونهم بالسلاسل فتدخلونهم الجنة «ولأجل أن يصل الحق إلى من تحت ولايتهم من عامة الخلق»، ويستعان بما يؤخذ من غنائمهم على الجهاد في سبيل الله وإعلاء كلمته سبحانه، وحض المسلمين على الجهاد في سبيل الله لذا أحلَّ الله لهذه الأمة الغنائم.

الثانية والعشرون: أن الصلاة أهم وأعظم وأفضل الفرائض بعد التوحيد.

الثالثة والعشرون: الإسلام: هو الذلّ والانقياد لله تعالى طوعًا واختيارًا، بالنية والقول والعمل، وهو: الاستسلام لله بالتوحيد والانقياد له بالطاعة والخلوص والبراءة من الشرك وأهله.

الرابعة والعشرون: يفسر علماء الكلام (لا إله إلا الله) بأن معناها لا قادر على الاختراع ولا مستغنيًا عما سواه ولا مفتقرًا إليه كل من عداه إلا الله.

وهذا تفسير لها بالربوبية، ومعنى ذلك: أن الرسل عليهم الصلاة والسلام بعثوا بالدعوة إلى توحيد الربوبية لا بالألوهية، وهذا باطل من وجوه:

الأول: أن مشركي العرب وغيرهم من عامة الخلق كانوا مقرين بربوبية الله تعالى أي: خلقه لكل شيء، وملكه للسموات والأرض ومن فيهما ونحو ذلك، والنصوص في هذا كثيرة.

الثاني: أن نصوص الكتاب والسنة جاءت مقررةً للناس بتوحيد

الربوبية ومطالبة لهم بلازمه وهو الإقرار لله تعالى بالألوهية وإخلاص العبادة له، وترك الشرك به قال تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ [الأعراف: ٥٤] إلى قوله سبحانه: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ٢١].

الثالث: إذا كان أكثر الأمم مقرين بتوحيد الربوبية، والرسل بعثوا لدعوة الناس إليه؛ فعلى هذا تكون بعثة الرسل تحصيل حاصل وهذا من ضروب العبث الذي يُنزَه الله عنه، وهذا دليل على بطلان تفسير أهل الكلام لـــ «**لا إله إلا الله**».

الرابع: إذا كان النبي ﷺ وهو خاتم الرسل بعث بالدعوة إلى توحيد الربوبية وهم مقرون به، فقتال النبي ﷺ لهم وسبيه ذراريهم ونساءهم وأموالهم محض ظلم وجور وهذا قدح في اصطفاء الله تعالى واجتبائه إياه وطعن في رسالة النبي ﷺ وسياسته الأمة، فَعُلِمَ أن مقصود دعوة النبي ﷺ وجهاده أن يقر الناس بالإلهية لله وحده ويخلصوا له العبادة ويكفروا بكل معبود من دونه، وهذا كله من مقتضى شهادة أن لا إله إلا الله، ولقد اشتهر لدى الخاص والعام – في زمن دعوة النبي ﷺ – أنه يقول للناس اعبدوا الله واتركوا ما يعبد آباؤكم، وأخبر ﷺ أن الله أرسله ليوحد الله وتكسر الأوثان، فتبين بهذا أن المراد بـــ (لا إله إلا الله) إفراد الله بالإلهية وإخلاص العبادة له وترك الشرك به والبراءة من أهله.

الخامسة والعشرون: أن الوتر غير واجب؛ لأن هذا آخر الأمر فإن النبي ﷺ بعث معاذاً آخر السنة العاشرة قبل الحج على الصحيح، وفيه أن الله لم يفترض عليهم إلا خمس صلوات في اليوم والليلة، وقال بعض أهل

العلم أن الوتر واجب ويؤخذ وجوبه من أدلة أخرى دلت على وجوبه، والراجح القول الأول.

السادسة والعشرون: أن الفقراء – وكذلك المساكين – هم أهم أصناف أهل الزكاة، ولذلك بدأ الله تعالى بهم في الآية: ﴿ ۞ **إِنَّمَا** **ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ** ﴾ [التوبة: ٦٠] الآية، وخصّهم النبي ﷺ بقوله في الحديث: «**إن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتُرَدُّ على فقرائهم**»، فاقتصر على الفقراء لأهميتهم ولكونهم أكثر أهل الصدقة، ولتأكدِ حقهم؛ ولأنهم يأخذون لحاجتهم، والمسكين بمعنى الفقير عند الإطلاق، وأما عند الاقتران مع الفقير، فالمسكين من يجد شيئًا لكن لا يكفيه، والفقير لا يجد شيئًا أصلاً، فإذا أُفرد أحدهما في اللفظ دخل فيه الآخر.

السابعة والعشرون:

أفاد حديث ابن عباس عدة فوائد منها:

١ – أن لا يلتفت الداعي إلى شُبَه أهل الكتاب وعلومهم؛ بل يبلغهم التوحيد ويعلمهم الفقه في الدين ويصغي إلى شبههم للرد عليها وتفنيدها لا لطلب الفائدة منها فإنه لا خير في شبههم وعلومهم وقد أغنى الله عنها بالقرآن وما تكفل به من بيان.

٢ – أن التوحيد هو مدلول شهادة أن لا إله إلا الله، وأنه أول واجب على المكلفين.

٣ – البداءة بالأهم فالمهم، وأن أهم أمور الدين الشهادتان والصلاة والزكاة، فإن من أجاب إليها أجاب إلى ما سواها.

الثامنة والعشرون: مراتب الدعوة بحسب حال المدعو ثلاث:

الأولى: أن يكون المدعو محبًا للحق إذا عرفه طلبه وآثره على غيره،

فهذا يُدعى بالحكمة، وهي الدليل الواضح والقول الصائب والمثل السائر، ولا يحتاج إلى موعظة ولا مجادلة ولا إطالة في الكلام.

الثانية: أن يكون المدعو تاركًا للحق لنوع شهوة ، فهذا يحتاج إلى الموعظة بالترغيب والترهيب لحمله على فعل ما تركه من واجب، أو ترك ما ارتكبه من محرم أو إغرائه بما زهد فيه من سنة وفضيلة.

الثالثة: أن يكون تاركًا للحق معرضًا عنه؛ لنوع شبهة، فهذا يجادل بالتي هي أحسن، فإن رجع وإلاّ انتقل معه إلى الجهاد والجلاد بالسلاح إن قدر عليه وترجحت المصلحة فيه.

التاسعة والعشرون: أن دعوة الرسل لأممهم فيها الأمر بعبادة الله، والمعنى: إفراد الله بالعبادة وهذا أول ما دعت إليه الرسل، واتفقت دعوتهم من أولهم إلى آخرهم عليه فدل على أن توحيد الله تعالى في الإلهية والعبادة هو زبدة الرسالات الإلهية وخلاصة الكتب السماوية.

الثلاثون: قوله ﷺ في حديث علي ﷺ : «**يحبّ الله ورسولَه، ويحبه الله ورسولُه**» إثبات المحبة لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته خلافًا للمعطلة، وأن محبة الله تعالى على وفق الشرع من جليل القرب بل هي أصل العبادة كلها.

الحادية والثلاثون: أن نصوص الكتاب والسنة دلّت على إنكار مشركي الأمم [ومثلهم مشركو العرب] لتوحيد الإلهية وإصرارهم على عدم الطاعة فيه كقوله تعالى عن قوم نوح: ﴿ **وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا** ﴾ [نوح: ٢٣]، وقال مشركو العرب: ﴿ **أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا** ﴾ [ص: ٥] إلى قوله: ﴿ **أَنِ ٱمْشُواْ وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ إِنَّ هَٰذَا**

لَشَيْءٌ يُرَادُ ﴾ [ص: ٦]. فتوحيد الإلهية والعبادة هو الذي كانت الخصومة فيه بين المرسلين والكافرين.

الثانية والثلاثون: أن الرسل طلبت من أممها الكفر بالطاغوت وهو كل ما عُبد من دون الله، وقررت لهم تفرد الله تعالى بالإلهية وانتفائها عما سواه ومعرفة ذلك واعتقاده والعمل بمقتضاه هو أصل الفقه في دين الله.

الثالثة والثلاثون: معنى شهادة أن لا إله إلا الله العلم والاعتقاد والنطق والإخبار بأن لا إله إلا الله، أي: لا معبود بحق إلا الله، فكل من عبد من دون الله فتأليهه وعبادته بالباطل: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٦٢﴾ ﴾ [الحج: ٦٢]، ولا تنفع هذه الكلمة قائلها حتى يكفر ويبغض ويتبرأ من عبادة الطاغوت وممن عبده كائنًا من كان.

الرابعة والثلاثون: يسمى دين الإسلام توحيدًا لأن مبناه على أن الله تعالى:

أ- واحدٌ في ربوبيته وملكه وأفعاله فلا شريك له.

ب- واحدٌ في إلهيته وعبادته فلا ندّ له.

ج- واحدٌ في أسمائه وصفاته فلا مثل له.

ومقتضاه - أي الإسلام لله تعالى - عبادة الله تعالى وحده والبراءة من الشرك وأهله.

الخامسة والثلاثون: الشهادة لله تعالى تتضمن عدة أمور:

الأول: اعتقاد معنى الشهادة وهو توحيد الله تعالى عن علم ويقين.

الثاني: التكلم بالمشهود به وهو النطق به وببطلان ضده.

الثالث: الإخبار لغيره بمضمون ما شهد به.

فلابد من هذه الثلاث مجتمعة.

السادسة والثلاثون: قولنا «**لا إله إلا الله**»؛ (لا): نافية للجنس تتضمن نفي جنس استحقاق الإلهية عن أحد إلا الله جلّ وعلا، وإذا أتت إلا بعد النفي – وهي أداة استثناء – صارت تفيد معنى زائدًا وهو الحصر والقصر، فيكون المعنى: الإلهية الحقة أو الإله الحق هو الله بالحصر والقصر، وليس ثم إله حق إلا الله دون ما سواه.

فمعنى (لا إله إلا الله) عند أهل الحق: لا معبود بحق إلا الله؛ لأن إله بمعنى مألوه أي: لا معبود أحق بالحق إلا الله.

ومعناها عند المتكلمين إله بمعنى آله أي فاعل، أي قادر على الاختراع أو غني عما سواه مفتقر إليه كل من عداه، فيقدرون خبر (لا) بموجود، فلا قادر على الاختراع موجود إلا الله، وهذا تفسير بالربوبية وهذا المعنى أقر به المشركون ولم يدخلهم الله تعالى ورسوله ﷺ في الإسلام، ومن شؤم هذا التفسير أنه فتح لباب الشرك على مصراعيه؛ لأنهم ظنوا أن التوحيد المطلوب الذي دعت إليه الرسل هو توحيد الربوبية، فمن اعتقد ربوبية الله فهو موحّد، وهذا باطل، فإن كفار قريش وغيرهم كانوا مُقرِّين بالربوبية لله تعالى.

السابعة والثلاثون: إذا تقرر أن معنى «**لا إله إلا الله**» أي لا معبود بحق إلا الله كما قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٦٢﴾﴾ [الحج: ٦٢]؛ فذلك يبيّن أن عبادة غير الله عبادة بالباطل والظلم والتعدي والطغيان، وهذا هو الذي فهمه كفار قريش لما قيل لهم قولوا: لا إله إلا الله، فأبوا عن ذلك؛

لأن مقتضى قولهم لا إله إلا الله ترك عبادة آلهتهم غير الله لأن عبادهم لآلهتهم ظلم وبغي وطغيان وعدوان ولن يقروا بذلك على أنفسهم ويتركوا عبادها ويفردوا الله بالعبادة؛ ولهذا أنكروا وقالوا: ﴿ أَجَعَلَ ٱلْأَلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ﴾ [ص: ٥].

الثامنة والثلاثون: تميّزت دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - بأنها دعوة تفصيلية تبيِّنَ حقيقة التوحيد وشُعَبه وما يكمله، وتأمر بها وتنبه على حقيقة الشرك وأنواعه وذرائعه وما ينقصه وتبين خطره وتحذر منها وتزجر عنها، وأما الدعوات الأخرى فإنها دعوات إجمالية نظرية، فقد يدعون إلى التوحيد إجمالاً لكن لا يذكرون التفاصيل، وقد ينهون عن الشرك، لكن لا ينكرون بعض أنواعه، ولا يبالون بما يترتب على من ترك شيئًا من أنواع التوحيد، أو ارتكب نوعًا من الشرك فلا يرتبون عليه أحكامه من الحب والبغض والموالاة والمعاداة والتكفير ووجوب القتال مع الإمكان والقدرة على وقف ما تقتضيه الأدلة الشرعية وعمل السلف الصالح من الأمة ونحو ذلك.



٦- باب تفسير التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله

وقول الله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ ﴾ [الإسراء: ٥٧].

وقوله: ﴿ وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦٓ إِنَّنِي بَرَآءٞ مِّمَّا تَعۡبُدُونَ ۝ إِلَّا ٱلَّذِي فَطَرَنِي ﴾ [الزخرف: ٢٦، ٢٧].

وقوله: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣١].

وقوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادٗا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٦٥].

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**من قال: لا إله إلا الله وكفر بما يُعبد من دون الله حرم ماله ودمه، وحسابه على الله عز وجل**» .

وشرح هذه الترجمة ما بعدها من الأبواب.

الفوائد على الباب:

الأولى: أراد المؤلف – رحمه الله – أن يبيّن في هذا الباب توحيد الألوهية، وأنه هو معنى «**لا إله إلا الله**»، أي: لا معبود بحق إلا الله، فكل مؤلّه ومعبود سواه فباطل ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلۡبَٰطِلُ ﴾ [الحج: ٦٢].

وقد ذكر الشيخ –رحمه الله– في هذا الباب أنواعًا من العبادات التي ينبغي أن يفرد الله تعالى بها، فإفراده بها توحيدٌ، وصرفها أو التوجه إلى غيره فيها شرك وتنديد.

الثانية: عطف الشهادة على التوحيد من عطف الدّال على المدلول لا من عطف المغايرة، فإن التوحيد هو مقتضى هذه الكلمة العظيمة الذي دلّت عليه «**لا إله إلا الله**».

الثالثة: قوله تعالى: ﴿ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ [الإسراء: ٥٧] أي: يطلبون الحاجة فيتقربون بجميع القرب إلى الله وحده ولا يلتفتون بشيء منها إلى غيره، ويطلبون مرضاته وثوابه والأمن من عذابه، فدلت الآية على أن أولياء الله تعالى يفردون الله بالعبادة ولا يجعلون له شريكًا من خلقه فيها فجمعوا بين ابتغاء الرزق عند الله وإنزال الحاجة بالله وإخلاص عبادة الجوارح لله باستقامتها على طاعة الله وجهاد أعدائه.

الرابعة: في قوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ ﴾ [الإسراء: ٥٧] الردّ على من يدعو صالحًا ويقول أنا لا أشرك بالله شيئًا، فكما أن الشرك هو: عبادة الأصنام، فكذلك هو قصد الخلق بشيء من حق الله من قول أو عمل.

الخامسة: وجه دلالة قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ ﴾ [الإسراء: ٥٧] أن دعاء الصالحين والأموات والاستغاثة بهم شرك أكبر ينافي التوحيد، فمن كان يحب الصالحين حقًا فليعبد الله وحده كما عبدوه موحدين لله، وليبتغي إلى الله الوسيلة كما ابتغوا إليه الوسيلة ولا يعبدهم مع الله تعالى لا بدعاء واستغاثة ولا بنذر وذبح ولا بغير ذلك؛ فإنهم ليس لهم من العبادة شيء، ولا يرضون بأن يجعلوا شركاء مع الله في عبادته.

السادسة: لا يكفي اعتقاد التوحيد والعمل به حتى يضم إليه الكفر بما يعبد من دون الله.

السابعة: وجه دلالة قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ ﴾ [الزخرف: ٢٦] الآية أن توحيد الإلهية هو البراءة من كل معبود سوى الله والكفر به وإخلاص العبادة لله وحده، وهو الملة الإبراهيمية الحنيفية التي من رغب عنها فقد سفه نفسه: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ [البقرة: ١٣٠].

الثامنة: وجه دلالة قوله تعالى: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣١] الآية أن طاعة العلماء والأمراء والعُبَّاد في تحليل الحرام وتحريم الحلال لاعتقاد أنه يسوغ لهم ذلك وهذا ينافي معنى التوحيد؛ فإنهم في ذلك أعطوهم معنى الربوبية وهو التصرف في الشريعة وتابعوهم على ذلك.

التاسعة: من أطاع غير الله في تحليل ما حرّم الله وتحريم ما أحلّ الله على وجهين:

أحدهما: أن يتبعوهم على ما يعلمون تحريفهم له معتقدين حل الحرام وحرمة الحلال فهذا كفرٌ أكبر، فإنهم جعلوهم شركاء مع الله وإن لم يصلوا لهم ويسجدوا؛ لأن الشرع لله وحده.

الثاني: أن يكون اعتقادهم وإيمانهم بتحريم الحرام وتحليل الحلال ثابتًا لكن أطاعوهم في المعصية لنوع شبهة وهوى، فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل كبائر الذنوب التي دون الشرك الأكبر.

العاشرة: قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٦٥] الآية، فيها أن من أحبّ أحدًا كمحبة الله

فذلك شرك ينافي التوحيد؛ لأن المحبة هي المحركة للتصرف والباعثة على العمل والله تعالى هو المحبوب وحده لذاته وأنواع كمالاته وأفعاله وألوان إفضاله فلا يشرك معه في محبته أحد كائنًا من كان.

الحادية عشرة: في قوله تعالى: ﴿ **وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ** ﴾ [البقرة: ١٦٥] دلالة على أن المشركين يحبون الله حبًا عظيمًا ولم يدخلهم في الإسلام لحبهم أندادهم معه كحبه، فكيف بمن أحبّ الندّ حبًا أكبر من حب الله؟ وكيف بمن لم يحب إلا الند وحده ولم يحب الله، كما عليه الغلاة من أهل الشرك المنتسبين إلى الإسلام؟

الثانية عشرة: في صحيح مسلم عن أبي مالك الأشجعي عن أبيه: «**من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله..**» فيه أن التوحيد هو عبادة الله والكفر بالطاغوت، أي توحيد الله بالعبادة وجحود الشرك والبراءة منه ومن أهله.

الثالثة عشرة: من أعظم ما يبيّن «**لا إله إلا الله**» قوله ﷺ : «**وكفر بما يُعبَد من دون الله**» حيث لم يجعل التلفظ بها ومعرفة معناها ولا الإقرار بها ولا كونه لا يدعو إلا الله عاصمًا للدم والمال حتى يضيف إليها الكفر بالآلهة المعبودة من دون الله.

الرابعة عشرة: قال شيخ الإسلام: «كل طائفة امتنعت عن بعض الصلوات المفروضات أو الزكاة أو الصيام أو الحج أو عن تحريم الدماء والأموال أو الخمور أو الميسر أو نكاح ذوات المحارم أو عن التزام جهاد الكفار، أو غير ذلك من واجبات الدين، أو محرماته التي يكفر الواحد بجحدها تُقَاتل وإن كانت مقرة بها، هذا مما لا أعلم فيه خلافا بين العلماء، وهؤلاء عند المحققين ليسوا بمنزلة البغاة بل هم خارجون عن الإسلام». انتهى.

لأنهم معطلون للشرائع، جاحدون ما علم من الدين بالضرورة.

الخامسة عشرة: أجمع العلماء على أن من قال لا إله إلا الله ولم يعتقد معناها ولم يعمل بمقتضاها أنه يقاتل حتى يعمل بما دلّت عليه من النفي والإثبات.

السادسة عشرة: قول «**لا إله إلاّ الله**» يكون بثلاثة أشياء: القلب، واللسان، والجوارح.

فقول القلب هو: اعتقاده؛ بأن يعتقد ألوهية الله وحده ووجوب عبادته ويعتقد بطلان الشرك والكفر ويبغضهما وأهلهما ويتمنى زوالهما.

وعمل القلب هو: افتقاره إلى الله تعالى وتوكله عليه، ورغبته ورهبته، وخوفه ورجاؤه، ونحو ذلك، وأن لا يتعلق بشيء من ذلك على غير الله تعالى.

وقول اللسان: يكون بشهادة أن لا إله إلا الله، والتصريح ببطلان آلهة الكفار ويبغضها والبراءة منها ومن أهلها.

السابعة عشرة: قوله رحمه الله: «وشرح هذه الترجمة...» إلخ يعني: أنه سيأتي مزيد إيضاح للتوحيد وما يكمله، وبيان للشرك الذي يضاد التوحيد أو ينقص كماله الواجب أو يقدح فيه، والإشارة إلى بعض ذرائعه.



٧- باب من الشرك
لبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه

وقول الله تعالى: ﴿ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ ﴾ الآية [الزمر: ٣٨].

وعن عِمران بن حصين أن النبي ﷺ رأى رجلاً في يده حلقة من صُفْر. فقال: «**ما هذه؟**» قال: من الواهنة. فقال النبي ﷺ : «**انزعها، فإنها لا تزيدك إلا وهنًا؛ فإنك لو مِت وهي عليك ما أفلحت أبدًا**».رواه الإمام أحمد بسند لا بأس به.

وله عن عقبة بن عامر مرفوعًا: «**من تعلّق تميمةً فلا أتمّ الله له، ومن تعلّق وَدَعَةً فلا وَدَع الله له**». وفي رواية: «**من تعلق تميمة فقد أشرك**».

ولابن أبي حاتم عن حذيفة ﷺ : أنه رأى رجلاً في يده خيط من الحُمَّى فقطعه وتلا قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾ ﴾ [يوسف: ١٠٦].

الفوائد على الباب:

الأولى: في هذه الترجمة وما بعدها من الأبواب بدأ المصنّف –رحمه الله– في بيان ما وعد به في الباب السابق بقوله: «وشرح هذه الترجمة وما بعدها من الأبواب» فذكر:

١- شيئًا مما يضاد التوحيد من أنواع الشرك الأكبر.

٢- وما ينافي كماله الواجب من الشرك الأصغر.

٣- وما يوصل إلى ذلك من الغلو والبدع ونحوهما مما تركه من تحقيق مدلول (لا إله إلا الله)، فبدأ بالشرك الأصغر الاعتقادي، ثم ثنى بالشرك الأكبر العلمي.

الثانية: في هذه الترجمة بيان التوحيد بمعرفة ضده؛ لأن معرفة قبح الشرك ومضرته يبيّن حسن التوحيد وفضله:

والضِّدَّ يُظهِر حُسنَه الضِّدُّ وبضِدِّها تتبَيّن الأشيَاءُ

الثالثة: بدأ الشيخ – رحمه الله – في هذا الباب ببيان صور من الشرك هي من أفراده، وهي من الشرك الأصغر التي يكثر وقوعها وقدّم الأصغر على الأكبر انتقالاً من الأدنى إلى الأعلى؛ لأنه وسيلة إليه، ولأن الشبهة في الشرك الأصغر ضعيفة بخلاف الشرك الأكبر، ولأن من أدرك خطر التعلق بالتميمة والوَدعة وأنه شرك تجلى له أن التعلّق بالأولياء أخطر وأكبر.

فبدأ بالأصغر ابتداءً بالأدنى إلى الأعلى حتى يكون ذلك أقوى في الحجة وأمكن في النفوس من جهة ضرورة التعلق بالله تعالى وإبطال التعلق بغيره.

الرابعة: تعلق القلب بالخيط والحلقة ونحوهما في طلب نفع أو دفع ضر من الشرك الأصغر الذي لا يغفره الله إلا بالتوبة – في قول بعض أهل العلم – لدخوله في مسمى الشرك؛ لأنه يرجو انقضاء حاجته بسببٍ لم يأذن الله تعالى به.

الخامسة: لا يجوز إثبات الأسباب المؤثرة إلا من جهة الشرع بأن يدل الشرع على أنه سبب أو من جهة القدر بأن يثبت بالتجربة تأثيره ظاهرًا لا خفيًا مثل دواء الطبيب والتدفئ بالنار والتبرد بالماء.

السادسة: في قوله ﷺ : «**انزعها فإنها لا تزيدك إلا وهنًا**» فوائد منها:

١- التغليظ في لبس الحلقة والخيط لرفع البلاء أو دفعه.

٢- أن الشرك الأصغر أكبر من الكبائر.

٣- أنه لم يعذره بالجهل.

٤- أنها لا تنفع مطلقًا بل تضر لقوله: «لا تزيدك إلا وهنًا» إلخ.

٥- الإنكار بالتغليظ على من فعل مثل ذلك.

٦- التصريح بأن من تعلّق شيئًا وُكِلَ إليه.

٧- وجوب تغيير المنكر والإلزام بتركه مع القدرة.

السابعة: لبس الحلقة والخيط وتعليق التميمة ونحوها من أمور الجاهلية يجمعها شيءٌ واحد وهو الطلب من غير الله ما لا يقدر عليه إلا الله وهو ما ينافي التوحيد بالكلية، أو ينافي كماله الواجب. فلبسها على قسمين:

الأول: اعتقاد أنه سبب فذلك شرك أصغر ينقص كمال التوحيد الواجب؛ لأنه جعل ما ليس سببًا - لا شرعًا ولا قدرًا - سببًا.

الثاني: اعتقاد أنّه يدفع أو ينفع استقلالاً وهو شرك أكبر ينافي التوحيد بالكليّة لأنه اعتقد أن هذه الأمور متصرفة بالنفع والضر من دون الله.

الثامنة: لا يجوز من الأسباب إلا ما شرعه وأباحه الله ورسوله مع عدم الاعتماد عليها.

التاسعة: يجب إنكار التمائم والطلاسم والخيوط والحروز ونحوها مما يعلقه الجهال وإزالته بالقول والفعل، وإن لم يأذن فيه صاحبه لكونه من أمور الجاهلية المضرة بالتوحيد.

قلت: ويدل على عدم الإذن قول النبي ﷺ : «**انزعها**» وكونه لم يسلم على من في يده خيط.

العاشرة: في قوله ﷺ لعمران: «**انزعها**» – أي الحلقة – ودلت الرواية الثانية وهي قوله ﷺ «**من تعلّق تمية فلا أتمّ الله له**» على أن التمائم والحلق من المحرمات الشركية ولذلك دعا ﷺ على من تعلّقها أو أخبر بحصول نقيض قصده لتعلقه بغير الله تعالى في جلب نفع أو دفع ضر. والله تعالى وحده هو المتفرد بذلك لا إله غيره ولا رب سواه.

الحادية عشرة: الرُّقى جمع رقية وهي التي تسمى العزائم، وهي شرعًا: آيات وأذكار وأدعية تُقرأ على المريض وحكمها الجواز أو الندب لقوله ﷺ : «**لا بأس بالرُّقى ما لم تكن شركًا**» .

وأما الذي لا يجوز منها فهو ما كان من غير ذلك، ويدل عليه قوله ﷺ : «**إن الرُّقى والتمائم والتِوَلة شرك**» .

الثانية عشرة: قوله ﷺ : «**من تعلّق تميمة فلا أتم الله له، ومن تعلّق وَدعَة فلا ودع الله له**» وفي رواية: «**من تعلّق تميمة فقد أشرك**» يفيد أن هذه الأمور محرمة تحريمًا شديدًا لكونها من ذرائع الشرك وأمور الجاهلية.

الثالثة عشرة: البلاء اسم يعم كل ما يصيب الإنسان من مكروه

من عين أو مرض أو حسد أو فقر وشبه ذلك.

الرابعة عشرة: الذي يلبس الحلقة أو الخيط أو نحوها – عن اعتقاد فيما لبس – مشرك وفيه تفصيل:

أ- فإن اعتقد أنها ترفع أو تدفع بذاتها فهو مشرك شركًا أكبر؛ لإثباته خالقًا متصرفًا بجلب النفع أو دفع الضر مع الله قال تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَـٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣].

ب- أما إن اعتقد أنها سبب والمتصرف هو الله فهو شرك أصغر؛ لأنه جعل ما ليس سببًا سببًا.

الخامسة عشرة: من نحو الحلقة والخيط ما يفعله بعض الناس من :

١- لبس الأسورة المغناطيسية للروماتيزم.

٢- وضع جلد تمساح أو ذنب ذئب على البيت لدفع العين أو الجان.

٣- وضع المصحف في السيارة أو البيت لدفع الأذى.

٤- لبس كف من نحاس لدفع الحسد.

٥- وقد يعتقد بعض الناس أن الدبلة أو الشبكة – للعروسين – تحدث محبة بين الزوجين وأن فقدها يحدث بغضًا وفرقة وشرًا بينهما.

السادسة عشرة: الناس في اتخاذ الأسباب طرفان ووسط:

الأول: من ينكر الأسباب وهم كل من قال بنفي حكمة الله تعالى كالجبرية والأشعرية.

الثاني: من يغلو في إثبات الأسباب حتى يجعل ما ليس سببًا – لا شرعًا ولا قدرًا – سببًا، كالخرافيين من الصوفية ونحوهم من المشركين.

الثالث: الوسط وهم أهل الحق الذين يؤمنون بالأسباب وتأثيراها بإذن الله، ولكن لا يجعلون منها سببًا إلا ما أثبت الله ورسوله أنه سبب شرعيٌ أو قدري.

السابعة عشرة: الشرك في لبس الحلقة ونحوها يكون في الربوبية حيث إنه جعل خالق مع الله، وفي الألوهية لتعلق القلب بغير الله رجاءًا أو خوفًا.

الثامنة عشرة: الشرك اسم جنس يشمل الأصغر والأكبر، ولبس هذه الأشياء قد يكون من الأصغر، وقد يكون من الأكبر بحسب اعتقاد لابسها، وإنما كان لابسها مشركًا لأنه جعل ما ليس سببًا — لا قدرًا ولا شرعًا — سببًا، وتعلق قلبه به من دون الله أو معه.

التاسعة عشرة: يستدل السلف بالنصوص الواردة في الشرك الأكبر على الأصغر لفائدتين:

الأولى: لأن في كل الشركين تعلق بغير الله وذلك من إبطال التعلّق بغير الله والأمر بالتعلق بالله وحده، فإذا بطل التعلق بالأعظم بطل التعلق بما هو دونه من باب أولى.

الثانية: التعلّق بما يضر وبما ينفع هو المعنى الذي من أجله تعلق المشرك الشرك الأصغر بما تعلق به من حلقة أو خيط أو نحوهما لما يعتقده فيها من التأثير من جهة رفع البلاء أو دفعه، وهي أشياء مهينة وضعيفة، فإذا انتفى الانتفاع بما هو أعظم منها — وهو الانتفاع بالتعلق على الصالحين والأوثان — فإن انتفاء النفع عما سواها مما هو أدنى لا شك أنه أظهر في البطلان وأبين.

العشرون: في تلاوة حذيفة ﷺ قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ۝١٠٦﴾ [يوسف: ١٠٦] الاستدلال على الشرك الأصغر بما ورد في الأكبر؛ لشمول الآية له, ودخوله في مسمى الشرك والتصريح بأن من تعلّق تميمة فقد أشرك، وأن تعليق الخيط من الحمى من ذلك.



٨- باب ما جاء في الرقى والتمائم

في الصحيح عن أبي بشير الأنصاري ﷺ أنه كان مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره فأرسل رسولاً: «**أَنْ لا يبقَيَن في رقبة بعيرٍ قلادة من وَتَر أو قلادة إلا قُطِعت**» .

وعن ابن مسعود ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الرُّقى والتمائم والتِوَلة شرك**» . رواه أحمد وأبو داود.

وعن عبد الله بن عُكيم مرفوعًا: «**من تعلق شيئًا وُكل إليه**». رواه أحمد والترمذي.

التمائم: شيء يُعلّق على الأولاد يتقون به العين، لكن إذا كان المُعلَّقُ من القرآن فرخص فيه بعض السلف، وبعضهم لم يرخص فيه، ويجعله من المنهي عنه، منهم ابن مسعود ﷺ .

والرُّقى: هي التي تسمى العزائم، وخصّ منها الدليل ما خلا من الشرك، فقد رخص فيه رسول الله ﷺ من العين والحُمَةِ.

والتِّوَلة: هي شيء يصنعونه، يزعمون أنه يحبب المرأة إلى زوجها والرجل إلى امرأته.

وروى أحمد عن رويفع قال: قال لي رسول الله ﷺ : «**يا رُويفع لعلّ الحياة ستطول بك فأخبر الناس أن من عقد لحيته، أو تقلّد وترًا، أو استنجى برجيع دابة أو عَظم، فإن محمدًا بَريءٌ منه**».

وعن سعيد بن جُبير: قال: «من قطع تميمة من إنسان كان كعَدْل رقبة» . رواه وكيع.

الفوائد على الباب:

الأولى: المراد بيان ما جاء من النهي عن تعليق التمائم، وبيان ما لا يجوز من الرُّقى.

الثانية: كان أهل الجاهلية إذا اخلولَق الوَتَرُ أبدلوه بغيره وقلدوا به الدواب اعتقادًا منهم أنه يدفع عن الدابة العين، فأمر النبي ﷺ بقطع الأوتار التي علقت على الإبل لما كان أهل الجاهلية يعتقدون فيها، حيث كانوا يشدون تلك الأوتار والتمائم والقلائد ويعلّقون عليها العوذ يظنون أنها تعصمهم من الآفات، فنهاهم النبي ﷺ عنها وأعلمهم أن الأوتار لا ترد من أمر الله شيئًا.

الثالثة: بعضهم يضع نعلاً قديمة على بابه لدفع العين،وهذا وأمثاله من خرافات العامة وهو من الشرك الأصغر الاعتقادي المحرم، ولا يرد من قدر الله شيئًا.

الرابعة: التمائم: جمع تميمة، وهي ما يعلق لرفع البلاء أو دفعه، فالتمائم تعاليق تُعلّق في الرقاب وغيرها من جسد الحي يزعم أهل الجاهلية وأشباههم أنهم يتقون بها ما يكرهون من إصابة العين أو مسّ الجان ونحو ذلك، فيلبسونها لذلك، ولذا تتعلق بها قلوبهم، فمنها ما هو شرك أكبر كالتي تشتمل على الاستعانة والاستغاثة بالشياطين ونحوهم من شرار الخلق، ومنها ما هو من ذرائع الشرك لاشتمالها على طلاسم

وأسماء لا يُعرف معناها أو شيءٍ من النجاسات؛ ولأنها من أقوى ذرائع الشرك وأسبابه.

الخامسة: الرقى الموصوفة بكونها شركًا هي ما كان فيها شرك من دعاء غير الله أو الاستغاثة أو الاستعاذة به، وكالرقى بأسماء الملائكة والأنبياء والأولياء والجن ونحو ذلك.

السادسة: جاءت النصوص بتحريم جنس التمائم – وهو الصحيح – والتفصيل في الرقى؛ لأن جنسها لا بأس به ما لم تكن شركًا.

السابعة: إذا كان المعلّق من التمائم من القرآن ففيه قولان:

الأول: الجواز وهو قول ابن عمرو وظاهر ما روي عن عائشة ويُروى عن جعفر الباقر ورواية عن أحمد، وهو ظاهر اختيار ابن القيم، وحملوا الحديث على التمائم الشركية.

الثاني: عدم الجواز والنهي عنه، وهو مروي عن ابن عباس وابن مسعود وهو ظاهر قول حذيفة وعقبة بن عامر وابن عكيم – رضي الله عنهم–، وبه قال جماعة من التابعين من تلاميذ ابن مسعود وأحمد في رواية اختارها كثير من أصحابه، وجزم بها المتأخرون واحتجوا بالحديث، فإن النبي ﷺ لم يفرق بين التي من القرآن وغيرها بخلاف الرقى، فقد فرّق فيها وصححه في فتح المجيد وذلك:

١- لعموم النهي ولا مخصص له.

٢- سدًا للذريعة فإنه يفضي إلى تعليق ما ليس كذلك.

٣- ما يفضي تعليقه من امتهان القرآن في حال قضاء الحاجة ونحو ذلك.

٤- أن النبي ﷺ رُقي ورَقى غيره، فلو كان تعليق تمائم القرآن جائزًا لأقره.

الثامنة: رقية المريض قسمان:

١- رقية - أي القراءة - على المريض مباشرة، وهذه لا إشكال في جوازها إذا خلت مما يخالف الشرع لفعل النبي ﷺ وأصحابه.

٢- رقية - أي القراءة - غير المباشرة كالتي تكون في ماء في الإناء ونحوه من المائعات ثم يتناولها المريض وفيها خلاف والصواب جوازها:

أ- لعموم قوله تعالى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الإسراء: ٨٢].

وقوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ﴾ [فصلت: ٤٤].

ب- لحديث أم سلمة: فكان عندها جلجل تضع فيه من شعرات النبي ﷺ ، فتصب عليه من الماء ثم ترسله إلى المريض، فإذا كان في شعرات النبي ﷺ شفاء ففي القرآن أولى، ولما جاء من الأحاديث من قراءة النبي ﷺ في ماء وإرساله إلى بعض أصحابه.

التاسعة: قال السيوطي - رحمه الله - : أجمع العلماء على جواز الرقى عند اجتماع شروط:

١- أن تكون بكلام الله أو بأسمائه وصفاته.

٢- وباللسان العربي وما يعرف معناه.

٣- أن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها بل بتقدير الله تعالى.

٤- أن لا يعتمد عليها بل يعتمد على الله تعالى فإنها مجرد سبب قد تنفع بإذن الله وقد لا تنفع.

٥- أن يكون الراقي ليس من أهل السحر والشعوذة ونحوها.

العاشرة: من تعلّق بالله وأنزل حوائجه به والتجأ إليه وفوض أمره إليه كفاه، ومن تعلّق بغيره أو سكن إلى رأيه وعقله ودوائه وتمائمه ونحو ذلك من أسباب وكله الله إلى ذلك وخذله، وهذا أمر معروف بالتجارب.

الحادية عشرة: العين هي إصابة العائن غيره في بدنه أو في ماله أو في ولده بعينه إذا نظر إليه فأعجبه ما رأى فتبعته نفسه فيتضرر من إصابته بمرض أو تلف كلي أو جزئي، ومرد ذلك إلى الله تعالى، فقد تصيب وقد لا تصيب؛ لأن أمر ذلك متعلق بمشيئة الله وإذنه الكوني.

الثانية عشرة: يندفع شر العائن بأسباب، منها:

١- التعوذ بالله من شره.

٢- فراغ القلب من الاشتغال به.

٣- الإحسان إليه مهما أمكن.

٤- الصدقة وتقوى الله والتوكل عليه وإقبال القلب عليه.

٥- الإيمان بالقدر ومعرفة أن الأسباب كلها بيد الله تعالى.

الثالثة عشرة: قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – : «حصول الغرض ببعض الأمور لا يدل على إباحته وإن كان الغرض مباحًا فإن ذلك الفعل قد يكون فيه مفسدة راجحة على مصلحته والشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها وإلا فجميع المحرمات من الشرك والخمر والميسر والفواحش والظلم قد يحصل لصاحبها بها منافع ومقاصد، ولكن لما كانت مفاسدها راجحة على مصالحها نهى الله تعالى ورسوله ﷺ عنها، كما أن كثيرًا من الأمور

كالعبادات والجهاد وإنفاق الأموال قد تكون فيها مضرة على النفس لكن لما كانت مصلحتها راجحة على مفسدها أمر الشارع بها».

الرابعة عشرة: يجوز أخذ الأجر على الرقية الشرعية ما لم يتخذ ذلك مهنة يكتسب بها لقوله ﷺ : «**إنّ أحقّ ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله**» كما في حديث ابن عباس – رضي الله عنهما – في الصحيحين فإن القصة واقعة عين بدليل أن الصحابة –رضي الله عنهم –لم يتخذوها مهنة مع شدة حاجتهم، ولأن أخذ الصحابي الأجرة أو الجعل معلل بتقصير سيد الحي في ضيافتهم.

الخامسة عشرة: اتخاذ الرقية مهنة يتفرغ لها الشخص ويجعل له دارًا خاصة بذلك ويبيع على الناس أشياء يخترعها، ذلك كله من الأمور المنكرة لعدة اعتبارات:

الأول: أن ذلك بدعة لم يكن من فعل السلف فلم يسبق إلى ذلك منهم أحد.

الثاني: قد دل الاستقراء أن غالب من تصدر منهم هذه الأمور كان ممن سبقت لهم إصابة بالجن لم يبرأ منها فتعينهم الأرواح المخالطة لهم، وذلك من أوسع أبواب الشرك بالله تعالى.

الثالث: أنه قد ثبت أن نسبة ممن تصدى لذلك أقر باستعانته بالجن وهي استعانة بعالم خفي لا يمكن الاطلاع على عدالته، والأصل في هذا الباب المنع؛ لما يفضي إليه من الشرك الذي اشتهر به أهل الجاهلية.

الرابع: أن عددًا ممن فتح أبواب هذه الدور لاستقبال المصابين وعلاجهم بتلك الرقى وتوابعها ثبت عليه أمور منكرة من الخلوة بالنساء والاستعانة بالجن والاطلاع على كتب السحر، والتحريش بين الناس،

وإيقاع البغضاء والعداوة بينهم اعتمادًا على أقوال الجن.

الخامس: أن هذه المسألة من أوسع أبواب فتنة العامة بالجن والأسباب الخفية التي تفتح أبواب التوهم والتعلق على غير الله تعالى فما أحراها بالدخول في عموم ما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝٦﴾ [الجن: ٦]، فهي من ضلالات أهل الجاهلية المثبت وصفها وضررها بنص التنزيل وحال أهلها خير شاهد على شؤمها على الدين والمسلمين.

كل هذه الاعتبارات وغيرها مما لم أذكره أو لم يبلغني تدل على خطورة هذه الظاهرة وحرمتها، ووجوب حذرها والتحذير من أهلها والأخذ على أيديهم ومنعهم من ذلك بقوة السلطان إن لم يوجد ويكفي فيهم وازع القرآن.

السادسة عشرة: لابد في الأسباب من معرفة ثلاثة أمور:

الأول: أن لا يجعل منها سبب إلا ما ثبت أنه سبب بالشرع أو القدر.

الثاني: ألا يعتمد العبد عليها لكن يعتمد على مسببها ومقدّرها وهو الله سبحانه وتعالى مع قيامه بالمشروع منها، وحرصه على النافع منها.

الثالث: أن يعلم أن الأسباب مهما عظمت وقويت فإنها مرتبطة بقضاء الله وقدره ولا خروج لها عنه، فلابد مع وجود السبب المؤثر من وجود المحل القابل وانتفاء المانع.

السابعة عشرة: لا بأس بالتداوي بما لا محذور فيه شرعًا – هذا عند عامة أهل العلم رحمهم الله تعالى – ، وعند جماعة من المحقّقين أنه مستحب لحديث «**عباد الله تداووا ولا تداووا بحرام**»؛ ولأن النبي ﷺ

تعاطى الدواء، ولقوله ﷺ : «**احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز**»، وهذا هو الأرجح من حيث الدليل والتعليل، فإن فيه تسلية للنفس وطلبًا لما ينفعها، وتحريًا للإعانة على الخير.



٩- باب من تبرك بشجرة أو حجر ونحوهما

وقول الله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝﴾ [النجم: ١٩].

عن أبي واقد الليثي قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حُنَين ونحن حُدثاء عهد بكفر، وللمشركين سدرة يعكُفون عندها وينوطون بها أسلحتهم، يقال لها ذات أنواط، فمررنا بسدرة فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذاتُ أنواط فقال رسول الله ﷺ: «**الله أكبر، إنها السُنن قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾** [الأعراف: ١٣٨]، **لتركبُنَّ سَنَنَ من كان قبلكم**». رواه الترمذي وصحّحه.

الفوائد على الباب:

الأولى: البَركَة مأخوذة من البرْكَة وهي مجمع الماء، وتمتاز بالكثرة والاستقرار فهي:

لغةً: كثرة الشيء وثبوته.

شرعًا: طلب البركة بقول أو فعل أو اعتقاد، وهو أنواع:

١- **التبرك بأمر شرعي:** كطلب البركة في:

أ- **قصد المكان:** كالمسجد الحرام والمسجد النبوي ونحوهما.

ب- **أو اغتنام الزمان:** كالمواسم الشرعية كرمضان وعشر ذي الحجة ونحوها.

ج- **أو بالذات:** كالتبرك بأبعاض النبي ﷺ كشعره ونحو ذلك في حياته وبإقراره.

د- **أو بالأقوال:** كالقرآن والدعاء وغيره.

هـ- **أو بالأفعال:** كالشهادة في سبيل الله وإنفاق المال ابتغاء وجهه سبحانه والإحسان إلى من شرع الإحسان إليه.

و- أو بالمطعومات والمشروبات: كالعسل وزمزم.

فتعاطي هذه الأسباب المشروعة لحصول الخير والبركة وهو التبرك المشروع.

٢- **التبرك الشركي:** هو ما يعتقده أهل الجاهلية ويظنونه في أوثانهم من البركة وإعطائها لقاصديها، ولذا يعظموها بالأقوال والأفعال لما يرجونه ويؤملونه من بركتها وشفاعتها وهو عين ما يقصده المشركون من المنتسبين للإسلام في ذوات من يظنون صلاحه وقبورهم ومقاماتهم وآثارهم فاتَّبعوا سنن المشركين من أهل الجاهلية كضلال اليهود والنصارى وهو نوعان:

أ- **التبرك الشركي الاعتقادي:** وهو أن يعتقد أن ذلك الشيء يعطي البركة بذاته ولو لم يصحب هذا الاعتقاد عمل.

ب- **التبرك الشركي العملي:** وهو أن يفعل لبعض الأشياء أعمالاً لا تنبغي لغير الله، يطلب منها البركة كالذبح عند القبور والأشجار والأحجار ونحوها.

فهذا كله شرك أكبر لما فيه من تسوية المخلوقات بالخالق في الأفعال

والأعمال التي لا تنبغي إلا لله سبحانه، قال تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾ ﴾ [الجن: ١٨]، وقال عن أهل النار: ﴿ قَالُواْ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ﴿٩٦﴾ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾ ﴾ [الشعراء: ٩٦-٩٨].

٣- **التبرك البدعي**: وهو أن يفعل عند القبور ونحوها أفعالاً لله تعالى، أو يتمسح بالكعبة أو بقبر النبي ﷺ ونحوها يطلب منها البركة فهذا تبرك وسيلة وواسطة إلى الشرك لم يأذن به الله تعالى فكان بدعيًا.

الثانية: بركة الله تعالى نوعان:

أ- بركةٌ هي وصف الرب تبارك وتعالى، تضاف إليه سبحانه وتعالى إضافة الصفة إلى موصوفها كإضافة الرحمة والعزة، والفعل منها تبارك.

ب- بركة هي فعل الرب تعالى وتقدس، والفعل منها بارك ويتعدى بنفسه تارة، وبأداة «**على**» تارة، وبأداة «**في**» تارة، والمفعول منها مبارك، وهو ما جعله الله من الذوات والأفعال كذلك كالكعبة ومكة والمدينة وآل أبي بكر.

الثالثة: إذا كان اتخاذ شجرة لتعليق الأسلحة وغيرها بها والعكوف عندها كاتخاذ إله مع الله مع أنهم لا يدعونها، ولا يسألونها، كيف يكون عمل مشركي زماننا ممن ينتسب إلى الإسلام عند القبور من دعاء الأموات والاستغاثة بهم والذبح والنذر عندها وجعل السدنة والحجّاب عليها؟ فإنه من أعظم أنواع الشرك الأكبر؛ لأنه صرف لأخص أنواع العبادة لغير الله تعالى.

الرابعة: دلَّ قوله ﷺ : «**قلتم – والذي نفسي بيده – كما قالت بنو**

إسرائيل لموسى: ﴿ ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، على أنَّ العبرة بالمعاني لا بالأسماء؛ ولهذا جعل طلبهم كطلب بني إسرائيل، فالأسماء لا تغيّر المسميات، فتسمية القبوريين دعاء الأموات توسلاً أو حبًا أو نحوه لا يجعل عملهم دينًا بل هو شرك أكبر.

الخامسة: سوّغ بعض المتأخرين كالنووي – رحمه الله – وغيره التبرك بآثار الصالحين مستدلاً بفعل الصحابة –رضي الله عنهم– مع النبي ﷺ ظانًا أن غير النبي ﷺ ممن يظن صلاحه مثل النبي ﷺ وهذا باطل من وجوه:

الأول: عدم المقاربة بين من يظن صلاحه وبين النبي ﷺ فضلاً عن المساواة.

الثاني: لو سلم الصلاح فمن أين الدليل على جواز التبرك بالصالح غير النبي ﷺ ؟.

الثالث: أن الصحابة –رضي الله عنهم– لم يكونوا يفعلون ذلك مع غير النبي ﷺ لا في حياته ولا بعد مماته، فلم يفعلوا شيئًا من ذلك مع الصديق ولا عمر –رضي الله عنهما–، ولا مع أزواجه ﷺ أو ذرياته – رضي الله عن الجميع –، ولو كان خيرًا لسبقونا إليه، فعُلم أن ذلك من خصائصه ﷺ .



١٠- باب ما جاء في الذبح لغير الله

وقول الله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ ﴾ [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣]. وقوله: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴿٢﴾ ﴾ [الكوثر:٢].

عن عليٍّ ﷺ قال: حدَّثني رسول الله ﷺ بأربع كلمات: «**لعن الله من ذبح لغير الله، لعنَ الله من لعن والديه، لعن الله من آوى محدثًا، لعن الله من غيَّرَ منارَ الأرض**». رواه مسلم.

وعن طارق بن شهاب أن رسول الله ﷺ قال: «دخل الجنة رجل في ذباب، ودخل النار رجل في ذباب. قالوا: وكيف ذلك يا رسول الله؟. قال: «**مرَّ رجلان على قوم لهم صنمٌ لا يَجُوزُه أحدٌ حتى يقرِّب له شيئًا. فقالوا لأحدهما: قرِّب. قال: ليس عندي شيء أقرِّب. قالوا: قرِّب ولو ذبابًا، فقرب ذباباً فخلوا سبيله فدخل النار. وقالوا للآخر: قَرِّب. فقال: ما كنت لأقرِّب لأحدٍ شيئًا دون الله عز وجل فضربوا عنقه، فدخل الجنة**» رواه أحمد.

الفوائد على الباب:

الأولى: مراد المؤلف ذكر ما جاء في الذبح لغير الله من النهي

الأكيد والوعيد الشديد وأنه شرك مضاد للتوحيد، فإن نصوص الكتاب والسنة صريحة في الأمر بالذبح لله وإخلاص ذلك لوجهه كما هي صريحة بذلك في الصلاة، فقد قرن الله تعالى الذبح بالصلاة في عدة مواضع، وإذا ثبت أن الذبح لله من أجلّ العبادات وأكبر الطاعات فالذبح لغير الله شرك أكبر مخرج من الملة.

الثانية: وجه الاستدلال بقوله تعالى: ﴿ **قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي** ﴾ الآية [الأنعام: ١٦٢]، أنه لما كانت الصلاة من أجلّ العبادات البدنية، والنسك من أجلّ العبادات المالية أمر الله تعالى عباده المسلمين بإخلاصهما له بأن يتقربوا إليه بهما، وأن يجتنبوا الشرك به فيهما بصرف شيء منهما لغير الله، فإن ذلك شرك بالله عز وجل محبط للعمل.

الثالثة : المراد بالذبح لغير الله ما أُهِلَّ به لغير الله مثل أن يقال هذا نذر لفلان من ميت أو نحوه يعظم بذلك، أو طمعًا في قضاء حاجة بواسطته، وهكذا ما يذبح لشجر أو حجر أو قبر أو جني أو غيرهم من الخلق على وجه التقرب إليه تعظيمًا له لتحقيق مطلوب، أو دفع مكروه، فكل ذلك يعتبر عبادة لغير الله، والعبادة لغير الله أعظم كفرًا من الاستعانة بغيره، لتعلق الأول بالألوهية، وتعلق الأخير بالربوبية.

الرابعة: المراد بالذبح – هنا – إزهاق روح ما يُؤكل لحمُه بالتذكية الشرعية، وهو نوعان:

١- **ذبح عادة:** كالذبح للأكل وللضيف ونحو ذلك فذلك عادة باعتبار الأصل تجري فيه الأحكام الخمسة بحسب ما يقترن به، أو يحمل عليه وهي: الاستحباب والوجوب والكراهية والتحريم والإباحة، فمثلاً: إذا ذبح للضيف إكرامًا له لما جاء في الشرع فهو سنة ومستحب، وإذا

ذبح للنفقة على العيال فقد يكون واجبًا وقد يكون غير ذلك.

٢- **ذبح عبادة**: وهو أنواع:

أ- فما ذبح تقربًا لله تعالى كالهدي والأضاحي والعقيقة وهكذا ما يذبح للتصدق بلحمه على الفقراء والمساكين أو لإهدائه للأقربين والجيران ونحوهم ابتغاء وجه الله تعالى فهو عبادة لله تعالى وتوحيد له ونسك شرعه لعباده.

ب- وما ذبح تقربًا لغير الله فهو شرك أكبر كالذبح للقبور والجن ونحو ذلك، وهو مقصود المؤلف في هذا الباب.

جـ- ما ذبح بدعةً كالذبح في الموالد وعند طلعة السلطان وعند القبور تقربًا إلى الله تعالى إكرامًا لسدنتها ومجاوريها أو من يقصدها فهذا محرم؛ لكونه على خلاف الشرع وذريعة إلى الشرك وإعانة على بدعة، وإكرامًا لمبتدعين محدثين في دين الله تعالى.

الخامسة: اشتملت الصلاة على نوعي الدعاء: دعاء الثناء ودعاء المسألة:

أ- فما فيها من الحمد والتكبير والتسبيح والركوع والسجود وغير ذلك من الأركان والواجبات فهو من دعاء الثناء لأن فاعل ذلك يثني على الله تعالى بالمقال وبالأفعال والأحوال ويطلب ثواب ذلك من ذي الكرم والجلال.

ب- ما فيها من السؤال والطلب للهدى والمغفرة والرحمة والرزق فهو من دعاء المسألة، لأنه طلب حاجة، وما توجه بسؤاله إلى ربه إلا لإيمانه بسمع الله لأقواله وغناه وكرمه وجوده وقدرته على إعطائه نواله، وكلاهما عبادة، ولذا سُميت الصلاةُ صلاةً لاشتمالها على نوعي الدعاء الذي هو صلاة لغة وشرعًا.

السادسة: الصلاة والنسك عبادتان دالتان على القرب والتواضع وافتقار المتعبد بهما لله تعالى وحسن ظنه وقوة يقينه بالله وطمأنينة قلبه إليه، فلذا أمر الله تعالى نبيه ﷺ بهما شكرًا له على ما أعطاه من نعمة الكوثر، فدلّ على منزلتهما من الشكر عكس حال فريقين من الناس:

أ- أهل الكبر والجفاء والإعراض والغنى عن الله الذين لا حاجة لهم إلى ربهم، فلا يصلون له، ولا يسألونه الحاجات قال تعالى: ﴿ **فَكَفَرُواْ وَتَوَلَّواْۚ وَّٱسۡتَغۡنَى ٱللَّهُۚ وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٞ** ﴾ [التغابن: ٦].

ب- والذين يبخلون فلا ينحرون نسكًا يتقربون به إلى الله تعالى لشحهم ولخوفهم الفقر، ولهذا جمع الله بينهما في قوله: ﴿ **فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ۝٢** ﴾ [الكوثر: ٢]، فهما من أجل ما يتقرب به العبد إلى ربه.

السابعة: حدّ الشرك الأكبر هو: «**صرف نوع أو فرد من أفراد العبادة لغير الله تعالى، فأي قول أو عمل أو قصد ثبت أنه مأمور به من الشارع فصرفه لله وحده توحيد وإيمان وإخلاص، وصرفه لغير الله شرك وكفر أكبر**».

الثامنة: حدّ الشرك الأصغر هو: كل وسيلة وذريعة توصل إلى الشرك الأكبر من الإرادات والأقوال و الأفعال التي لم تبلغ رتبة العبادة، أو ما جاء في النصوص تسميته شركًا ولم يصل إلى حد الأكبر أي: إلى حد الإخراج من الملة.

التاسعة: اللعن من الله تعالى هو الطرد والإبعاد عن مظان الرحمة ومواطنها، واللعين والملعون من حقت عليه اللعنة أو دعي عليه بها، واللعن من الخلق السب والدعاء، والله يلعن من استحق اللعن بالقول كما يصلي على من استحق الصلاة بالقول، وكل عمل لعن الله عليه

فهو محرم أشد التحريم بل من كبائر الذنوب التي رتب الله تعالى عليها حدًا شرعيًا، أو عقابًا قدريًا، أو عذابًا برزخيًا أو أخرويًا.

العاشرة: في حديث علي ﷺ بدأ بلعن من ذبح لغير الله؛ لأن الذبح لغير الله من الكبائر الشركية، والشرك هو أعظم الذنوب كما في الحديث: «**أكبر الكبائر الشرك بالله**» .

الحادية عشرة: إذا ثبت أن الذبح لله من أجلّ الطاعات وأعظم القربات فالذبح لغير الله شرك أكبر مخرج عن دائرة الإسلام.

الثانية عشر: شتم الرجل والديه له صور منها:

١- مباشرة الشتم – لفظًا – ، وهو لا يكاد يصدر من عاقل.

٢- تنقصهما وعيبهما بأفعال ينسبها إليهما، ويحكي حركتهما بإشارات يُنقصهما فيها.

٣- تسببه في شتمهما بشتمه والدي شخص آخر، فيردّ عليه بشتم والديه وذلك من كبائر الذنوب؛ لأنه من العقوق؛ ولأنه لما تسبب في الشتم صار كأنه مباشر له.

الثالثة عشرة: إيواء المُحْدِثين من كبائر الذنوب، وكلما كان الحدث أكبر كان الإيواء أخطر، ومن صوره:

١- أن يحول شفاعته دون إقامة الحد الشرعي على مستحقه، وفي الحديث: «**من حالت شفاعته دون حدٍّ من حدود الله فقد ضادّ الله في أمره**». وفي الحديث: «**إذا بلغت الحدود السلطان فلعن الله الشافع والمُشَفِعْ**».

٢- أن يحول بين الجاني وخصمه أن يقتص منه.

٣- نصرة المبتدع أو البدعة بإقرارها وعدم إنكارها ومضادّة من

ينكرها أو الإعانة على نشرها بقول أو فعل أو مال ونحو ذلك.

الرابعة عشرة: تغيير مراسيم الأرض ومعالمها وسائر العلامات والأمارات التي تميز حدود الشركاء والأملاك بعضها من بعض بتقديم أو بتأخير، أو بإزالة خطير لما ينشأ عنه من تضليلٍ للأحكام، والتسبب بأخذ الأملاك بالباطل فمغيرها ملعون لما ينشأ عن تغييره من تضليل الحُكام والخطأ في الأحكام وضياع الحقوق وإحداث الفتن بين الناس.

الخامسة عشرة: من تغيير منار الأرض الملعون فاعله:

١- تغيير مراسيم الأرض ومعالمها التي تميز حدود الشركاء والأملاك بعضها من بعض بتقديم أو تأخير، أو إزالةٍ كلية لتضليل الحكام وأخذ الأملاك بالباطل.

٢- إزالة الأعلام واللوحات الإرشادية التي تهدي السالكين للطرق إلى المدن والقرى ومواضع حاجتهم من الماء ونحوه.

٣- ما يفعله بعض الفسقة من كُتَّاب ونحوهم المحامون ممن يتلاعب بالسجلات والوثائق التي تحدد الأملاك والحقوق بزيادة أو نقص أو إخفاء للحجج وعمل استحكامات جديدة بخلافها حتى يعود الوقف ملكًا، أو إخفاء شرط الواقف لإخراج مستحقه وإدخال غيره ونحو ذلك من الحيل الباطلة لمنع الشيء عن مستحقه وإعطائه لغير مستحقه.

السادسة عشرة: طارق بن شهاب ﷺ أثبت ابن حجر – رحمه الله – له صحبة وسماعه من النبي ﷺ فيه خلاف، ولكن إذا ثبتت صحبته صح حديثه؛ لأن الصحابة كلهم عدول، وقد روي حديث «**دخل الجنة رجل في ذباب.. إلخ**» من غير طريق الأعمش بل من طريق مخارق ومخارق خرّج له البخاري والترمذي، وعده ابن حبان في الثقات فصح بذلك

سنده، فإن طارقًا من صغار الصحابة وغالب روايته عن أبي موسى الأشعري فهي مرسلة صحيحة، ومرسل الصحابي صحيح، وقد رواه الإمام أحمد في الزهد وذكره ابن القيم، فسنده جيد. «من تعليقات سماحة شيخنا العلامة الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله» .

السابعة عشرة: أن عمل القلب هو المقصود الأعظم حتى عند عبدة الأوثان؛ لأنهم رضوا بتقريب الشيء الحقير للصنم كالذباب؛ لما في التقريب من تعظيم صنمهم.

الثامنة عشرة: عِظم شأن الشرك وأن اليسير منه – وهو تقريب الذباب – أدخل فاعله النار فكيف بمن يستسمن الإبل والبقر والغنم ويتقرب بها لغير الله من جنيٍّ أو غائب أو طاغوت أو قبر كما عمت به البلوى في كثير من الأمصار.

التاسعة عشرة: معرفة قدر الشرك وخطره في قلوب المؤمنين حيث صبر المؤمن على القتل من أجل ألا يقرب للصنم شيئًا فلم يوافق أهل الصنم على الشرك مع كونهم طلبوا أمرًا حقيرًا.

العشرون: قرب الجنة والنار من الإنسان.

الحادية والعشرون: امتنع المؤمن من أن يقرّب لغير الله تعالى شيئًا مع أنه مكره وعرّض نفسه للقتل لأحد أمرين:

الأول: إما أن شريعتهم ليس فيها عذر الإكراه؛ ولهذا لم يأخذ بالرخصة ويتخلص من شرهم.

الثاني: أنه ترك الرخصة وأخذ بالعزيمة؛ لقوة إيمانه، وصدق يقينه، وربما خشي أن يمنح أهل الصنم على غيره بعمله – لو وافقهم – فيكون

ممن يسن سنة سيئة يتبع عليها فصبر على القتل من أجل ذلك ورجاءً لعظم المثوبة.

أما في شريعتنا فمن أُكره على الشرك ففعل ما أُكره عليه بقصد التخلص من شرهم وقلبه مطمئن بالإيمان فلا حرج عليه لقوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ ﴾ [النحل: ١٠٦] فيأخذ بالرخصة حتى لو قال الكفر بلسانه.



١١- باب لا يذبح لله بمكان يذبح فيه لغير الله

وقول الله تعالى: ﴿ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ﴾ الآية [التوبة: ١٠٨].

عن ثابت بن الضَّحَّاك ﷺ قال: نَذَر رجلٌ أن ينحر إبلاً بُبوانَةَ، فسأل النبي ﷺ فقال: «**هل كان فيها وثنٌ من أوثان الجاهلية يُعبَد؟**». قالوا: لا.

قال: «**فهل كان فيها عيدٌ من أعيادهم؟**» . قالوا: لا.

فقال رسول الله ﷺ : «**أوفِ بنذرِكَ، فإنه لا وفاء لنذرٍ في معصية الله، ولا فيما لا يملكُ ابنُ آدم**» .

رواه أبو داود، وإسناده على شرطهما.

الفوائد على الباب:

الأولى: مراد المؤلف بالترجمة النهي عن الذبح لله في المكان الذي يُذبح فيه لغيره لئلاّ تقع المشابهة لأهل الشرك في ذبحهم لطواغيتهم، وكذلك التنبيه على أنه لا يجوز التشبه بأهل المعاصي ولا مشاركتهم في أماكن المعصية في الذبح وغيره حتى لا ينسب إليه أو يُظن به السوء.

قال عمر ﷺ : لا تدخلوا على الكفار في معابدهم؛ فإن السخطة تتنزل عليهم.

الثانية: يجب إزالة أماكن الكفر والضلال والتخلص منها كما أمر النبي ﷺ بهدم مسجد الضرار حتى لا يُستعان بها على الفساد، فكما أنه لا يجوز الذبح لله في مكان يذبح فيه لغيره فكذلك لا تجوز الصلاة ولا غيرها في الأماكن المعدة للفسق والمعاصي قياسًا على ذلك وهو قياس صحيح.

الثالثة: في حضور أماكن البدع والمعاصي ونحوها مفاسد، منها:

١- تكثير سواد أهلها.

٢- فتنة ضعفاء الإيمان والسذج من المسلمين بهذه المواطن إذ يظنون أن حضورها أمرًا مشروعًا خصوصًا إذا كان الحاضر ممن ينسب للعلم والعبادة.

٣- أنه يُساء به الظن.

٤- قد يحدث له زيغ بسبب مخالطتهم والاستماع إلى شبهاتهم وأهوائهم فقد تتمكن الشبهة من قلبه ولا يتيسر له أن يكشفها ويفندها.

٥- أنها متنزّل العذاب والعقوبات.

الرابعة: مسجد الضرار بناه جماعة من المنافقين بمشورة - أبي عمر الفاسق - الذي كان في أول أمره يدعى الراهب ثم ارتد وتنصر ولحق بالروم وأخذ يكيد للإسلام وأهله وكان من أمره المشورة ببناء هذا المسجد مضارةً لمسجد قباء وإرصادًا لمن حارب الله ورسوله من قبل، وكان بناؤه قبل خروج النبي ﷺ إلى تبوك فسألوه أن يصلي لهم فيه ليكتسب الصفة الشرعية، وذكروا أنهم بنوه للضعفاء وأهل العلّة في الليلة المطيرة الشاتية، فقال ﷺ : إنّا على سفر، ولكن إذا رجعنا إن شاء الله لأنه ﷺ لا يعلم الغيب فلم يعلم بكيدهم في بناء هذا المسجد حتى

نزل جبريل عليه السلام بالقرآن بشأنه وسوء قصدهم في بنائه، فلما قفل وقَرُب من المدينة نزل الوحي بخبر المسجد فبعث إليه النبي ﷺ من هدمه قبل قدومه.

والشاهد من الآية أن هذا المسجد لما أُسس على المعصية والكفر بالله تعالى صار محل غضب فنهى الله جل وعلا نبيه ﷺ أن يصلي فيه لوجود العلة المانعة وهي كونه محل معصية وغضب فكذلك المواضع المعدة للذبح لغير الله يجب اجتناب الذبح فيها لله وهذا قياس صحيح.

الخامسة: مسجد قباء أُسِّسَ من أول يوم على التقوى وهي طاعة الله ورسوله وجمع كلمة المسلمين وليكون معقلاً لأهل الإسلام فلذلك أمر الله النبي ﷺ أن يصلي فيه فكان ﷺ يزوره كل سبت وأخبر أن الصلاة فيه كعمرة.

ومسجد النبي ﷺ أحق بهذا الوصف من باب أولى فإنه أعظم المساجد في الأرض فضلاً بعد المسجد الحرام، والصلاة فيه بألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام.

السادسة: الوثن يتناول كل معبود من دون الله من صورة أو قبر أو نصب – تمثال أو صورة – أو طاغية لكن غلب إطلاقه على ما عُبِدَ من دون الله تعالى وهو على غير صورة حيوان، فإن كان على صورة حيوانٍ – من إنسان أو غيره – سمي صنم غالبًا وأما الجمع ما جاء في قصة دعوة إبراهيم عليه السلام وقوله لقومه: ﴿ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا ﴾ ، وقولهم: ﴿ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ ﴾ [الشعراء: ٧١]، فإن الأصل أنها أوثان لأنها صور الكواكب – وهي لا روح فيها – فإن قوم إبراهيم كانوا صابئة يعبدون الكواكب لكنهم غلوا فيها حتى صوروها على

صور الآدميين لأنها أكرم الصور وأحسن الخلق.

السابعة: قيل إن نذر المعصية نذر باطل على غير مراد الله ورسوله ولذلك لا كفارة له، واحتج أهل العلم لهذا القول بعموماتٍ في هذا الباب مثل حديث: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردّ**»؛ ولأن الله تعالى لا يُعظَّم بنذر المعصية. لكن الراجح القول الثاني وهو وجوب الكفارة؛ لأن الناذر قد أراد بنذره تعظيم الله تعالى لكن أخطأ في تعيين نوع المنذور من شرب الخمر أو صدقة على قبر أو تصرف في مال غيره فهذا لا يوصل لله ولو نذر المعصية وعليه الكفارة، هذا من حيث التعليل.

وأما من حيث الدليل فإنه قد جاءت أخبار تدل على وجوب الكفارة - كفارة يمين - على من نذر لله تعالى نذر معصية، لكن أهل الرأي الأول يرون أنها ضعيفة لا يجبرها اجتماع طرقها فلا يؤخذ بها.

الثامنة: لا يجوز الذبح لله في مكان يذبح فيه لغيره لما في ذلك من:

١- مشابهة ظاهرة للمشركين، وقد قال ﷺ : «**من تشبَّه بقوم فهو منهم**».

٢- لما ورد فيه من النهي.

٣- فيه إحياء للمحل الشركي وتعظيم ظاهر له فهو وسيلة إلى وجود الشرك ورجوعه وسد الذرائع من أهم ما جاءت به الشريعة.

٤- أن مواضع الشرك مواضع غضب.

التاسعة: قال سماحة شيخنا الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله وأسكنه الجنة-: «**إذا حصل شرك أو بدع عند القبور فهذا لا يمنع من**

زيارتها الشرعية، كما إذا حصلت معاصي في المساجد فلا يمنع ذلك من الصلاة فيها» . اهـــ.

العاشرة: العيد اسم لما يعود ويتكرر على وجه معتاد، والأعياد نوعان:

١- **أعياد شرعية:** هي: ما حوى عبادة وعادة:

فالعبادة: كالصلاة والنسك.

والعادة: كالتزين باللباس واللعب ونحوه من المباح.

والأعياد الشرعية قسمان:

أ- **زمانية:** وهي ما يعود في كل زمن ويتقرب فيه إلى الله كالجمعة والفطر والأضحى فيهتم بها وتعظم.

ب- **مكانية:** وهي ما يتكرر العود إليها، كالمسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى ومشاعر الحج.

٢- **أعياد بدعية:** وهي ما يعظمه الناس من زمان أو مكان لم يرد الشرع بتعظيمه كتعظيم يوم المولد والنصف من شعبان وسبع وعشرين من رجب باعتبار أنها مناسبات دينية، ويلحق بها الأعياد الدنيوية التي يعظمها الناس لعظمة ما حدث فيها في نفوسهم أو رؤسائهم كأعياد تولي السلاطين على الملك وتاريخ الاستيلاء على البلدان وسائر المناسبات المخترعة مثل عيد الأم وعيد الطفل وعيد الشجرة سواءً كانت هذه الأعياد أيامًا أو أسابيع يتكرر الإحتفال كلما تكرر زمنها من كل عام، فهذه الأعياد أو المناسبات تحرم إقامتها وتعظيمها لما فيها من مضاهاةٍ للأديان السماوية، فإن الأعياد من أعظم شعائر الأديان السماوية والتي

ختمت ونسخت بدين الإسلام، فالراجح منعها لذلك؛ ولأن تعظيم هذه الأعياد المخترعة ينقص من تعظيم الأعياد الدينية بما يشرع ويباح فيها كما هو واقع سائر الدول والأمصار التي تطغى فيها الأعياد الدينية التي هي من شعائر الملة، وهذا معلوم بالمشاهدة.

الحادية عشرة: الذبح لله في أماكن الشرك بدعة وشرك أصغر والذبيحة حلال.

الثانية عشرة: كان من أهل «**نجد**» كغيرهم من مشركي آخر هذه الأمة من يذبح للجن لطلب الشفاء منهم لمرضاهم، ويتخذون للذبح مكانًا مخصصًا في دورهم، فأزال الله ذلك بدعوة الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب – رحمه الله – (حاشية ابن قاسم/١٠٣).

الثالثة عشرة: أمر عمر ﷺ بالصلاة في الكنيسة مع ما يقع فيها من الباطل والشرك محمول على أحد أمرين:

الأول: أن المؤمنين كانوا مضطرين للصلاة فيها عند مرورهم بها في سفرهم.

الثاني: أو لأن جنس عبادة الله تعالى بالصلاة متفق عليها بين المسلمين والنصارى فهم قد اتخذوها معبدًا لله لكن عبادتهم ليست مستقيمة.

❁❁❁

١٢- باب من الشرك النذر لغير الله

وقول الله تعالى: ﴿ يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا ﴾ [الإنسان: ٧].

وقوله: ﴿ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ ﴾ [البقرة: ٢٧٠].

وفي الصحيح عن عائشة -رضي الله عنها- أن رسول الله ﷺ قال: «**من نذر أنْ يُطيعَ الله فليُطِعْهُ، ومَنْ نذَر أن يَعصي اللَّهَ، فلا يعصه**» .

الفوائد على الباب:

الأولى: النذر مصدر نذر ينذر نذرًا، أي: أوجب على نفسه شيئًا لم يكن واجبًا عليه شرعًا تعظيمًا للمنذور له.

وقد دلت نصوص الشرع على أن النذر لله تعالى نوعان:

الأول: نذرٌ مأمورٌ به عند وجود سببه فلابد من فعله أو بدله - إن كان له بدل - ، ومن ذلك:

أ- هدي التمتع والقران لمن أحرم بهما فيجب عليه مع القدرة أو بدله عند العجز وهو صيام عشرة أيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ومثله هدي الإحصار - إذا أحصر عن الحج أو العمرة - بحيث

يفوت عليه الحج ويطول عليه انتظار زوال الإحصار في العمرة طولاً يشق عليه انتظاره فيتحلل بالإحصار بحلق رأسه ونحر هديه أو صيام عشرة أيام في مكانه بدلاً عن الهدي إذا لم يجده، وقال بعض أهل العلم بسقوط الهدي عنه إذا عدمه.

ب- ومثله الأضحية إذا عيَّنها بشرائها للتضحية بها ، فإذا تلفت بتفريط منه أو ذبحها قبل وقت ذبحها فيجب عليه أن يذبح بدلاً عنها.

ج- وألحق بهما بعض أهل العلم العقيقة إذا عيَّنها كذلك.

فهذا نذرٌ عظيم ونسك كريم من جليل القُرب، وفي ذلك يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٩].

الثاني: نذرٌ لا يُؤمر بابتدائه وإنما يُؤمر بالوفاء به بعد عقده ويُمدح الموفي به، وهو ما يلزم به المرء نفسه بشرطه وهو الذي يذكره عامة الفقهاء - رحمهم الله - وهو الذي قيل فيه: «**إنه لا يأتي بخير، وإنما يُستخرج من البخيل**» فإذا نذر لله طاعة لزمه فعلها إذا تحقق له شرطه، وإذا نذر مباحًا خير بين فعله وبين الكفارة، وإذا نذر ما يعذب به نفسه فلا يعذب نفسه وفي لزوم الكفارة خلاف بين أهل العلم، وإذا نذر معصية فلا يعصي الله وفي وجوب الكفارة عليه خلاف أيضًا.

الثانية: النذر لغير الله تعالى هو أن يوجب الناذر على نفسه شيئًا لغير الله على وجه التعظيم له لطلب تحصيل نفع أو دفع ضر، وذلك شرك أكبر ينافي التوحيد ويحبط العمل كالنذر للقبور تعظيمًا لمن فيها، والنذر للأوثان تعظيمًا لها ورجاء نفعها أو اتقاء ضررها.

الثالثة: دلت النصوص الشرعية على أن النذر عبادة لله، فالنذر من عبّاد القبور لأهل القبور ليشفعوا لهم شرك؛ لأنه عبادة لهم فإنه معلوم

من دين الإسلام بالضرورة أن صرف شيءٍ من العبادة لغير الله إشراك مع الله كالذبح لغير الله، فاعله داخل تحتً طائلة ما توعد الله به أهل الشرك الأكبر من ألوان العقوبات التي منها أن يحرّم الله عليه الجنة ومأواه النار وما للظالمين من أنصار.

الرابعة: قال تعالى: ﴿ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٩]، فأمر سبحانه بالوفاء بالنذر وأثنى على الموفين به بقوله: ﴿ يُوفُونَ بِالنَّذْرِ ﴾ [الإنسان: ٩]، وهذا يقتضي أن النذر عبادة لله تعالى أمر به شرعًا وأثنى على أهله بجعله من أسباب دخول الجنة، وذلك يقتضي أن صرفه لغير الله شرك أكبر.

الخامسة: قال الفقهاء – رحمهم الله – خمسة لغير الله شرك: الركوع والسجود والنذر والذبح واليمين – أي الحلف بغير الله تعالى–.

والحاصل أن النذر لغير الله فجور، وفاعله مأزور، فمن أين تحصل لهم الأجور؟.

السادسة: قال شيخ الإسلام: ما نذر لغير الله كالأصنام والشمس والقمر ونحو ذلك بمنزلة أن يحلف بغير الله من المخلوقات لا وفاء عليه ولا كفارة، وكذلك الناذر للمخلوق ليس عليه وفاء، فإن كلاهما شرك والشرك ليس له حرمة بل عليه أن يستغفر الله كما أمره النبي ﷺ بقوله من قال في حلفه: «**واللات والعزى، فليقل لا إله إلا الله**». متفق عليه.

السابعة: قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ ﴾ [البقرة: ٢٧٠] تعليقه الشيء بعلم الله تعالى دليل على أنه محل جزاء وترتيب الجزاء على الشيء يدل على أنه عبادة، فإذا كان عبادة فصرفه لغير الله شرك أكبر.

الثامنة: من الفروق بين نذر المعصية والنذر لغير الله:

١- أن نذر المعصية لله والمنذور معصية كالحلف بالله على شيء محرم.

أما النذر لغير الله فهو أصلاً لغير الله وهو شرك بالله لأنه عبادة للمنذور له.

٢- نذر المعصية ينعقد لكن لا يجوز الوفاء به، فإن الله تعالى لا يتقرب إليه بالمعاصي، وعليه كفارة يمين كالحلف بالله على المحرم ينعقد وفيه الكفارة.

٣- أما النذر لغير الله فلا ينعقد أصلاً ولا تجب فيه الكفارة بل هو شرك تجب التوبة منه كالحلف بغير الله.

التاسعة: النذر لا يأتي بخير، وإن كان نذر طاعة، وإنما يستخرج به من البخيل ولهذا ينهى عنه، وذهب شيخ الإسلام وجماعة إلى تحريمه، ويرجح التحريم قوله تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ [الأنعام: ١٠٩] إلى قوله: ﴿ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ ﴾ [النور: ٥٣] فنهاهم عن القسم، ويدل على التحريم أيضًا:

١- أن العبد مأمور أن يطلب العافية والناذر يطلب أمرًا يكلف نفسه بما هو في عافية منه.

٢- تعليق النذر على أمر يدل على استبعاد الناذر قدرة الله تعالى على تحقيق مطلوبه من شفاء مريضه أو قدوم غائبه، أو زوال ما يحاذره، وغير ذلك مما يحب تحققه، فكأنه لما استبعد تحققه شارط الله عليه بما أوجب على نفسه من أجله، وفي ذلك سوء ظن بالله تعالى، وهو نقص في كمال التوحيد الواجب، ولعل من حكمة الكفارة عنه جبران نقص التوحيد بها.

العاشرة: يفيد قوله ﷺ : «**من نذر أن يطيع الله فليطعه**» صحة النذر في المباح الذي ليس فيه تعذيب للنفس كالوقوف بالشمس، وحمل الشخص ونحو ذلك وهو مذهب أحمد وغيره، ويؤيده حديث المرأة التي نذرت أن تضرب الدف عند النبي ﷺ فقال لها: «**أوفِ بنذركِ**» .

رواه أحمد وغيره.

أما نذر اللجاج والغضب وهو تعليقه بشرط يقصد المنع منه أو الحمل عليه أو التصديق أو التكذيب فيخيّر بين فعله وكفارة يمينه، وأكثر أهل العلم على أنّه يجزئه كفارة يمين، وإن نذر مكروهًا كالطلاق استحب أن يكفر ولا يفعله.

الحادية عشرة: من القواعد في توحيد العبادة أن أي أمر ثبت أنه عبادة لله تعالى فصرفه لغير الله شرك.

الثانية عشرة: ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ نهى عن النذر وقال: «**إنه لا يأتي بخير، وإنما يُستخرج به من البخيل**»، فمن ظن أن حاجته إنما قضيت بالنذر أو من أجله فقد كذب على الله ورسوله فإن الله تعالى لا مكره له وهو الغني الحميد وهو قد يعطي فضلاً أو ابتلاءًا وقد يمنع حكمة أو عدلاً، والناس مأمورون بطاعة الله ورسوله واتباع دينه وسبيله واقتفاء هداه ودليله.

الثالثة عشرة: ما كان من نذر المعصية لا يجوز الوفاء به بإجماع العلماء، وفي الكفارة عنه قولان:

أحدهما: تجب فيه الكفارة لحديث عائشة – رضي الله عنها-: «**لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين**» . رواه أحمد وأهل السنن واحتج به أحمد، ولم يصححه الترمذي وأبو داود، ووجوب الكفارة هو مذهب

أكثر السلف، وظاهر مذهب أحمد وقول أبي حنيفة وغيره.

الثاني: لا كفّارة فيه لحديث الباب فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله، وهو مذهب مالك والشافعي واختيار شيخ الإسلام.

الرابعة عشرة: أجمع العلماء على أن من نذر طاعة لشرط يرجوه كأن يقول إنْ شفى الله مريضي فعليّ أن أتصدق بكذا، وجب عليه إن حصل له ما علق نذره على حصوله حيًا كان أو ميتًا، فإن كان حيًا لزمه الوفاء به، وإن كان ميتًا يؤديه عنه ورثته لوجوبه في ذمته فدين الله أحق بالوفاء وفي الحديث الصحيح قال النبي ﷺ: «**فالله أحق أن تقضوا**» .

الخامسة عشرة: نذر الزيوت والشموع والأطياب للقبور شرك أكبر؛ لأنه نذر لغير الله.

السادسة عشرة: قال الحافظ: اتفقوا على تحريم النذر في المعصية، «**قلت لأن الله تعالى لا يتقرب إليه بالمعاصي وإنما يتقرب إليه بالطاعات وما عصي الله تعالى إلا بجهل، والواجب على جميع المكلفين، الطاعة للمعبود، وإخلاص النيات والمقصود، والوقوف عند الحدود قال تعالى: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ۝ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ ۝ ﴾[النساء: ١٣، ١٤]**» .

✿✿✿

١٣- باب من الشرك الاستعاذة بغير الله

وقول الله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝٦ ﴾ [الجن: ٦].

عن خَولةَ بنت حكيم –رضي الله عنها– قالت: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**مَنْ نَزَلَ منزلاً فقال: أعوذ بكَلِمَات اللهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ ما خَلَقَ، لَمْ يَضرُهُ شَيءٌ حَتَّى يَرْحَل من منزلِهِ ذلك**» . رواه مسلم.

الفوائد على الباب:

الأولى: الاستعاذة هي الالتجاء والاعتصام والتحرّز، وحقيقتها الهرب من شيء تخافه إلى من يعصمك منه، ولهذا يسمى المستعاذ به معاذًا وملجأً وحرزًا، والعياذ من الشر، واللياذ بطلب الخير.

الثانية: وجه الاستدلال بالآية أن الله تعالى حكى عن مؤمني الجن أنهم ذكروا أشياء من الشرك كانوا يعتقدونها ويفعلونها في الجاهلية من جملتها الاستعاذة بغير الله.

الثالثة: كان أهل الجاهلية إذا نزلوا واديًا قال أحدهم: أعوذ بعزيز هذا الوادي من سفهاء قومه، فزاد ذلك الجن طغيانًا وجرأة وإثمًا، وزادوا الإنس خوفًا وذعرًا وتعبًا، وفيهم نزلت سورة الجن التي تضمنت أن الاستعاذة بالجن من الشرك.

الرابعة: نص الأئمة كأحمد وغيره على أنه لا يجوز الاستعاذة بمخلوق، وردوا على الجهمية والمعتزلة في قولهم بخلق القرآن: بأنه لو كانت كلمات الله تعالى مخلوقة لم يأمر النبي ﷺ بالاستعاذة بها؛ لأن الاستعاذة بالمخلوق شرك، قلت: والقرآن من كلام الله الديني الشرعي قال تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٦] وكان ﷺ يقول: «**ألا رجل يؤويني حتى أبلغ كلام ربي فإن قريشًا منعتني أن أبلغ كلام ربي**» .

الخامسة: العائذ بالله قد هرب إليه واعتصم واستجار به ولجأ إليه والتزم جنابه واطمأن إلى حفظه مما يخافه وما يقوم بالقلب من السكون إلى الله والثقة به عند الاستعاذة به سبحانه أمر لا تحيط به العبارة؛ ولهذا أمر الله تعالى عباده بالاستعاذة به وتواترت بها السنة الصحيحة عن المعصوم ﷺ فهي عبادة من أجلّ العبادات، والعائذ بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله قد أشرك بالله تعالى الشرك الأكبر، وقد جمع بين الشرك بالرحمن والخيبة والخسران.

السادسة: الاستعاذة بغير الله فيها تفصيل:

١- إنْ استعاذ بالمخلوق الحاضر فيما يقدر عليه فذلك جائز إذا قال: أعوذ بالله ثم بك، أما إنْ قال: أعوذ بالله وبك ولو فيما يقدر عليه كان مشركًا شركًا أصغر؛ لأن الواو تفيد أن ما بعدها مساويًا لما قبلها.

٢- أما إنْ استعاذ بالمخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله فهذا شرك أكبر ولو قال أعوذ بالله ثم بك.

السابعة: كلمات الله التي يستعاذ بها: هي القرآن وفيه ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٤٠ ﴾ [النحل: ٤٠]، فإن الله تعالى

أخبر أنه هدى وشفاء وهذا الإرشاد إلى ما يدفع به الأذى فهذا الذي شرعه الله تعالى لأهل الإسلام أن يستعيذوا به لا كما يفعله أهل الجاهلية من الاستعاذة بالجن وغيرهم.

الثامنة: كلمات الله تعالى نوعان:

١- كلمات قدرية كونية: يحصل بها التأثير في الكونيات وهي التي استعاذ بها النبي ﷺ في قوله: «**أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر**»، وقال سبحانه: ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ ﴾ [يس: ٨٢]، وقوله سبحانه: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِهِۦ ﴾ [الأنعام: ١١٥]، والكون كله داخل تحت هذه الكلمات.

٢- **كلمات دينية شرعية:** وهي القرآن والأحاديث القدسية، وتلك الكلمات مشتملة على أمره ونهيه وخبره، وحظ العبد منها تلاوة الآيات وتدبرها والفقه فيها وفي الأحاديث العلم بها وإخلاص العمل، واجتناب المخالفة والزلل، والأمر بما أمر الله به، والنهي عما نهى الله عنه، والتوسل إلى الله تعالى برقية نفسه وغيره بالآيات القرآنية والأدعية النبوية.

التاسعة: الاستعاذة من شر ما خلق الله أي من شر كل ذي شر أي مخلوق قام به الشر من حيوان أو غيره إنسي أو جني أو هامة أو دابة أو ريح أو صاعقة أي نوع كان من أنواع البلاء في الدنيا والآخرة، أي من شر كل مخلوق فيه شر.

العاشرة: الشر اسم جامع للسوء والفساد والظلم وجميع الرذائل، ويطلق على شيئين: الألم، وعلى ما يفضي إليه.

الحادية عشرة: في قوله ﷺ : «**أعوذ بكلمات الله التامّات**» دلالة على أن كلمات الله غير مخلوقة؛ لأن الاستعاذة بالمخلوقين شرك.

الثانية عشرة: في الحديث فضيلة هذا الدعاء مع اختصاره.

الثالثة عشرة: أن كون الشيء يحصل به منفعة دنيوية من كف شر أو جلب نفع لا يدل على أنه ليس من الشرك ولا يُسوِّغُ استعماله بل الواجب تحكيم الشرع في جميع الأشياء ووزنها بموازينه فإن الشرع لا يأمر إلا بما مصلحته كاملة أو راجحة ولا ينهى إلا عما مفسدته كاملة أو راجحة، فوجود شيء من المصلحة في المحرم أو شيء من المفسدة في المشروع لا يقتضي تعاطي المحرم ولا ترك المشروع، ومن استحسن ما خالف الشرع فقد شرع لنفسه ولغيره وترك الشرع واستدرك على الله ورسوله وأخذ بأمر أهل الجاهلية.

الرابعة عشرة: شرع الله تعالى للمسلمين أن يستعيذوا بأسمائه وصفاته ومن ذلك كلماته التامات بدلاً عما كان يفعله أهل الجاهلية من الاستعاذة بالجن وغيرهم من الخلق.

الخامسة عشرة: نهى أهل السنة عن العزائم والتعاويذ التي لا يُعْرَفُ معناها خشية أن يكون فيها شرك من سؤال لغير الله أو استعاذة بغيره، فإن درء المفاسد مقدّم على جلب المصالح.

السادسة عشرة: قال القرطبي –رحمه الله – على قوله ﷺ من نزل منزلاً فقال: «**أعوذ بكلمات الله التامات لم يضره شيء في منزله ذلك حتى يرحل منه**» هذا خبر صحيح علمنا صدقه دليلاً وتجربة، فمنذ أن سمعته عملت به فلم يضرني شيء إلى أن تركته فلدغني عقرب ليلةً فتفكرت فإذا بي قد نسيته.

❁❁❁

١٤- باب من الشرك أن يستغيث بغير الله أو يدعو غيره

وقول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ﴾ [يونس: ١٠٦، ١٠٧].

وقوله: ﴿ فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ ﴾ [العنكبوت: ١٧].

وقوله: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [الأحقاف: ٥].

وقوله: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ ﴾ الآية [النحل: ٦٢].

وروى الطبراني بإسناده أنه كان في زمن النبي ﷺ منافقٌ يؤذي المؤمنين فقال بعضهم: قوموا بنا نستغيثُ برسول الله ﷺ من هذا المنافق. فقال النبي ﷺ : «**إنه لا يُستغاث بي، وإنما يُستغاثُ بالله**».

الفوائد على الباب:

الأولى: مراد المؤلف – رحمه الله – من الباب بيان تحريم الاستغاثة بغير الله وأنها شرك، فإن كانت فيما لا يقدر عليه إلا الله أو بالأموات فهي شرك أكبر مناقض للتوحيد، وإن كانت فيما يقدر عليه العبد فيجوز لكن الأولى أن لا تطلب بلفظ الاستغاثة – أي: لفظ النداء مع

إظهار غاية الاضطرار إلى المستغاث به من دون الله تعالى – بل بغير ذلك من صيغ الطلب.

الثانية: الاستغاثة طلب الغوث وهو إزالة الشدة، والغياث هو المغيث، وغياث المستغيثين هو الله تعالى، ومعناه مدرك عباده في الشدائد ومجيبهم إذا دعوه ومخلصهم.

الثالثة: أمر الله تعالى بالاستغاثة به في كل شدّة ومشقة، فإخلاص الاستغاثة بالله تعالى توحيدٌ وإيمانٌ، وصرفها لغير الله شرك وتنديد.

الرابعة: الاستغاثة دعاء الله تعالى مخصوص في حالة الشدّة، فإنه سبحانه هو المتفرد بإجابة المضطر إذا دعاه.

ومن الفرق بين الاستغاثة والدعاء: أن الاستغاثة لا تكون إلا في الكرب، وأما الدعاء فهو أعمّ، فيكون من المكروب وغيره، فعطف الدعاء على الاستغاثة من عطف العام على الخاص.

الخامسة: من استغاث بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله فهو مشرك كافر؛ لدعوته لغير الله وجحوده ما أوجب الله عليه من التوحيد، وهو أيضًا متهم بنقص عقله، فإن أحدًا من الخلق ليس عنده من جلب النفع أو الدفع لما يضر مثقال ذرة لا لنفسه ولا لغيره، بل كل الخلق فقراء إلى الله وهو الغني الحميد.

السادسة: الرزق لا يُبتغى إلا من الله كما أن الجنة لا تطلب إلا من الله تعالى قال تعالى: ﴿ فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥٓ ۖ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [العنكبوت: ١٧] لأنه وحده هو المتفرد بالملك والقهر ونفاذ المشيئة، والعطاء والمنع، والضر والنفع دون من سواه، ولذلك نهى الله ورسوله ﷺ عن دعاء سائر المخلوقين لأنهم كلهم فقراء عاجزون،

والدعاء والعبادة لا تصلح إلا لله جل وعلا الإله الحق المتفرد بكل أوصاف الإلهية الذي يملك النفع والضر، فمن دعا غير الله في ما لا يقدر عليه إلا الله أو ابتغى بشيء من العبادة غير الله فقد أشرك وكفر، فهو أنقص الناس عقلاً وأضلّهم سبيلاً وأخسرهم صفقة.

السابعة: الواحد القهار هو المتفرد بالإجابة لداعيه حال الاضطرار فهو المستغاث في سائر الأحوال ولهذا قال ﷺ : «**إنه لا يُستغاث بي وإنما يُستغاث بالله عز وجل**»، وهذا نص منه ﷺ أنه لا يُستغاث به حماية لجناب التوحيد وسدًّا لذرائع الشرك وتحذيرًا من وسائله، وإذا كان هذا مع سيد الخلق فمن دونه بطريق الأولى.

الثامنة: دلّت الآيات والأحاديث المذكورة في هذا الباب أن دعاء الميت والغائب والحاضر فيما لا يقدر عليه إلا الله، والاستغاثة بغير الله في كشف الضر أو تحويله هو الشرك الأكبر.



١٥- باب

قول الله تعالى: ﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۝ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا ﴾ [الأعراف: ١٩١، ١٩٢]. وقوله: ﴿ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴾ الآية [فاطر: ١٣].

وفي الصحيح عن أنس قال: شُجَّ النبيُّ ﷺ يومَ أُحُدٍ وكُسِرتْ رُباعيتُه فقال: «**كيف يفلح قومٌ شجُّوا نبيَّهم؟**» فنزلت: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ [آل عمران: ١٢٨]. وفيه عن ابن عمر -رضي الله عنهما- أنه سمع رسول الله ﷺ يقول إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة من الفجر: «**اللهم العن فلانًا وفلانًا**» بعدما يقول: «**سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد**»، فأنزل الله ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ [آل عمران: ١٢٨]. وفي رواية: «**يدعو على صفوان بن أُميَّة وسُهيل بن عمرو والحارث بن هشام**» فنزلت: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ [آل عمران: ١٢٨].

وفيه عن أبي هريرة ﷺ قال: قام فينا رسول الله ﷺ حين أُنزِل عليه ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ۝ ﴾ [الشعراء: ٢١٤] فقال: «**يا معشر قريش - أو كلمةً نحوها - اشتروا أنفسَكم، لا أغني عنكم من الله شيئًا، يا عباسُ ابنَ عبدِ المطلب لا أغني عنكَ من الله شيئًا، يا صفيَّةُ عمةَ رسول الله ﷺ لا أُغني عنكِ من الله شيئًا، ويا فاطمةُ بنتَ محمد، سليني من مالي ما شئتِ لا أُغني عنكِ من الله شيئًا**» .

الفوائد على الباب:

الأولى: أراد الشيخ – رحمه الله – في هذا الباب بيان بطلان ما عليه المشركون من عبادة غير الله من الأحياء أو الأموات أو الجمادات ونحوهم ممن لا يسمعون ولا يجيبون، فهم:

١- مخلوقون لا يَخْلُقُون.

٢- فقراء لا يملكون حتى القِطمير.

٣- عاجزون فلا ينتصرون ولا يَنْصُرون.

٤- ويكفرون بعبادة من عبدهم يوم يُحشرون.

فمن كان هذا شأنه فإنه ليس له من خصائص الإلهية شيء، ولا يستحق من العبادة شيئًا.

وفي ذلك أبلغ الردّ على المشركين الذين يدعون الصالحين ونحوهم من دون الله.

الثانية: أكبر براهين التوحيد أن الله تعالى هو المتفرد بالخلق والملك والتدبير، والكمال في الذات والأسماء والصفات والأفعال من كل وجه وبكل اعتبار، ومَنْ هذا شأنه فهو المستحق أن يُؤلَّه وحده لا شريك له وتُخلص له العبادة بجميع أنواعها قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٦٢﴾ ﴾ [الحج: ٦٢].

الثالثة: مما يبيّن بطلان الشرك بالصالحين الذين دعاهم الخرافيون من دون الله أنهم خلق لله تعالى، وهم إما غائبون كالملائكة، وإما أموات

كالأنبياء والصالحين، أو جمادات كالأحجار ونحوها من الأوثان التي لا تسمع ولا تعقل، فهم لا يحققون مقصود من عبدهم فلا يملكون من قطمير ولا يسمعون الداعي ولو سمعوا ما استجابوا له، ويوم القيامة يتبرأ الصالحون وعقلاؤهم من المشركين فتبيّن بذلك ضلال المشركين وخسرانهم يوم الدين: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَـٰفِلُونَ ﴿٥﴾ ﴾ [الأحقاف: ٥] الآيات.

الرابعة: لابد أن يكون المدعو المقصود لقضاء الحاجة وتنفيس الكربة مالكًا للمطلوب وسامعًا للدعاء وقادرًا على الاستجابة، والمدعوون من دون الله من جميع الخلق قد عدموا هذه الأشياء كلها، فهم إما أموات كالنبيين والصالحين، أو غائبون كالملائكة، أو عاجزون كالأوثان والأصنام وغيرها من الجمادات، ومن هذه حاله فهو عاجز عن تحقيق المطلوب فبطلت دعوهم والتعلّق عليهم من دون الله.

الخامسة: من دعا غير الله يسأله ما لا يقدر عليه إلا الله فقد أشرك، وذلك بنص التنزيل قال تعالى: ﴿ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ﴾ [فاطر: ١٤] فسمى الله تعالى دعوة غيره شركًا، وهو الشرك الأكبر المحبط للعمل المؤيس لمن مات عليه من رحمة الله عز وجل قال تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾ [المائدة: ٧٢].

السادسة: كاد إبليس اللعين لبعض الناس فزين لهم الشرك في قالب محبة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام والصالحين وتعظيمهم والتعلق عليهم والتبرك بهم ودعائهم من دون الله، وأظهر لهم التوحيد في قالب بغض النبيين عليهم الصلاة والسلام والصالحين وتنقصهم وما شعروا أنهم قد

تنقصوا الخالق جل وعلا بأن جعلوا له عدلاً وشريكًا من خلقه سوّوه به فيما هو من خصائصه.

السابعة: من أعظم حجج التوحيد وبراهينه:

أ- توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات، فإن المتفرد بالخلق والملك والتدبير، والمتفرد بالكمال المطلق من كل وجه وبكل اعتبار هو الإله الحق الذي ينبغي أن يُقصد بالحاجة ويعبد بالحق ولا يشرك به - فيما هو من حقه - أحد من الخلق كائنًا من كان، فلا يستحق العبادة أحدٌ سواه.

ب- وأيضًا فإن معرفة أوصاف الخلق من الفقر إلى الله والعجز وفقدان الحول والقوة إلا بالله والموت وانتهاء الحياة وغير ذلك من صفات النقص التي يشترك فيها الخلق أدلة على بطلان الشرك ووجوب توحيد الله تعالى بجميع أنواعه فإن الله تعالى هو الإله الحق الذي لا إله إله هو الحي القيوم الذي لا يموت وهو الخالق لكل مخلوق، والرازق لكل مرزوق، والمدبر لجميغ الأمور الذي بيده الملك كله، وإليه يرجع الأمر كله فلا يعجزه شيء ولا يمتنع منه شيء ولا يغيب عن علمه شيء، وإليه تتوجه الخلائق بجميع الحوائج إليه، وإذا أراد أمرًا فإنما يقول له كن فيكون فلا يصح لا عقلاً ولا شرعًا ولا فطرةً أن يجعل له شريك من خلقه فإن ذلك هضمٌ لحقه.

ج- ومما يُبيِّن بطلان التعلق بالصالحين وخسران المشركين أن النبي ﷺ - وهو أشرف من تعلق به عباد القبور - شُجّ يوم أُحُد وكُسرت رباعيته.. إلخ، فإذا كان أفضل الخلق وخليل الحق وسيد المرسلين لم يدفع عن نفسه ولا عن أصحابه فدل على أنه ﷺ لا يملك لنفسه ولا

لغيره ضرًا ولا رشدًا وهذا في حياته فكيف بعد مماته وهو في البرزخ لا يدري ماذا أحدث أمته بعده، فإذا تقرر هذا في حقه ﷺ فغيره من باب أولى أن لا ينفعوا من تعلق بهم بعد موتهم، فدلّ على أن الصالحين لا يُدْعَونَ مع الله، ولا يُجعلون شركاء له؛ فتبين بذلك بطلان الشرك.

د- ومما يبين بطلان الشرك أن النبي ﷺ وهو حيّ بين ظهراني أصحابه دعا في قنوته على صناديد قريش ممن آذوه وآذوا أصحابه كالحارث بن هشام وصفوان بن أمية وسهيل بن عمرو ووراءه أصحابه -رضي الله عنهم- يؤمنون على دعائه وهم سادات المهاجرين والأنصار وخير قرون الأمة فلم تُقبل دعوته عليهم ولم يستجب له فيهم بل أنزل الله تعالى في ذلك قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، الآية، فهدى الله من هدى منهم وحسن إسلامه؛ فدلّ على أن النبي ﷺ وإن عظم مقامه عند ربه فإنه ليس له من الأمر شيء ولا يملك من الله شيئًا، وإذا كان هذا شأن النبي ﷺ فغيره من باب أولى.

هـ- ومن أدلة توحيد الحق وبطلان التعلق بالخلق دعاء النبي ﷺ على من آذوه وعذّبوا أصحابه مثل رعل وذكوان وعصية وخلفه سادات المهاجرين والأنصار يؤمِّنون على دعائه في الصلاة بعد الرفع من الركوع، ومع ذلك لم يستجب الله لهم لما له من الحكمة، ومن ذلك علمه بأن هؤلاء الذين يدعو عليهم سيهتدون، وفي ذلك أبلغ العبر والعظات، وأن الأنبياء والصالحين لا يملكون لأنفسهم ولا لغيرهم نفعًا ولا ضرًا، وأنهم لا يُدعون من دون الله ولا يُجعلون شركاء له.

و- وكذلك مما يبين بطلان الشرك و قصد الصالحين من دون الله

أو معه أن النبي ﷺ صرحّ لعشيرته الأقربين وأهل بيته المكرمين بقوله: «**اشتروا أنفسكم لا أغني عنكم من الله شيئًا**» .

ز- وكذلك في قوله ﷺ : «**أنقذوا أنفسكم من النار لا أغني عنكم من الله شيئًا**» دفعٌ لما عسى أن يتوهمه بعض الناس من التعلّق به ﷺ وأنه قد يغني عنهم بشفاعته، فإذا كان لا يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًا، قال تعالى: ﴿ **قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴿٢١﴾ قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ﴿٢٢﴾** ﴾ [الجن: ٢١، ٢٢] وكذلك هو لا يدفع عن نفسه عذاب ربه لو عصى كما قال تعالى: ﴿ **قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾** ﴾ [الأنعام: ١٥] فكيف يُظن أنه يجلب نفعًا أو يدفع ضرًا، أو يدفع عنه عذاب الله، أو أن يشفع بدون استئذان، أو أن يستأذن في الشفاعة لمشرك، هذا كله محال ولكن أهل الشرك هلكى في أودية الضلال.



١٦- باب

قول الله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ﴾ [سبأ: ٢٣].

في الصحيح عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**إذا قضى الله الأمرَ في السماء ضَرَبتِ الملائكةُ بأجنحتها خُضْعانًا لقوله، كأنه سلسلةٌ على صفوان، ينفُذُهم ذلك ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ﴾** [سبأ: ٢٣]، فيسمعها مُسترق السَّمع، ومسترق السمع هكذا بعضه فوقَ بعض وصفه سفيان بكفِّه فحرَّفها وبدَّد بينَ أصابعه فيسمع الكلمة فيُلقيها إلى من تحته، ثم يلقيها الآخرُ إلى من تحته حتى يُلقيها على لسان الساحر أو الكاهن، فربما أدركه الشهاب قبل أن يُلقيها، وربما ألقاها قبل أن يدركه، فيكذب معها مائة كذبة فيُقال: أليس قد قال لنا يومَ كذا وكذا: كذا وكذا؟ فَيُصَدَّق بتلك الكلمة التي سُمعت من السماء».

وعن النَّواس بن سِمعَان ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ : «**إذا أراد الله تعالى أن يُوحيَ بالأمر تكلَّم بالوحي أخذتِ السماوات منه رجفةٌ أو قال رعدَةٌ شديدة، خوفًا من الله عز وجل، فإذا سمع ذلك أهلُ السماوات صَعِقُوا وخَرُّوا لله سُجَّدًا، فيكونُ أولَ من يرفع رأسَه جبريلُ، فيُكلِّمه اللهُ من وَحيه بما أراد، ثم يمرُّ جبريل على الملائكة كلما مرَّ بسماء سأله ملائكتها: ماذا قال رُّبنا يا جبريل؟ فيقول جبريل: قال الحقَّ وهو العليُّ الكبير، فيقولون كلهم**

مثلَ ما قال جبريلُ: فينتهي جبريلُ بالوحي إلى حيثُ أمرَهُ الله عز وجل» .

الفوائد على الباب:

الأولى: أراد المؤلف –رحمه الله- في هذا الباب مزيد إيضاح لبطلان الشرك وبيان ضلال المشركين في دعوهم الخلق مع رب العالمين.

الثانية: لما كانت الملائكة – عليهم السلام – من أشرف وأقوى من عبد من الصالحين وأقربهم مكانة من رب العالمين، أراد المؤلف أن يبيِّن كمال أدبهم وخوفهم وذلّهم لرب العالمين وأنهم لا يملكون لأنفسهم فضلاً عن غيرهم شيئًا، فكيف يُعبدون من دونه ويُرجى أن يشفعوا بين يديه لمن عبدهم من غير إذن الله تعالى، وبهذا يظهر بطلان عبادتهم مع الله تعالى، وإذا بطلت عبادة الملائكة مع الله تعالى، والتعلّق بهم من دونه فعبادة غيرهم أولى بالبطلان.

الثالثة: من أعظم أدلة وجوب التوحيد وبطلان الشرك ما ذكره الله تعالى من النصوص الدالة على كبريائه وعظمته التي تتضاءل وتضمحل أمامها عظمة المخلوقات العظيمة كالسموات والأرض والجبال والملائكة وخضوع هذه العوالم كلها لله تعالى وانقيادها له، وكمال استسلامها وذلها لله تعالى، وغاية افتقارها إليه في جميع شؤونها.

فمثلاً هذه الملائكة مع عظم خلقها لا تثبت أفئدتهم عندما يسمعون كلامه أو تتبدى لهم بعض عظمته ومجده، فيصعقون ويغشى عليهم من الفزع ويحتاجون إلى الله تعالى أن يزيل عنهم فزعهم، وهكذا المخلوقات كلها خاضعة لجلاله، معترفة بعظمته ومجده، خاضعة له خائفة منه فلا يصح عقلاً ولا شرعًا أن تُدعى معه أو من دونه وإنما يُدعى ويُرجى

الأحد الصمد الذي له الملك وبيده الأمر وإليه المرجع والمآب وعليه الحساب، فمن كان هذا بعض شأنه فهو الربُّ الحق المعبود بالحق، الذي لا يستحق العبادة والتعظيم والتأليه إلاّ هو، فكل العبادة حق له يجب أن تخلص له من الخلق، فلا يشاركه فيها مشارك كائنًا من كان.

الرابعة: ما تواترت به النصوص وجُبلت عليه الفِطَر السليمة من تفرد الله تعالى بأوصاف الكبرياء والعظمة والجلال والجمال وأنواع الكمال التي تتضاءل عندها عظمة أعظم المخلوقات وتخضع لها كافة البريات دلائل قاطعة وبراهين ساطعة على تفرد الله تعالى بالإلهية واستحقاقه وحده للعبادة، فإن من هذا شأنه فهو الرب الذي لا يستحق العبادة والحمد والثناء والشكر والتعظيم أحد سواه، فإن المتفرد بالكمال المطلق وأوصاف العظمة والكبرياء ونعوت الجلال والجمال والذي خضع له وذل وانقاد لحكمه الكوني واستسلم لأمره السموات والأرض وما فيهما وما بينهما هو الرب الكريم والملك العظيم والإله الحق الذي ينبغي أن يفرد بالإلهية وتُخلص له العبادة الظاهرة والباطنة، فإنها حقه الخاص الذي لا يشاركه فيه مشارك بوجه من الوجوه.



١٧- باب الشفاعة

قول الله تعالى: ﴿ وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٥١﴾ ﴾ [الأنعام: ٥١].

وقوله: ﴿ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا ﴾ [الزمر: ٤٤]. وقوله: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وقوله: ﴿ ۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴿٢٦﴾ ﴾ [النجم: ٢٦].

وقوله: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ الآيتين [سبأ: ٢٢، ٢٣].

قال أبو العباس: «**نفى الله عما سواه كل ما يتعلق به المشركون، فنفى أن يكون لغيره مُلْكٌ، أو قِسطٌ منه، أو يكون عونًا لله، ولم يبقَ إلا الشفاعة فبيَّن أنها لا تنفع إلا لمن أذِنَ له الرب كما قال تعالى:** ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، فهذه الشفاعة التي يظنها المشركون هي منتفية يوم القيامة كما نفاها القرآن، وأخبر النبي ﷺ أنه يأتي فيسجد لربه ويحمده – لا يبدأ بالشفاعة أولاً – ثم يُقال له: «**ارفع رأسك، وقل يُسمع، وسلْ تُعط، واشفع تُشفَّع**»».

وقال له أبو هريرة: من أسعد الناس بشفاعتك يا رسول الله؟ قال: «**من قال لا إله إلا الله خالصًا من قلبه**». فتلك الشفاعة لأهل الإخلاص بإذن الله ولا تكون لمن أشرك بالله.

وحقيقتها: أن الله سبحانه هو الذي يتفضّل على أهل الإخلاص فيغفر لهم بواسطة دعاء من أُذْن له أن يشفع ليُكرمه وينال المقام المحمود.

فالشفاعة التي نفاها القرآن ما كان فيها شرك وتلك منفية مطلقًا، بإذنه في مواضع، وقد بيَّن النبي ﷺ أنها لا تكون إلا لأهل التوحيد والإخلاص» . انتهى كلامه.

الفوائد على الباب:

الأولى: لما تكلّم الناس في أمر الشفاعة واضطربت أقوال كثير منهم وشدّ المبتدعة والمشركون بعقيدة باطلة فيها، أراد الشيخ – رحمه الله- أن يبيّن الحق في أمر الشفاعة بالدليل ليعتقد المؤمن فيها اعتقادًا صحيحًا.

الثانية: الشفاعة لغة: مأخوذة من الشفع وهو الضم؛ وهي إعانة الطالب للحاجة والمشفوع إليه فيها على تحقيق المطلوب؛ لأن الشافع ينضم إلى المشفوع له عند المشفوع إليه في تحصيل حاجته من جلب ما ينفعه، أو دفع ما يضره، فصار كل منهما شفعًا بعد أن كانا وترًا.

واصطلاحًا: هي سؤال الخير للغير، والشفاعة في الآخرة هي: السؤال لفصل القضاء، والتجاوز عن الذنوب، وتخفيف العذاب، وزيادة الثواب لمستحقه.

الثالثة: الله تعالى وترٌ لا يشفعه أحدٌ من خلقه، ولذا لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه ولمن رضي الله قوله وعمله، فهو سبحانه الشافع والمشفّع، فإن الأمر كله إليه وحده لا شريك له بوجه من الوجوه.

الرابعة: الشفاعة في الدنيا حسنة أو سيئة، فتكون الشفاعة حسنة

إن أعانت على بر وتقوى أو في أمر مباح، وتكون سيئة إن كان فيها إعانة على إثم وعدوان قال تعالى: ﴿ مَّن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُۥ كِفْلٌ مِّنْهَا ﴾ [النساء: ٨٥].

الخامسة: قال شيخ الإسلام: «الشفاعة سبب من الأسباب التي يرحم الله بها من يرحم من عباده – يعني يوم القيامة – ، وأحقّ الناس برحمته أهل التوحيد والإخلاص له، فكل من كان أكمل في تحقيق التوحيد علمًا وعقيدة وعملاً وبراءةً وموالاةً ومعاداةً كان أحق بالرحمة» وأحاديث الشفاعة كثيرة متواترة.

السادسة: أنواع الشفاعة:

تطلب الشفاعات من أولي العزم من الرسل عليهم الصلاة والسلام عدة مرات وفي عدة مواقف حتى تنتهي إلى النبي ﷺ فيقول أنا لها فيقوم فيسجد تحت العرش يستأذن ربه تبارك وتعالى بالشفاعة فيأذن الله له فيها فيشفع بالشفاعات خاصة، وشفاعات عامة فإذا شفع ﷺ الشفاعات الخاصة به أو في جملة من سيشفع الله فيهم تبعه إخوانه المرسلون والنبيون والعلماء والشهداء وغيرهم من أهل المقامات والإحسان إلى الخلق في الدنيا كل فيما يخصه وفيما يلي تفصيل أمر الشفاعة يوم القيامة:–

أ– الشفاعات الخاصة بالنبي ﷺ :

١– الشفاعة العظمى لأهل الموقف والتي يتخلى عنها أولو العزم من الرسل، وهي خاصة بالنبي ﷺ .

٢– الشفاعة لأهل الجنة في دخولها، فإنه ﷺ أول شافع وأول مشفع، ولا تفتح الجنة لأحد قبله.

٣- الشفاعة في عمه أبي طالب في تخفيف العذاب عنه ولا يخرجه من النار ولكن يخرجه إلى ضحضاح منها، يغلي دماغه.

ب- الشفاعات العامة للنبي ﷺ ولغيره من خيار عباد الله:

١- شفاعته لقوم من عصاة أهل التوحيد من أمته قد استوجبوا النار فيشفع فيهم ألا يدخلوها.

٢- شفاعته في عصاة من أهل التوحيد دخلوا النار بذنوبهم فيشفع فيهم أن يخرجوا منها، والأحاديث فيها متواترة، وقد أجمع عليها أهل السنة وبدّعوا من أنكرها وهي تتكرر أربع مرات.

٣- شفاعته في قوم تساوت حسناتهم وسيئاتهم أن ترجح حسناتهم ليدخلوا الجنة، وقيل إن هؤلاء هم أهل الأعراف.

٤- شفاعته لقوم من أهل الجنة في زيادة ثوابهم ورفعة درجاتهم، وهذه لم ينازع فيها أحدٌ وكلها مختصة بأهل الإخلاص.

وهذه الشفاعات للنبي ﷺ منها أوفر حظ وأكمل نصيب ولغيره ﷺ من الملائكة المقربين وإخوانه المرسلين والنبيين والصديقين والشهداء والصالحين كل منهم بحسب مقامه الذي كتب الله له وفي خاصته، ولعله ﷺ يشفع أولاً في جملة المشفوع لهم ثم يشفع غيره كلٌّ فيمن أذن الله له فيه ممن رضي الله قوله وعمله.

السابعة: الناس في الشفاعة ثلاثة طوائف طرفان ووسط:

الأولى: طائفة أنكرتها كاليهود والخوارج والمعتزلة الذين ينكرون الشفاعة في أهل الكبائر، فخالفوا الآيات القرآنية الصريحة والأحاديث النبوية الصحيحة وإجماع الأمة وحرموا عباده المحتاجين من سببٍ عظيم من أسباب رحمته لظالمي أنفسهم.

الثانية: طائفة أثبتتها وغلوا في إثباتها حتى جوزوا طلبها من الأموات كالأنبياء والأولياء والصالحين حتى أثبتوها لبعض الجمادات والطواغيت.

فقد شذَّ المشركون وأشباههم من أهل الخرافة المنتسبين للأديان السماوية فزعموا ثبوت الشفاعة لمن تعلقوا بهم من الصالحين والطواغيت والأصنام والأوثان وغيرهم من معبوداتهم، فظنوا أن شفاعتهم واقعة ونافعة، وأنها تكون بلا إذن من الله، فتعلقوا بهم من أجل ذلك فقالوا: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [يونس: ١٨] وقالوا: ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ [الزمر: ٣]، فرد الله تعالى عليهم وكذبهم وأبطل زعمهم فقال:﴿ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ [غافر: ١٨]، وقال تعالى: ﴿ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المدثر: ٤٨].

وقد عاب الله تعالى على المشركين وأشباههم من الظالمين في أمر الشفاعة بأنهم اتخذوا شفعاء من دونه وهم لا يملكون شفاعة ولا يعقلون لأنهم إما أموات غير أحياء وإما جمادات، فقال تعالى: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ ۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا ۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الزمر: ٤٣، ٤٤]، وهذا إنكار منه – سبحانه – على المشركين الذين اتخذوا شفعاء لا يملكون الشفاعة و لم يطلبوها من الله الذي يملكها فلا يشفع عنده أحدٌ إلا بإذنه.

الثالثة: وأما أهل السنة فقد أثبتوا الشفاعة الشرعية كما ذكر الله تعالى في كتابه وبيَّن النبي ﷺ فيما صح عنه، ولا تطلب إلا من الله، فإن الشفاعة محض فضل وإحسان، فهي ملك لله تعالى وحده فتطلب ممن يملكها دون ما سواه؛ لأن ذلك عبادة وتألّه لا يصلح إلا لله وحده.

الثامنة: إذن الله تعالى الوارد في القرآن والسنة نوعان:

الأول: الإذن القدري: بمعنى المشيئة والخلق ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٠٢] أي: بمشيئته وخلقه، وإلا فإنه سبحانه لم يبح السحر شرعًا وإنما أذن بوقوعه قدرًا للابتلاء لمن يشاء، وهكذا قوله: ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٦٦] أي من القتل والجراح والتمثيل والهزيمة فبإذنه القدري فإنه خالق أفعال المؤمنين والكفار.

الثاني: الإذن الديني: بمعنى الإباحة والإجازة ومنه قوله تعالى: ﴿ مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [الحشر: ٥] أي بقدره وشرعه فليس بمجرد المشيئة والقدر.

ومن الإذن الديني قوله تعالى: ﴿ فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ ﴾ [النور: ٣٦] المراد بالإذن هنا: الشرع أي الأمر بذلك والحث عليه فهو مما تعبد الله تعالى به عباده فيثبت فاعله ويحبه مع كونه بمشيئته وقضائه فهو إذن بالشرع ليس بمجرد المشيئة والقدر.

التاسعة: مالك الشفاعة هو الله وحده، فلا تُطلب إلا منه سبحانه، قال تعالى: ﴿ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الزمر: ٤٤].

فالشفاعة لله وحده فإنها من جملة ملكه وإنما يشفع سبحانه رسله وأنبياءه ومن شاء من خواص أوليائه ومن شاء من عباده تكريمًا للشافع ورحمة للمشفوع له، فيجب أن تُطلب منه سبحانه الشفاعةُ، لأنه مالكها فتقول: اللهم شفّع فيَّ نبيك محمدًا ﷺ ، شفّع فيَّ والديّ، أو ولدي، وهكذا، فتطلبها قولاً، وتطلبها فعلاً بتوحيد الله تعالى سبحانه والإحسان إلى خلقه وتجنب الأقوال والأفعال التي لا يكون أهلها شفعاء يوم القيامة، أو يحرمون الشفاعة بسببها كالشرك واللعن والسب والشتم والظلم وغيره.

العاشرة: من عظمة الله تعالى وجلاله وكبريائه أنه لا يتجاسر أحدٌ على أن يشفع بين يديه لأحد إلا بإذنه كما جاء عن النبي ﷺ في حديث الشفاعة قال: «**آتي تحت العرش فأخرُّ ساجدًا فيدعني ما شاء الله أن يدعني. ثم يقال: يا محمد، ارفع رأسك وقل تُسمع، وسلْ تُعطه، واشع تُشفع**» وقال تعالى عن الملائكة: ﴿ ۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴿٢٦﴾ ﴾ [النجم: ٢٦].

الحادية عشرة: لا يشفع أحدٌ عند الله تعالى من الملائكة المقربين والمرسلين والنبيين وسادات المؤمنين إلا بعد إذن الله تعالى للشافع أن يشفع ورضاه عن المشفوع له، وإذا كانت هذه حال خواص الخلق فغيرهم من الصالحين والأطفال والأفراط من باب أولى أن لا يشفعوا يوم القيامة إلا بعد الإذن والرضا.

الثانية عشرة: قال غير واحد من أهل العلم – رحمهم الله تعالى – في قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ الآية [سبأ: ٢٢] : إنها تقطع عروق شجرة الشرك من القلوب لمن عقلها، فإن المشرك إنما أشرك بالله من يرجو حصول نفعه، والنفع لا يكون إلا ممن فيه خصلة من أربع:

إما أن يكون: مالكًا للمطلوب، وإما شريكًا للمالك، أو معينًا وظهيرًا له، أو شفيعًا.

فنفى الله الأربع نفيًا مرتبًا، فنفى الملك والشراكة والمظاهرة والشفاعة التي يطلبها المشرك، وأثبت شفاعة لا نصيب فيها للمشرك وأن الشفاعة بإذنه، فلم يجعل سبحانه طلبها من الميت أو غيره سببًا

لإذنه، وإنما السبب كمال التوحيد، والشرك أعظم مانع وحائل بين المشرك وحصول الشفاعة.

الثالثة عشرة: تعلّق المشركون بأعظم سبب يحرمهم من الشفاعة – وذلك من شقوتهم – وهو أنهم طلبوها من الملائكة والنبيين بدعائهم إياهم أن يشفعوا لهم وهذا شرك بهم مع الله في الشفاعة وهم لا يشفعون لمشرك، فإن المشرك ليس أهلاً للشفاعة.

الرابعة عشرة: من حمق أهل الشرك وغبائهم وموجب خسرانهم طلب الشفاعة والحوائج من الموتى أو من الأحياء – فيما لا يقدر عليه إلا الله – فذلك أعظم أنواع الشرك، فإن هذا أصل شرك العالَم، والميت قد انقطع عمله وارتهن بكسبه وهو لا يملك لنفسه ولا لغيره ضرًا ولا نفعًا ولا موتًا ولا حياةً ولا نشورًا، فالمشرك جاء بسبب يمنع الإذن له بالشفاعة فاستعان في حاجته بما يمنع حصولها، فأراد المؤلف أن يبين أن طلب الشفاعة من الأموات والغائبين شرك أكبر وهو أعظم سبب يمنع الشفاعة.

الخامسة عشرة: التقوى: أن تجعل بينك وبين عذاب الله تعالى وقاية بأن تعمل بطاعة الله على نورٍ من الله ترجو ثواب الله، وتترك معصية الله على نور من الله تخشى عقابَ الله، فهي التحرز من معصية الله وعقوبته بطاعته.

السادسة عشرة: أكثر العرب وأشباههم من ضلاّل الأمم لا يؤمنون بالآخرة ولكنهم يعبدون من يعبدون من الآلهة الباطلة ليشفعوا لهم في أمور الدنيا ومصالحها من حصول الرزق ودفع أذى الجن والعين والنصر على الأعداء، وأما ضلال المنتسبين للأديان السماوية فيطلبون

الشفاعة – في الآخرة – ممن يدعونهم من دون الله من الصالحين وغيرهم ظانين أنهم يشفعون لهم عند الله من غير إذن وأن شفاعتهم فيهم تقبل وأنهم يدخلون الجنة بسببها ولا يدخلون النار وهذا ضلال مبين فإنهم وقعوا في الشرك الذي هو أعظم موانع الشفاعة.

السابعة عشرة: ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال : لا إله إلا الله خالصًا من قلبه**». وقال ﷺ : «**إني ادخرت دعوتي شفاعةً لأمتي يومِ القيامة فهي نائلة – إن شاء الله – من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئًا**»، فبيّن ﷺ أن الشفاعة لا تنفع إلا الموحد فهو الذي تدركه الشفاعة فينجو من النار، أما المشرك بعبادة غير الله أو دعوة غير الله معه فقد جاء بما يحول بينه وبين الشفاعة وهو الشرك الذي لا يغفر لمن مات عليه ولا يدخل الجنة ولا تناله من الله رحمة.

الثامنة عشرة: المقام المحمود ثابت للنبي ﷺ وهو الذي يحمده عليه الأولون والآخرون، قال تعالى: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴾ [الإسراء: ٧٩]، الصحيح أنه الشفاعة العظمى، وهذا هو المشهور. وقيل: إن المقام المحمود هو أن الله تعالى يجلس النبي ﷺ معه على العرش يوم القيامة، لكن في صحة الحديث الوارد بذلك نظر عند أهل العلم بالإسناد.



١٨- باب

قول الله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ الآية [القصص: ٥٦].

وفي الصحيح عن ابن المسيب عن أبيه قال: «لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله ﷺ، وعنده عبد الله بن أبي أمية وأبو جهل. فقال له: يا عم، قل: لا إله إلا الله، كلمةً أُحاج لك بها عند الله، فقالا له: أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فأعاد عليه النبي ﷺ، فأعادا. فكان آخر ما قال: هو على ملة عبد المطلب. وأبى أن يقول: لا إله إلا الله. فقال النبي ﷺ: «**لأستغفرن لك ما لم أُنه عنك**» فأنزل الله عز وجل: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِى قُرْبَىٰ ﴾ [التوبة: ١١٣].

وأنزل الله في أبي طالب: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾ [القصص: ٥٦].

الفوائد على الباب:

الأولى: أراد المصنف – رحمه الله – بهذا الباب الرد على عُبّاد القبور الذين يعتقدون في الأنبياء والصالحين جلب النفع ودفع الضر، فإن سبب نزول الآية هو موت أبي طالب على الشرك، وقد حرص النبي ﷺ

على هدايته عند الموت فلم يتيسر له ذلك، وذكر الله تعالى أنه لا يقدر على هداية من أحبّ هدايته لقرابته ونصرته، وبهذا يتبيّن أعظم بيان وأوضح برهان أنه ﷺ لا يملك لنفسه ولا لغيره نفعًا ولا ضرًا، ولا عطاءً ولا منعًا، ولا يقدر إلا على ما أقدره الله عليه، وأن الأمر كله بيد الله فبطل بذلك دعاء مَنْ يدعونه ﷺ مِن دون الله أو معه أو الاستغاثة به أو طلب شفاعته منه بعد موته، وإذا كان هذا شأنه - عليه الصلاة والسلام - وهو أشرف الخلق وخليل الحق، فدعوة غيره والاستغاثة به والاستشفاع به أولى بالبطلان.

الثانية: الهداية المنفية عن النبي ﷺ هداية التوفيق والإلهام لقبول الحق وهو شرح الصدر لقبول الحق والإيمان وإيثاره على غيره، فإن هذه لله تعالى قد استأثر الله بها فلا يملك هداية القلوب إلا علام الغيوب فهو الذي يشرح صدر من علم فيه خيرًا للإسلام ويضيق صدر من علم فيه الكبر والإعراض عن الحق من الإثم؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴾ [القصص: ٥٦]، وقوله: ﴿ إِنۡ عَلَيۡكَ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ﴾ [الشورى: ٤٨].

وأما هداية البيان والإرشاد والدلالة فإنها ثابتة للنبي ﷺ وأتباعه لقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾ [الشورى: ٥٢].

الثالثة: ملة عبد المطلب هي الشرك بالله بعبادة الأوثان والأصنام وجعلها آلهة مع الله وموالاة عبدة الأوثان. فإن قريشًا وغيرهم كانوا في جاهليتهم يعبدون الأوثان كالعزى واللات ومناة، ولما عرض النبي ﷺ على أبي طالب أن يقول لا إله إلا الله قال له أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية: أترغب عن ملة عبد المطلب؟ أخرجا الكلام في صيغة الاستفهام

مبالغة في الإنكار ولعظمة هذه الحجة في قلوب الظالمين، ولذلك اكتفيا بها في المجادلة فذكّراه الحجّة الملعونة التي يحتج بها المشركون على المرسلين لردّ الحق وهي تقليد الآباء والكبراء والأسلاف مبررين هذا الرد والإعراض بقولهم: ﴿ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴾ [الزخرف: ٢٣].



١٩- باب ما جاء أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم هو الغلو في الصالحين

وقول الله عز وجل: ﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ ﴾ الآية [النساء: ١٧١].

في الصحيح عن ابن عباس – رضي الله عنهما – في قول الله تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾ ﴾ [نوح: ٢٣] قال: «**هذه أسماء رجالٍ صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصابًا وسمُّوها بأسمائهم، ففعلوا، ولم تُعبَد، حتى إذا هلك أولئك ونُسي العلمُ عُبِدَتْ**».

وقال ابن القيم: «قال غير واحد من السلف: لما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوَّروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمدُ فعبدوهم» .

وعن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تُطروني كما أطْرَت النصارى ابن مريم، إنما أنا عبدٌ، فقولوا عبدُ الله ورسوله**» . أخرجاه.

وقال: قال رسول الله ﷺ : «**إياكم والغلو، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو**».

ولمسلم عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: «**هلك المتنطعون**» قالها ثلاثًا.

الفوائد على الباب:

الأولى: للكفر بالله ورسوله أسبابٌ كثيرة، من أعظمها وأغلبها: الغلو – أي مجاوزة المشروع – في تعظيم الصالحين بأنواع التعظيم المبتدعة مثل العكوف عند قبورهم أو البناء عليها، أو تصوير صورهم، أو اعتقاد قدرتهم في التأثير، أو مشاركتهم الله تعالى في التدبير.

الثانية: من أسباب كفر بعض بني آدم وتركهم دينهم التكبر عن الخلق وردّ الحق ومن ذلك كفر أساطين قريش الذين ماتوا على الكفر كالوليد بن المغيرة وأبي جهل وأحزابهما من صناديد الكفر، ومنها الحسد والبغي وهو الذي حمل اليهود على الكفر بالإسلام وعداوة النبي ﷺ .

الثالثة: الغلو: تعدي ما أمر الله به بالزيادة عليه.

الرابعة: لا تنتشر البدع ويقع الشرك إلا حيث يُعرَضُ عن العلم الشرعي وتحكم العواطف وتعطل السنن وينصرف الناس عن اتّباع السلف الصالح بما يستحسنونه بعقولهم أو يزينه لهم غيرهم من شياطين الجن والإنس، فإن قوم نوح لم يضلوا إلا بعد أن نُسي العلم وأعرضوا عن الهدى واتبعوا الهوى، فإذا حدث الاستحسان في دين الله تعالى بغير حجة فهناك تظهر البدع وتعظم الفتن ويتحقق الهلاك والخسران.

الخامسة: الواجب الوقوف عند النص من قول الله تعالى وقول رسوله ﷺ وفهمه بفهم السلف الصالح، وبذلك تُسدُّ أبواب البدع وتعصم الأمة من الضلالة، ولهذا قال تعالى: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ** ﴾ [الحجرات: ١]، أي لا تقولوا على الله وفي دينه حتى

يقول الله ورسوله، ولقد حذر الله تعالى من اتباع غير سبيل المؤمنين وتوعّد أن يولّي صاحبه ما تولاّه، وأن يصليه جهنم وساءت مصيرًا.

السادسة: كان ود وسواع ويغوث ويعوق ونسر رجالاً صالحين من بني آدم قُبيل زمن نوح ﷺ، وكان لهم أتباع يقتدون بهم فماتوا في زمان متقارب في وقت نسي فيه العلم واتبع الناس ما استحسنوه بعقولهم أو استحسنه لهم غيرهم فأسف عليهم أتباعهم وحزنوا عليهم حزنًا شديدًا، فلما دفنوهم عكفوا عند قبورهم، فأوحى الشيطان إليهم أن انصبوا في مجالسهم التي كانوا يجلسون إليها ففعلوا ولم تعبد، فلما هلكوا وجاء آخرون وسوس إليهم الشيطان فقال: إن آباءكم كانوا يدعونهم ويستسقون بهم المطر فعبدوهم فدل على أن من البدع ما يكون فيه شيء من الفائدة لكن مفسدته أكبر من فائدته لأن منتهاه إلى الهلكة والخسران.

السابعة: كان ضَلال قوم نوح وكفرهم بالله تعالى بسبب الغلو في صالحيهم، والذي تمثّل بالعكوف عند قبورهم أولاً، ثم بتصوير صورهم والجلوس إليهم ثانياً، ثم بدعائِهم من دون الله تعالى ثالثًا، وبذلك حدث الشرك لأول مرة في العالم، فدلّ على خطورة الغلو في الصالحين والبدع في الدين.

الثامنة: في قصة قوم نوح فوائد وعبر:

١- مضرة نقص العلم ونسيانه.

٢- مضرة الغلو في الدين وأنه سبب الشرك.

٣- أن سبب أول شرك في العالم إنما كان بالغلو في محبة الصالحين.

٤- أن أول شيء غُيّر به دين المرسلين مزج الحق بالباطل ومحبة

الصالحين على خلاف الشرع حيث فعل أناسٌ ممن ينتسب إلى العلم أو الحكم شيئًا أرادوا به خيرًا فظن مَنْ جاء بعدهم أنهم أرادوا غيره.

٥- النهي عن الغلو وخطر ما يؤول إليه.

٦- مضرة العكوف عند القبور وأنه ذريعة إلى الشرك.

٧- أن الحكمة من الأمر بطمس التماثيل وإزالتها حتى لا تقع بها الفتنة.

٨- مضَرّة التقليد وكيف زَلّ بأهله وحملهم على المروق من الدين.

التاسعة: ما فعله قوم نوح بصالحيهم من العكوف عند قبورهم واعتياد التردد عليهم في أوقات محددة ثم تصويرهم وجعل صورهم في مجالسهم والجلوس إليها وسموها بأسمائهم كل ذلك إنما كان بحسن نية، فإنهم إنما قصدوا التذكّر بهم ليكون ذلك أدعى لهم على فعل الخير والتأسّي بهم، ولكن هذا التصرف المبتدع المخالف للشرع كان سببًا في وقوع الشرك من بنيهم لأول مرة في تاريخ البشرية، وفي ذلك دلالة واضحة على أمور:

الأول: خطر الغلو وهو مجاوزة الشرع.

الثاني: أن حسن القصد لا يبرر البدعة، فإن كل بدعة ضلالة وشر، بل الواجب أن يرتبط حسن القصد بأدلة الشرع.

الثالث: معرفة سبب أول شرك وقع من بني آدم وهو الغلو في الصالحين حيث أدّى إلى عبادهم مع الله.

العاشرة: هلكت اليهود والنصارى وكفروا بالله العظيم بالغلو في أنبيائهم وصالحيهم وبناء المساجد على قبورهم وتصوير صورهم في مواطن عبادهم.

الحادية عشرة: في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ ﴾

[النساء: ١٧١]، تحذير لهذه الأمة من أن يفعلوا مع نبيهم ﷺ ما فعلت اليهود مع عزير، والنصارى مع المسيح عليهم السلام، حيث تعدّوا ما حدّ الله لهم ورفعوا المخلوقين حتى اتخذوهم آلهة مع الله، والتحذير إنما يكون من الأمر الممكن وقوعه، فكل من دعا نبيًا أو وليًا من دون الله فقد اتخذه إلهًا مع الله، فضاهى اليهود والنصارى في غلوهم وشركهم، ومن تشبّه بقوم فهو منهم.

الثانية عشرة: الزيادة في الدين عن المشروع غلو وإفراط، والنقص عن المشروع تفريط وجفاء، والحق هدىً بين ضلالتين، كما في الحديث: «**إياكم والغلو، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو**» وفيه: «**هلك المتنطعون**»، وفيه: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار**».

فالواجب التمسك بالدليل الشرعي من الكتاب والسنة وفهمه بفهم السلف الصالح والإلحاح على الله تعالى بطلب التثبيت على الدين، والحذر من الاجتهاد في مقابلة النص، والاعتبار بحال من جانب الصراط المستقيم في العلم أو العمل أو فيهما جميعًا فإن السعيد من وعظ بغيره وإن الشقي من وعظ بنفسه.

❁❁❁

٢٠- باب ما جاء من التغليظ فيمن عبد الله عند قبر رجل صالح فكيف إذا عبده؟

في الصحيح عن عائشة -رضي الله عنها- أنَّ أمَّ سَلَمة ذكرتْ لرسول الله ﷺ كنيسةً رأهَا بأرض الحبشة وما فيها من الصور فقال: ((**أولئكِ إذا مات فيهم الرجلُ الصالح - أو العبدُ الصالح - بنوْا على قبر مسجدًا، وصوَّروا فيه تلك الصُّور، أولئك شرارُ الخلقِ عند الله**)). فهؤلاء جمعوا بين الفتنتين: فتنة القبور، وفتنة التماثيل.

ولهما عنها -رضي الله عنها- قالت: لما نُزِلَ برسول الله ﷺ طَفِقَ يطرحُ خميصة له على وجهه، فإذا اغتمَّ بها كشفَها، فقال وهو كذلك: ((**لعنةُ الله على اليهود والنصارى؛ اتخذوا قبورَ أنبيائهم مساجد**)). يُحذِّر ما صنعُوا، ولولا ذلك أُبرزَ قبرُه، غير أنه خشي أن يُتَّخذَ مسجدًا. أخرجاه.

ولمسلم عن جُندَب بن عبد الله قال: سمعت رسول الله ﷺ قبل أنْ يموتَ بخمسٍ وهو يقول: ((**إني أبرَأُ إلى الله أن يكون لي منكم خليلٌ، فإن الله قد اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيمَ خليلاً، ولو كنتُ مُتخذًا من أمتي خليلاً لاتخذتُ أبا بكر خليلاً، ألاَ وإنَّ منْ كان قبلكم كانوا يتخذون قبورَ أنبيائهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبورَ مساجدَ، فإني أنهاكُم عن ذلك**)) .

فقد نهى عنه في آخر حياته، ثم إنه لعن - وهو في السياق - من فَعَلَهُ.

والصلاة عندها من ذلك، وإن لم يُبنَ مسجدٌ، وهو معنى قولها: «**خُشي أن يتخذَ مسجدًا**»، فإن الصحابة لم يكونوا ليبنُوا حولَ قبره مسجدًا، وكل موضع قُصدَتِ الصلاةُ فيه فقد اتُّخِذَ مسجدًا، بل كل موضعٍ يُصَلَّى فيه يُسمَّى مسجدًا، كما قال ﷺ: «**جُعلت ليَ الأرضُ مسجدًا وطهورًا**».

ولأحمد بسند جيّد عن ابن مسعود ﷺ مرفوعًا «**إن من شِرار الناس من تُدركهم الساعة وهم أحياء؛ والذين يتخذون القبور مساجد**». ورواه أبو حاتم في صحيحه.

الفوائد على الباب:

الأولى: عبادة الله تعالى تشمل كل ما أُريدَ به وجهه مما شرعه سبحانه وأباحه من إرادةٍ أو قولٍ أو فعلٍ، فاعتقاد أنَّ لإيقاع شيءٍ منها عند القبور خصوصية في القبول والأثر بدعةٌ وهو ذريعة إلى الشركٌ.

الثانية: جاءت نصوص الكتاب والسنة بإنكار عبادة الله تعالى عند القبور ومتضمنة الوعيد الشديد والتهديد الأكيد لمن عبد الله تعالى عند القبور عمومًا وقبور الصالحين خصوصًا لما فيه من البدعة ولما يفضي إليه من الشرك الأكبر.

الثالثة: أنه إذا كانت عبادة الله تعالى عند القبور منهيًا عنها ومحرمة لما فيها من البدعة ولما تفضي إليه من الشرك فإن عبادة أصحاب القبور أشدُّ تحريمًا وأعظم في الوعيد عليها؛ لأنها الشرك الأكبر المخرج من الملة والمحبط للعمل الذي يحرم الله على من مات عليه الجنة ويخلده في النار.

الرابعة: الشرك الأكبر هو: دعوة غير الله معه، أو عبادة أحد من الخلق من دونه، وهو أعظم الذنوب وأظلم الظلم، فإنه يحبط العمل، ويخرج من الملة ويحول بين من مات عليه وبين المغفرة، ويخلد من مات عليه في النار، ويحرم عليه الجنة.

الخامسة: من مظاهر تعظيم القبور – المنهي عنه في الشرع – البناء عليها وتجصيفها وزركشتها وتلوينها، وإسراجها، وشدِّ الرِّحال إليها، والعكوف عندها، وتحرِّي الدعاء والعبادة عندها وذلك كله محرم؛ لما يفضي إليه من عبادة غير الله، ولما فيه من تشبه واتباع للضُّلاّل من اليهود والنصارى الذين استحقوا الغضب وباءوا بالضلال، **((ومن تشبَّه بقومٍ فهو منهم))** .

السادسة: كان أول شرك وقع في البشرية نتيجة للغلو في الصالحين، وذلك قبيل زمان نوح ﷺ ، حيث غلوا في صالحيهم وعظموهم بما يخالف الشرع، وذلك بـــ :

١- العكوف عند قبورهم.

٢- تصوير صورهم ونصبها في مجالسهم والجلوس إليها.

٣- الدعاء بهم.

٤- دعاؤهم من دون الله عز وجل، فكان ذلك سبب أول ضلال في البشرية والوقوع في الشرك الذي هو أعظم الذنوب وأجلى صور المحادَّة لعلام الغيوب.

السابعة: زاد اليهود والنصارى على بدع قوم نوح أنهم بنوا المساجد على قبور صالحيهم وصوروا فيها صورهم، فجمعوا بين فتنتين:

١- فتنة تعظيم القبور ببناء المساجد عليها.

٢- فتنة تصوير صور الصالحين في مساجدهم ومواطن عبادهم فوقعوا في الشرك بالله تعالى، وعدُّوه دينًا يتقربون به إليه.

الثامنة: لعن النبي ﷺ اليهود والنصارى لبنائهم المساجد على قبور أنبيائهم وصالحيهم وأخبر أنهم من شرار الخلق ومنع المسلمين من أن يفعلوا فعلهم، وهذا يدل على شدة التحريم وعظم الفتنة بذلك. فالويل والهلاك لمن ابتدع ذلك ودعا إليه وزيَّنه للناس وجعله من الدين الذي يتقرب به إلى رب العالمين.

التاسعة: خاف الصحابة رضوان الله عليهم على الأمة ما خافه النبي ﷺ عليها من ذرائع الشرك الموقعة فيه فسدوا ذرائع الغلو، ومن ذلك:

١- أنهم لم يبرزوا قبره ﷺ خشية أن يُتخذ مسجدًا.

٢- و لم يكونوا يأتون عند قبره المكرم ليصلُّوا عنده أو يتحرُّوا إجابة الدعاء لقربه.

٣- و لم يكونوا يزورونه بالسفر إليه أو في يوم معتاد.

العاشرة: منع النبي ﷺ من اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد بوجوه من النهي والمنع منها:

١- ذم ما فعله اليهود والنصارى وبيان شؤمه.

٢- ذم متخذي المساجد على قبور الصالحين ووعيدهم بأشد الوعيد.

٣- النهي عن اتخاذ القبور مساجد وتأكيد النهي بقوله: «**ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك**».

٤- أخبر أن متخذي المساجد على قبور الصالحين من شرار الخلق.

٥- وأنه كان ينهى عن ذلك قبل موته بخمس ليالٍ، ثم لعن وهو في سياق الموت من فعله.

الحادية عشرة: الرافضةُ أول من ضلَّ وهَلَكَ بالفتنة بالقبور والدعوة إلى الافتتان بها، ولقد سنوا سنة سيئة لمن بعدهم من طوائف الضَّلال من هذه الأمة، فافتتنوا بالقبور وبالبناء عليها وقصدها والعكوف عندها وفتنوا الناس بها، ثم تبعهم على ذلك طوائف ممن ينتسبون للإسلام والسنة، فعليهم وزرهم ووزر من تبعهم إلى يوم القيامة لسنة السوء التي سبقوا إليها.

الثانية عشرة: صرَّح العلماء من المذاهب الأربعة وغيرهم بالنهي عن بناء المساجد على القبور للأحاديث الواردة في النهي عن ذلك وذم من فعله، ولما جاء من الوعيد الشديد لمن بنى المساجد على القبور، وقد أفتى جمعٌ من أهل العلم بوجوب هدم المساجد والمباني المقامة على قبور الأنبياء والصالحين وغيرهم؛ لأنها معصية للرسول ﷺ ، ولأنها من ذرائع الشرك ومظاهره ومن أعظم فتنة الناس وإضلالهم عن دينهم الحق وإيقاعهم في عبادة الخلق.

الثالثة عشرة: لا تصح الصلاة عند القبور – إلا صلاة الجنازة – لنهي النبي ﷺ عن الصلاة إلى القبور – كما في حديث أبي مرثد الغنوي عند مسلم – ، والنهي في العبادات يقتضي البطلان وعدم الإجزاء، فلا يسقط بها الواجب، ولا تبرأ بها الذمة، قال ﷺ «**الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام**» وهكذا جميع العبادات التي تقع عند القبور لأنها وقعت على وجه منهيٍّ عنه فلا تصح.

الرابعة عشرة: لا يجوز ويحرم دفن الجنائز في المساجد، وإذا فُعل ذلك وجب نبش الميت وإخراجه من المسجد تطهيرًا له من ذرائع الشرك وبعدًا عن التشبُّه بالضلاَّل من اليهود والنصارى الذين لُعنوا ووُصفوا

بأهم شرار الخلق لاتخاذهم القبور مساجد، ببناء المساجد على القبور وعبادة الله عند قبور الأنبياء والصالحين.

الخامسة عشرة: مسجد النبي ﷺ بناه النبي ﷺ وأسسه على التقوى من أول يوم، فلم يبنه ﷺ على قبر ولا من أجل قبر، ولم يُدفن فيه ميت، والصلاة فيه تعدل أو خير أو أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام، ولا يقدح فيه ولا ينقص من شأنه الشرعي إدخال حجرة أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- التي هي إحدى بيوت النبي ﷺ فيه لكون ذلك:

١- من فعل ولاة الجور.

٢- ولِما فيه من المخالفة للشرع.

٣- ولم يكن ذلك عن فتوى من أهل العلم سلفًا وخلفًا.

وبناءً على ذلك فيجب العلم والاعتقاد:

أ- ببقاء فضيلة مسجد النبي ﷺ ومشروعية الصلاة فيه إلى يوم القيامة؛ لثبوتها بالنصوص الشرعية المحكمة التي لم تُنسخ.

ب- أنه لا يصح الاقتداء بالواقع الحالي للمسجد النبوي، فلا تُدفن الجنائز في المساجد، ولا تُلحق القبور والأبنية عليها بالمساجد، ولا أن تُبنى المساجد بجانب القبور لاعتقاد فضيلة أو خصوصية في ذلك؛ لأن عمل ولاة الجور ليس تشريعًا يضاهى به شرع الله تعالى ومن اتبعهم على هذا العمل معتقدًا شرعيته فهو ممن اتخذهم أربابًا من دون الله تعالى وحكامًا مع الله تعالى.

ج- أن من تعبَّد لله تعالى بقصد زيارة مسجد النبي ﷺ والصلاة فيه من أجل القبر لكونه فيه أو جواره فصلاته منهيٌّ عنها لا تُقبل منه ولا

تبرأ بها ذمَّته من أجل فساد اعتقاد المصلي لا من أجل المسجد والمكان.

السادسة عشرة: الأولى ترك دفن الأموات في البيوت – إلا لأمر يقتضي ذلك عن غير اعتقاد لخصوصية – في ذلك ويدل على ذلك أمور منها:

١- عموم قوله ﷺ: «**لا تجعلوا بيوتكم قبورًا**».

٢- أن ذلك من البدع التي هي من الذرائع الموصلة إلى الشرك.

٣- وربما أدَّى ذلك إلى امتهان القبر وحرمة الميت بعد موته كحرمته في حياته.

٤- وأما دفن النبي ﷺ في بيته فلأنه خُشي أن يتخذ قبره مسجدًا؛ ولما روى أنه ﷺ قال: «**يُدفن النبي حيث يموت**»، ولإجماع الصحابة على ذلك.



٢١- باب ما جاء أن الغلو في قبور الصالحين يصيرها أوثانًا تعبد من دون الله

روى مالك في الموطأ: أن رسول الله ﷺ قال: «**اللهم لا تجعل قبري وثنًا يعبد. اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**».

ولابن جرير بسنده عن سفيان عن منصور عن مجاهد: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝﴾ [النجم: ١٩] قال: «**كان يلت لهم السويق فمات؛ فعكفوا على قبره**». وكذا قال أبو الجوزاء عن ابن عباس «**كان يلت السويق للحاج**».

وعن ابن عباس –رضي الله عنهما – قال: «**لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور، والمتخذين عليها السُّرُجَ**» رواه أهل السنن.

فوائد على الباب:

الأولى: أراد المصنف – رحمه الله – بهذه الترجمة أن يبيّن أن عبادة الله عند القبور منهي عنها، فهي محرمة لأنها وسيلة إلى الشرك، ومن مظاهر الغلو المذمومة شرعًا.

الثانية: بناء المساجد على قبور الصالحين وتصوير صورهم فيها والعكوف عند القبور من ضلالات أهل الكتاب التي استحقوا عليها اللعن وصاروا بها من شرار الخلق عند الله؛ لأن ذلك ذريعة إلى عبادة

المقبورين وفي لعنه ﷺ لمن فعل ذلك ووصفه بأنه من شرار الخلق تحذير أكيد وزجر شديد لهذه الأمة أن تفعل فعل أهل الكتاب، وإنما يحذّر ويزجر عن الأمر المحتمل أو المتأكد وقوعه، ولذا حدث ذلك في آخر هذه الأمة، فارتكبه أتباع اليهود والنصارى من متأخري الأمة مصداقًا لقوله ﷺ : «**لتتبعن سنن من كان قبلكم**» .

الثالثة: الشرك بقبر الرجل الذي يعتقد صلاحه أقرب إلى النفوس من الشرك بخشبة أو حجر فإن الفتنة في أصحاب القبور أشد وأبلغ من الفتنة بالأصنام والأوثان, ولهذا ترى أهل الخرافة يتضرعون ويخشعون عند القبور وفي المساجد التي فيها قبور أكثر مما يكون منهم في المساجد التي ليس فيها قبور.

الرابعة: الغلو هو مجاوزة الحد المشروع في التعظيم بالقول أو الفعل أو الاعتقاد.

الخامسة: يفيد قوله ﷺ : «**اللهم لا تجعل قبري وثنًا يعبد**» أن الوثن هو ما يباشره العابد من القبور والتوابيت التي عليها وشبهها، فإن الغالب إطلاقه على ما عُبد من دون الله ولم يكن على صورة حيوان فإن كان على صورة حيوان فيطلق عليه صنم غالبًا.

السادسة: يفيد قوله ﷺ : «**اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**» شدة الوعيد لمن فعل ذلك وتحريم البناء على القبور، وتحريم تحري الصلاة عندها وأن ذلك من الكبائر.

السابعة: كره الإمام مالك رحمه الله أن يقول الشخص: زرت قبر النبي ﷺ وذلك لأن هذا اللفظ قد صار في عرف كثير من الناس يُراد به

الزيارة البدعية الشركية، وهي قصد الميت لسؤاله ودعائه والرغبة إليه في قضاء الحوائج إلى غير ذلك.

الثامنة: قد عظمت الفتنة بتعظيم القبور وعبادتها حتى نشأ فيها الصغير وهرم عليها الكبير، وقد خاف عمر ﷺ هذه الفتنة فنهى عن اتباع آثار النبي ﷺ التي وقعت منه أو فعلها جبلة أو مصادفة لا على وجه التأسي وتشريع إتباعه عليها قصدًا فلما رأى الناس يذهبون إلى الشجرة التي بُويع النبي ﷺ تحتها يصلون تحتها أمر بقطعها لخوفه الفتنة عليهم، ولما كان في الطريق بين المدينة ومكة رأى الناس يذهبون مذاهب، قال أين يذهب هؤلاء، قيل: يا أمير المؤمنين، مسجدٌ صلى فيه رسول الله ﷺ فهم يصلون فيه. فقال: إنما هلك من كان قبلكم بمثل هذا، يتبعون آثار أنبيائهم ويتخذونها كنائس وبيعًا.

التاسعة: في تفسير ابن عباس للاَّت فائدتان:

الأولى: أنه كان يحسن إلى الحجاج بإطعامهم السويق فأحبوه وغلوا فيه لأجل صلاحه، واتخذوا قبره وثنًا بتعظيمه وعبادته حتى صار أحد أكبر أوثان أهل الجاهلية وهذا بعينه فعل عباد القبور من متأخري هذه الأمة.

الثانية: أن صفة عبادته أنهم بنوا على قبره ثم عكفوا عليه ثم دعوه من دون الله تعالى وتبركوا به وكذلك يفعل أتباع اليهود والنصارى على تلك الضلالة من متأخري هذه الأمة.

العاشرة: الصواب منع النساء من زيارة القبور لما يلي:

١- ما ثبت في الحديث الصحيح من لعنه ﷺ زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج .

٢- ويؤيده ما ثبت في الصحيحين عن أم عطية -رضي الله عنها- قالت: نهينا عن اتباع الجنائز.

٣- لم يثبت عن أحد من علماء السلف أنه استحب للنساء زيارة القبور.

٤- ولأنه لم يكن النساء في عهد النبي ﷺ ولا في عهد خلفائه الراشدين يخرجن إلى زيارة القبور.

الحادية عشرة: حديث لعنه ﷺ لزائرات القبور من النساء صريح في التحريم، ويفيد فائدتين:

الأولى: أنَّ زيارة النساء للقبور كبيرة من كبائر الذنوب، فإن اللعن لا يكون إلاّ على كبيرة.

الثانية: أنه قرنهن بالمتخذين عليها المساجد والسرج فدل على أن زيارتهن للقبور بدعة كاتخاذ المساجد على القبور والسرج فيها.



٢٢- باب ما جاء في حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد وسده كل طريق يوصل إلى الشرك

وقول الله تعالى: ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ ﴾ [التوبة: ١٢٨].

وعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ : «**لا تجعلوا بيوتكم قبورًا، ولا تجعلوا قبري عيدًا، وصلُّوا عليَّ فإن صلاتكم تبلُغني حيث كنتم**». رواه أبو داود بإسناد حسن، ورواته ثقات.

وعن عليّ بن الحسين أنه رأى رجلاً يجيء إلى فُرْجَةٍ كانت عند قبر النبي ﷺ فيدخل فيها فيدعو، فنهاه وقال: أَلاَ أُحدِّثكَ حديثًا سمعتُه من أبي عن جدِّي عن رسول الله ﷺ قال: «**لا تتخذوا قبري عيدًا، ولا بيوتكم قبورًا، وصلُّوا عليَّ فإن تسليمكم يبلغني أين كنتم**» . رواه في المختارة.

الفوائد على الباب:

الأولى: حمى التوحيد ساحته وفنائه وقد حَمَى النبي ﷺ جانب التوحيد حماية محكمة، وسَدَّ كل طريق يوصل إلى الشرك ولو من بعيد؛ لأن الوسائل لها أحكام الغايات والمقاصد.

الثانية: قوله: ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ

حَرِيصٌ عَلَيْكُم ﴾ [التوبة: ١٢٨] الآية فإذا كانت هذه صفته ﷺ فإنه لا يترك أمته بدون نصح، ولذلك أمر بالتوحيد وحثّ الناس على ما يكمله، ونهى أمته عن الشرك وحذرها من أسبابه ووسائله فنهى عن كل فعل يؤدي إلى الشرك، ومن ذلك نهي أمته أن يجعلوا قبره عيدًا يعتادون زيارته في وقت محدد ويعكفون عنده ويصلون عنده، فإن ذلك كله من اتخاذه عيدًا.

الثالثة: امتنّ الله على المؤمنين بأن بعث فيهم عبده محمدًا ﷺ رسولاً من جنسهم وأهل لغتهم ويعرفون نسبه وصفته ومدخله ومخرجه وأمانته وصدقه إلى غير ذلك من أوصافه الكريمة التي تقتضي قبول ما جاء به، وتدل على أنه ﷺ ما ترك شيئًا يقرّب من الجنة ويباعد عن النار إلا دلّ أمته عليه ورغبها فيه، ومن ذلك أنه أنذرهم الشرك وحذّرهم منه ومن وسائله الموصلة إليه؛ لأنه أعظم الذنوب وأكبر الكبائر وأخطر شيء عليهم وأبلغ في نهيهم عنه وعن وسائله، التي من أعظمها فتنة تعظيم القبور والغلو فيها والصلاة عندها وإليها ونحو ذلك.

الرابعة: جمع النبي ﷺ بين وصفين أخبر الله بهما ممتنًا على الأمة بهما هما كراهته ﷺ المشقة على الأمة وحرصه على ما ينفعها ويرفعها وهذان الوصفان ذكرهما الله تعالى في قوله: ﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾ [التوبة: ١٢٨] وقوله: ﴿ حَرِيصٌ عَلَيْكُم ﴾ [التوبة: ١٢٨] فكان النبي ﷺ دائمًا دائبًا في دفع المكروه عن الأمة ساعيًا في تحصيل المحبوب لها.

الخامسة: جاءت نصوصٌ صريحة وصحيحة في النهي عن أقوال وأفعال فيها الغلو بالمخلوقين، أو تشبّه بالمشركين؛ لأن تلك الأمور مضعفة للتوحيد وهي من وسائل الشرك وأسبابه، فالنهي عن هذه

الخصال من لطف الله بعباده ورحمته بهم، ومن حرص النبي ﷺ على أمته ونصحه لهم وشفقته عليهم.

السادسة: اتخاذ القبور مساجد بتحري الصلاة والدعاء عندها وبناء المساجد عليها من أقرب وسائل الشرك وأبلغ أسباب الفتن، فإن الفتنة في القبور وأهلها أعظم من الفتنة بالأشجار والأحجار قال تعالى: ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا ﴾ [الكهف: ٢١] فإن ذلك جاء في سياق الذم لمن فعل ذلك؛ ولهذا حذّر منه النبي ﷺ وبالغ في الزجر عنه.

السابعة: من صور اتخاذ القبور مساجد:

الأولى: أن يبنى عليها مسجدًا وهو فعل ضلاّل اليهود والنصارى إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدًا غلوًا فيه وفتنة، وصوَّروا فيه صور صالحيهم.

الثانية: أن يتخذها مصلى أو يتحرى إجابة الدعاء عندها أو قبول الصدقة، أو أن الصدقة عندها يتحقق بها المقصود من الله وهو من فعل الضلال من أهل الكتاب ومن هذه الأمة أولئك شرار الخلق الذين يتخذون القبور مساجد.

الثامنة: الشرك أعظم الذنوب في حق علاّم الغيوب؛ لأنه أظلم الظلم لما فيه من إعطاء الحق لغير مستحقه وهو أخطرها على القلوب، فإنه يفسد القصد وبفساد القصد يفسد القول والعمل، فإن مبنى الأعمال والأقوال على النيات والمقاصد.

التاسعة: جاءت نصوص كثيرة تحث على القيام بكل ما يقوّي التوحيد ويكمّله من الإنابة إلى الله تعالى، وتعليق القلب به سبحانه رغبة

ورهبة، وقوة الطمع في إحسانه وفضله والأمر بترك سؤال الناس ما في أيديهم حتى إن النبي ﷺ قد بايع بعض أصحابه على أن لا يسألوا الناس شيئًا ومن صفة السبعين ألف الذين يدخلون الجنة بغير حساب أنهم «**لا يسترقون**»، لما في ذلك من تحرير القلب من رقّ المخلوقين، والقيام بالأعمال الصالحة الظاهرة والباطنة لرب العالمين وتكميلها تحقيقًا للتوحيد وإخلاصًا للعبادة لله وحده طمعًا في الفوز يوم الدين.

العاشرة: العيد اسم لما يعود ويتكرر من الاجتماع العام على وجه معتاد، عائدًا إما بعود السنة أو بعود الإسبوع أو الشهر أو نحو ذلك. قاله شيخ الإسلام.

وقال ابن القيم – رحمه الله – : «**العيد ما يُعتاد مجيئه وقصده من زمان ومكان، مأخوذ من العادة والاعتياد**» .

الحادية عشرة: خصَّ المؤلف – رحمه الله – هذا الباب بذكر ما نهى النبي ﷺ أُمَّتَه عنه من الأفعال التي هي من وسائل الشرك وذرائعه الموصلة إليه، وسيذكر – رحمه الله – في آخر الكتاب بابًا في النهي عن الأقوال التي تعد من الغلو وذرائع الشرك التي توقع فيه.



٢٣- باب ما جاء أن بعض هذه الأمة يعبد الأوثان

وقول الله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ٥١].

وقوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ [المائدة: ٦٠].

وقوله: ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا ﴾ [الكهف: ٢١].

عن أبي سعيد ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**لتتبعُنَّ سَنَن مَنْ كان قبلكم حَذو القُذّة بالقُذّة، حتى لو دخلوا جُحر ضَبٍّ لدخلتموه**» .

قالوا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟. قال: «**فمن؟**». أخرجاه.

ولمسلم عن ثوبان أن رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ الله زَوَى لِيَ الأرضَ فرأيتُ مشارقها ومغاربها،وإن أمتي سيبلغ ملكها ما زُوِيَ لي منها، وأُعطيتُ الكنزين: الأحمرَ والأبيض، وإني سألتُ ربي لأمتي أن لا يهلكها بسَنَة بعامة، وأن لا يسلّط عليهم عدوًّا من سوى أنفسهم، فيستبيح بيضتهم، وإنَّ ربي قال: يا محمد، إني إذا قضيتُ قضاءً فإنه لا يُرَدّ، وإني أعطيتُك لأمّتك أن لا أُهلكهم بسَنَةٍ بعامّة، وأن لا أسلّط عليهم عدوًّا من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم، ولو اجتمع عليهم من بأقطارها، حتى يكون بعضهم يهلك بعضًا**

ويسبي بعضُهم بعضًا» . ورواه البرقاني في صحيحه.

وزاد: «**وإنما أخاف على أُمّتي الأئمة المضلّين، وإذا وقع عليهم السيف لم يُرفع إلى يوم القيامة، ولا تقوم الساعة حتى يلحق حيٌّ من أمتي بالمشركين، وحتى تعبُد فئامٌ من أمتي الأوثان، وأنه سيكون في أمتي كذّابون ثلاثون كلهم يزعُم أنه نبيٌّ ، وأنا خاتم النبيّين، لا نبي بعدي، ولا تزال طائفةٌ من أُمتي على الحق منصورة، لا يضرُّهم من خذلهم ولا من خالفهم، حَتَّى يَأتِيَ أَمْرُ الله تبارك وتعالى**» .

الفوائد على الباب:

الأولى: المراد بالترجمة – أي عنوان الباب – إيضاح دلالة النصوص من الكتاب والسنة على أنه سيكون من هذه الأمة من يعبد الأوثان ويتبع اليهود والنصارى والفرس في ضلالهم، وقد حدث من هذه الأمم عبادة الأوثان والشرك بالله عز وجل فسيكون من هذه الأمة من يتبعهم في عبادة القبور والأوثان.

الثانية: تدل الآية الأولى على أنه سيكون في هذه الأمة من يؤمن بالسحر ويطيع الشيطان؛ لأن ذلك وقع من أهل الكتاب مثل حييّ بن أخطب وكعب بن الأشرف ومن قبلهم، وإذا كان ذلك وقع من أهل الكتاب فقد قال ﷺ : «**لتتبعنّ سنن من كان قبلكم**» الحديث فسيكون من هذه الأمة من يتعاطى هذه العظائم.

الثالثة: في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً ﴾ [المائدة: ٦٠] الآية فيها دلالة على أنه سيكون من هذه الأمة من يعبد الطاغوت

والأوثان، لأن الآية دالّة على ما كان عليه بعض أهل الكتاب من الضلال الذي أهلكوا بسببه و منه عبادة الطاغوت أي عبادة غير الله تعالى.

الرابعة: سيكون من هذه الأمة من يبني على القبور ويتخذ القبور مساجد ويعظم القبور بأنواع البدع؛ لأن ذلك وقع من اليهود النصارى كما دلّ عليه قوله: ﴿ **قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُواْ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِمۡ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيۡهِم مَّسۡجِدٗا** ﴾ [الكهف: ٢١]، وقوله ﷺ : ((**لعنة الله على اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**))، وقوله ﷺ : ((**لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القُذّة بالقُذّة**)).

الخامسة: في قوله ﷺ : ((**لتتبعن سنن من كان قبلكم..**)) الإخبار بوقوع التشبه والاتباع من هذه الأمة لليهود والنصارى والمجوس في كل معصية أو كفر أو بدعة فعلوها، ولهذا وقع في آخر هذه الأمة البناء على القبور وعبادة الأوثان، فوجب على العاقل الناصح لنفسه الحذر من اتباع أهل الشرك والكفر والبدع وكبائر الذنوب حتى لا يُحشر معهم ولا يُعذّب بعذابهم.

السادسة: الاقتتال بين المسلمين من أسباب تسليط العدو عليهم؛ لأن الله تعالى قال لنبيه ﷺ : ((**لا أسلّط عليهم عدوًا من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم ولو اجتمع عليهم من بأقطارها حتى يكون بعضهم يهلك بعضًا**)) وقد سلط العدو الكافر على المسلمين في أعصار مختلفة، وأمصار متباينة بسبب ذلك ((**ولا يظلم ربك أحدًا**)) فالاقتتال بين المسلمين ونقض العهد من أعظم أسباب تسليط الأعداء، اللهم سلم سلم.

السابعة: البشارة بظهور الإسلام واتساعه في كافة أرجاء الأرض

وخصوصًا المشرق والمغرب لحديث: «**إن الله زوى لي الأرض فرأيت مشارقها ومغاربها، وإن مُلك أمتي سيبلغ ما زوي لي منها**» مع قوله ﷺ : «**ليبلغن هذا الدين ما بلغ الليل والنهار**»، وقوله: «**إن هذا الدين لا يترك بيت مدرٍ ولا وبرٍ إلا دخله بعزِّ عزيز أو ذل ذليل..**» الحديث.

الثامنة: تأمين الله تعالى لهذه الأمة المرحومة ألا تهلك بسنةٍ بعامة لما جاء في الحديث القدسي: إن الله تعالى قال لنبيه ﷺ : «**أن لا أهلكهم بسَنَة بعامة**» .



٢٤- باب ما جاء في السحر

وقول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وقوله: ﴿ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ ﴾ [النساء: ٥١].

قال عمر: الجبت: السحر، والطاغوت: الشيطان.

وقال جابر: الطواغيت كهّان كان ينزل عليهم الشيطان في كل حيٍّ واحدٌ.

وعن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**اجتنبوا السبع الموبقات: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرّم الله إلا بالحق، وأكلُ الربا، وأكلُ مال اليتيم، والتولّي يومَ الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات**».

وعن جندب مرفوعًا: «**حدُّ الساحر ضربةٌ بالسيف**» . رواه الترمذي وقال: الصحيح أنه موقوف.

وفي صحيح البخاري عن بَجَالة بن عَبَدَة قال: كتب عمر بن الخطاب ﷺ أنِ اقتلوا كل ساحر وساحرة. قال: فقتلنا ثلاث سواحر.

وصحَّ عن حفصة -رضي الله عنها- أنها أمرت بقتل جاريةٍ لها سَحرتها، فقُتِلتْ. وكذلك صحّ عن جُنْدَب.

قال أحمد: عن ثلاثة من أصحاب النبي ﷺ .

الفوائد على الباب

الأولى: وجه إدخال السحر في أبواب كتاب التوحيد بيان مضادة

جملته للتوحيد ومنافاته له لأن كثيرًا من أقسامه لا يتأتّى إلا بالشرك والتوسل بالأرواح الشيطانية إلى مقاصد الساحر، فلا يتم للعبد توحيد حتى يجتنب السحر كله قليله وكثيره.

والسحر حقيقةً لا يكون إلا باستعانة الساحر بالشياطين بتقربه إليهم بما يحبون من أنواع الشرك بالله عز وجل فيخدمونه لقاء ذلك بالسعي في إلحاق الضر بالمسحور – بإذن الله الكوني القدري – في عقله أو بدنه أو غير ذلك، فلكل ساحر خادم من الشياطين يستعين به على تحقيق غرضه فلا يكون السحر إلا بالشرك بالله عز وجل، ولا يكون الشخص ساحرًا حتى يشرك بربه.

الثانية: السحر يدخل في الشرك من وجوه:

أ- ما فيه من استخدام الشياطين والتعلق بهم وربما تقرب إليهم الساحر بشيء من حق الله تعالى من سجود أو ذبح أو نذر ليحققوا مقصوده.

ب- ما يفعله بعض السحرة أو يطلبه ممن يأتي إليه من امتهان القرآن أو غيره من المعظم شرعًا طاعة للشياطين وذلك كفر بالله العظيم.

ج- ما فيه من دعوى علم الغيب ودعوى مشاركة الله تعالى في علم استأثر به وسلوك الطرق المفضية إلى ذلك.

د- ما فيه من التصرفات المحرمة والأفعال المنكرة كالقتل والتفريق بين المتحابين والسعي في تغيير العقول وذلك من أفظع المحرمات وأعظم شعب الشرك ووسائله.

الثالثة: السحر:

لغةً: ما خفي مأخذه، ولطف سببه ومنه الصرف والخداع؛ لأن أصله صرف الشيء عن حقيقته إلى غيره، ويطلق على إخراج الباطل في صورة الحق لقوله تعالى: ﴿ سَحَرُوٓاْ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [الأعراف: ١١٦]، ومن معنى قوله ﷺ : «**إنّ من البيان لسحرًا**».

واصطلاحًا: هو عزائم ورقى وعقد تؤثر في القلوب والأبدان، ويقتل ويفرق بين المرء وزوجه فيأخذ أحد الزوجين عن صاحبه، قال تعالى: ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ ۝ ﴾ [الفلق: ٤].

الرابعة: للسحر حقيقة وذلك أن الله تعالى لمَّا أثبت له ضررًا بإذنه الكوني القدري وأمر بالاستعاذة من أهله دلَّ على أن له حقيقة مع قوله تعالى: ﴿ وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ ﴾ [الأعراف: ١١٦]، فإن النفاثات هي النفوس والأرواح الشريرة.

قال القرافي – رحمه الله – : وكان السحر معلومًا للصحابة – رضي الله عنهم – وكانوا مجمعين على أن له حقيقة قبل ظهور القدرية.

وقال النووي – رحمه الله-: «والصحيح أنه له حقيقة وبه قطع الجمهور وعليه عامة العلماء ويدل عليه الكتاب والسنة الصحيحة المشهورة». [روضة الطالبين ٩/٣٤٦].

الخامسة: اعلم أن السحرة إذا أرادوا عمل السحر عقدوا الخيوط، فإذا تكيفت نفس الساحر بالخبث والشر الذي يريده بالمسحور ويستعين عليه بالأرواح الخبيثة نفث في تلك العقد وهو النفخ مع الريق فيخرج من نفثه الخبيث نفس ممازج للشر والأذى مقارن للريق الممازج لذلك،

ويتساعد مع الروح الشيطاني فيحصل به أذى للمسحور بإذن الله الكوني القدري.

السادسة: دلّت نصوص كثيرة على كفر الساحر ومن عَلّم السحر من تعلمه منها:

١- قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] ففي ذلك بيان أن علة كفر الشياطين هي السحر الذي يعلّمونه للناس، ولم يتعاطاه سليمان عليه السلام لأن السحر كفر والأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يتعاطون الكفر لعصمتهم من كبائر الذنوب فإن ارتكاب الكبائر طعن في منصب النبوة والرسالة لأنه يناقض ما بعثوا من أجله.

٢- قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ﴾ [البقرة: ١٠٢] أي ينصحان من أراد أن يتعلمه أن لا يتعلمه لأنه كفر فدل على أن تعلم السحر كفر، وأما هما فيعلمانه ابتلاءً من الله للناس وامتحانًا.

٣- قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾ [البقرة: ١٠٢] وهو الحظ والنصيب في الآخرة من الثواب، والذي لا نصيب له في الآخرة من الثواب هو الكافر؛ لأن المؤمن له نصيب بحسب إيمانه ومن معه مثاقيل الذر من الإيمان فله نصيب في الآخرة بحسبه فإن الإيمان سبب لرحمة الله تعالى فمن معه من الإيمان شيء فهو مرحوم ولو بعد حين فسيدخل الجنة وإن عذب فإن الجنة لا تحرم إلاّ على الكفّار قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾ [المائدة: ٧٢] فدلّ ذلك على كفر الساحر وحبوط عمله بالسحر.

٤- قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ ﴾ [يونس: ٧٧] وقوله: ﴿ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ﴾ [طه: ٦٩] فنفي الفلاح عن الساحر دليل على كفره؛ لأن الذي لا يفلح أبدًا هو الكافر، أما المؤمن فإنه يفلح بحسب إيمانه ولابد.

٥- قوله تعالى: ﴿ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [يونس: ٨١] وذلك لأنه استعانة بغير الله في مضادة الله تعالى فهو من عموم قوله تعالى: ﴿ سَنُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ بِمَآ أَشْرَكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا ﴾ [آل عمران: ١٥١] فأرعبوا وهزموا بسبب شركهم وهكذا السحرة لهم نصيب من ذلك فدل على شركهم وفي الآية دلالة على أن الساحر مفسد في الأرض، يفسد العقائد بتضليلها، والأخلاق بانحرافها، والأموال بأكلها بالباطل، والأنفس بإهلاكها، والأعراض بتدنيسها، فهو شر على نفسه وعلى المجتمع الذي يوجد فيه بكل حال، ولهذا شرع الله الاستعاذة به من شره.

٦- قوله ﷺ : «**من أتى كاهنًا أو عرَّافًا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد**» والساحر كالعرّاف والكاهن فإنه يدّعي علم الغيب، فإذا كان هذا حال السائل فكيف بالمسؤول ونحوه.

السابعة: من مظاهر ضعف الإيمان بالله ونقص التوكل عليه أن ترى جموعًا غفيرة من أهل الإسلام قد ازدحمت على أبواب بيوت تربع فيها أناس من جهلة المسلمين أو شياطين الإنس والجن من السحرة والكهان والمشعوذين ونحوهم من الدجالين المخرفين تطلب العافية بواسطتهم من حل السحر ونحوه.

الثامنة: السحر منه:

أ- ما يكون كفرًا مخرجًا من الملة، وهو من ضروب الردة والإلحاد

والزندقة، حيث يستعين الساحر بشياطين الجن بأنواع من الخضوع لهم في مطالبهم الشركية من ذبح أو دعاء أو غير ذلك، وقد يطلب ذلك من الناس إرضاءً للشياطين.

ب- من السحر ما هو وسيلة إلى الكفر، وذلك كاستعمال العقد والنفث فيها وأنواع من الأدوية دون استعانة بالشياطين أو تقرّب إلى غير الله بشيء من حقه، فهذا إن صح واقعًا فليس كفرًا بل هو وسيلة إليه، ولكن الغالب أن السحر لا يكون إلا بعبادة الشياطين والكفر بالله عز وجل، ولذا ثبت عن خمسة من الصحابة -رضي الله عنهم - قتل الساحر بكل حال ترجيحًا لجانب الردة والزندقة وعملاً بالنصوص الصحيحة، فتعلم السحر وتعليمه حرام وكبيرة من كبائر الذنوب بإجماع المسلمين وطريق إلى الشرك والكفر - عند بعض أهل العلم - وكفر عند المحققين منهم.

التاسعة: حكمُ الساحر القتل بالسيف لقوله ﷺ : «**حدُّ الساحر ضربة بالسيف**». رواه الترمذي. وقد كتب عمر ﷺ : أنِ اقتلوا كل ساحر وساحرة. وقد صحّ أن أم المؤمنين حفصة أمرت بقتل جارية سحرتها فقُتِلت. رواه الإمام مالك بإسناد صحيح وصح كذلك عن جندب ﷺ .

العاشرة: المشهور من مذهب الإمام أحمد رحمه الله أن الساحر يُقتل من غير استتابة، وبه قال مالك رحمه الله وهو المأثور عن الصحابة ﷺ ، فإنهم لم يستتيبوا السحرة الذين قتلوهم، فتوبته إن صحّت تنفعه فيما بينه وبين الله تعالى ولكن لا تعفيه من الحدِّ وهو القتل بضربه بالسيف، معاملةً له معاملة الزنديق والمستهزئ بالله وكتابه ورسوله ونحوهم.

❁❁❁

٢٥- باب بيان شيء من أنواع السحر

قال أحمد: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا عوف، عن حيّان بن العلاء، حدثنا قَطَن بن قَبيصة، عن أبيه أنه سمع رسولَ الله ﷺ قال: «**إن العيافةَ و الطَّرقَ والطِّيَرَةَ من الجبت**» .

قال عوف: العيافة: زجر الطير، والطَّرقُ: الخطُّ يُخطُّ بالأرض.

والجبتُ قال الحسن: رَنَّةُ الشيطان. إسناده جيد. ولأبي داود والنسائي وابن حبان في صحيحه المسند منه.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما — قال: قال رسول الله ﷺ : «**من اقتبس شعبةً من النجوم فقد اقتبس شعبةً من السحر، زاد ما زاد**». رواه أبو داود وإسناده صحيح.

وللنسائي من حديث أبي هريرة: «**من عَقَد عُقدةً ثم نفث فيها فقد سَحَرَ، ومن سَحَرَ فقد أشرك، ومن تعلَّق شيئًا وُكِل إليه**».

وعن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: «**ألاَ هل أُنبئكم ما العَضْةُ؟ هي النميمة، القالة بين الناس**» . رواه مسلم.

ولهما عن ابن عمر — رضي الله عنهما — أن رسول الله ﷺ قال: «**إن من البيان لسحرًا**» .

الفوائد على الباب:

الأولى: ذكر الشيخ — رحمه الله — في هذا الباب أشياء يكثر

وقوعها وخفاؤها، حتى اعتقد كثير من الناس أن من صدرت عنه هذه الأمور من أولياء الله، وعدّوها من كرامات الأولياء، وليس كل من جرى على يديه شيء من الخوارق يكون وليًا لله، وإنما يُعرف ولي الله باتِّباعه للشرع، واستقامته على السنة ظاهرًا وباطنًا، فإن العادة تنخرق بإذن الله الكوني القدري بفعل الساحر والمشعوذ وخبر المنجم والكاهن بشيء من الغيب بما يخبره به الشياطين المسترقون للسمع، أو ما يقوله ظنًا فيصادف قدرًا ماضيًا.

الثانية: يُطلق السحر في اللغة على أنواع كثيرة، منها ما يكون من جهة المقال، ومنها ما يكون من جهة الفعل، ومنها ما يكون من جهة الاعتقادات.

الثالثة: ذكر الشيخ – رحمه الله – في هذا الباب أنواعًا أطلق عليها أنها سحر إما لكونها كفر فهي مثل السحر، أو لأن الشارع أطلق عليها اسم السحر، أو لخفاء تأثيرها على الناس فهي تشبه السحر في خفائه، وتأثيرها الخفي وتشاركه في المعنى اللغوي، وهي:

النوع الأول: التنجيم: وهو الاستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية كالذين يقولون إذا طلع النجم الفلاني يحصل مرض أو موت في الناس، أو يحصل مطر وخصب، أو يحصل بطلوع النجم الفلاني غلاء في الأسعار.

فهذا كله سحر لقوله ﷺ : «**من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر، زاد ما زاد**» .

فالمنجمون على هذا النحو سحرة وكفرة؛ لأن المنجم يدّعي علم الغيب بواسطة ما يزعم من الأحوال الفلكية من رخص وخصب أو

غلاء وجدب وكل ذلك كفر؛ لأنه تكذيب لله القائل: ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [النمل: ٦٥]، ولأنه يدّعي مشاركة الله في شيء من خصائصه وهو علم الغيب فالمنجم ساحر وكافر خارج من الملة، بل هو من كبار الطواغيت.

النوع الثاني: النفث في الخيوط وعقدها: كما قال تعالى: ﴿ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِي ٱلْعُقَدِ ۝ ﴾ [الفلق: ٤] فعقد الخيوط والنفث فيها مع قراءة وذكر أسماء الشياطين والتعوذات بهم من أعظم أنواع السحر وهو كفر صريح مخرج من الملة، وإن خلا من الاستعانة بالشياطين والتقرب إليهم فهو وسيلة إلى ذلك وتشبه بهم، والوسائل لها أحكام المقاصد.

النوع الثالث: البيان: الذي يراد به نصرة الباطل وصد الناس عن الحق وهذا داخل في قوله ﷺ : «**إن من البيان لسحرا**» فالمذموم من البيان ما كان فيه تلبيس على الناس وتزيين الباطل في عقولهم وقلوبهم وصرف لهم عن الحق وصدٌّ عنه كما عليه دعاة البدع من أهل الخرافة والتصوف والفلسفة الذين يضادون ما جاءت به الرسل، ويسعون في نشر الباطل وصرف الناس عن الحق، فهذا نوع من السحر منه ما هو كفر ومنه ما هو دون ذلك بحسب مضمونه ومخالفته للشرع.

النوع الرابع: النميمة: وهي نقل الكلام بين الناس على جهة الإفساد، فإن النمّام يفرِّق بين الناس بكلام يوقع بينهم العداوة والبغضاء ويتسبب في القطيعة وربما أشعل الحرب بينهم، وفرّق بين الرجل وزوجه، والوالد وولده، والأخ وأخيه، وبين العالم وطلابه، وربما فرق بين العامة، وأحدث في المجتمع فتنة وشرًا فهذا فساد وشر وهو من

جنس السحر وعمل السحرة؛ لأنهم كما قال تعالى: ﴿ **فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ** ﴾ [البقرة: ١٠٢].

فالنمَّام هكذا يفرق بين الأحباب ويشعل الحرب بين الأصحاب ولهذا قال ﷺ : «**ألا هل أنبئكم ما العضة؟ - يعني السحر - هو النميمة القالة بين الناس**»، وقال ﷺ : «**لا يدخل الجنة نمّام**» فالنميمة تؤثر مثل تأثير عمل السحر، وإن كانت ليست كفرًا ولكنها من كبائر الذنوب.

الرابعة: من أخلاق الساحر التي تؤهله لتعلّم السحر:

١- عداوة الدين والاستهزاء به وهجر مواضع العبادة إلا للإفساد والتشويش فيها وتدنيس ما أمكن مما هو محترم شرعًا.

٢- الاستعداد التام لارتكاب الفواحش وأنواع المعاصي، والانغماس الكلي في الفجور والإباحية طاعةً للشياطين إذا كان لا يحصل مقصوده منهم إلا بذلك.

٣- أن يكون مثالاً للقذارة الحسية والمعنوية كما تشهد بذلك أحوال السحرة حتى يوافق الشياطين في طباعها وأخلاقها، ويتحلى بالخضوع التام لها دون قيد أو شرط.

٤- العزلة والانطواء عن الناس إلا في حال القيام بتنفيذ السحر.

٥- الاعتقاد الراسخ بقوة الشيطان وأعوانه ومقدرتهم على ما يريدون والخضوع التام لهم وتنفيذ مطالبهم دون قيد أو شرط.

٦- أن يكون قابلاً للتخلق بالكذب والنفاق والمراوغة والبعد عن التحلي بكل ما هو محمود طبعًا وشرعًا.

٧- أن يكون جَلْدًا عنيدًا لا يتزعزع عن اعتقاده الضالّ مهما واجه

من أصناف التعذيب وسبل الموت، وكذلك عند رؤية الشيطان وجنده بصورهم المفزعة.

٨- أن يهب حياته وماله وذرّيته للشيطان.

الخامسة: العيافة المذمومة زجر الطير - أي تغييره من وكره أو مكانه - للتشاؤم أو التفاؤل بالجهة التي يذهب إليها، أما زجر الطير لحاجة لا بأس بذلك، ما لم يكن الشخص في الحرم أو حال إحرام.

السادسة: إنما كانت العيافة من السحر لأنها استنادٌ على أمرٍ خفي ليس بيّنًا.

السابعة: بعض هذه الأشياء المذكورة في الباب تسمى سحرًا من جهة كونها تضر وتؤذي وإن لم تكن سحرًا من جهة المعنى والحقيقة؛ لأنها تعمل عمل السحر في الإفساد، ولهذا يطلق عليها سحرٌ لما فيها من الشر والإفساد والتأثير الخفي.

الثامنة: وبعض هذه الأشياء توصف بأنها سحر لأنها تشاركه في المعنى اللغوي، حيث إنها تؤثر على النفوس تأثيرًا خفيًا في الواقع وحقيقة الأمر كالبيان، أو من جهة التوهم كالطيرة والعيافة والقول بتأثير النجوم، أو من جهة التشبه والمصادفة كالعقد والنفث.

التاسعة: التطيّر هو التشاؤم بمرئي أو بمسموع، وقيل: هو التشاؤم بمعلوم مرئيًا كان أو مسموعًا، زمانًا كان أو مكانًا أو شخصًا، وإنما أضيفت إلى الطير لأن غالب التشاؤم عند العرب كان بالطير، وهي استناد على أمر خفي، ولهذا كانت من السحر وفيها جعل ما ليس سببًا في المقصود - لا شرعًا ولا قدرًا - سببًا له.

العاشرة: الخط المنهي عنه ما كان على سبيل السحر والكهانة وهي

من وحي الشيطان لأنهم يستعملونه في السحر ويتوصلون إليه، وتفعله النساء غالبًا، والله أعلم بكيفيته، أما خط الأرض للمصالح كسترة الصلاة، وإيضاح حدود الأملاك فليس من الباب.

الحادية عشرة: التشاؤم ينكد العيش، ومبناه على سوء الظن بالله وهو من خصال الجاهلية ووساوس الشيطان، فالواجب على العاقل طرحه وعدم الالتفات إلى ما يقع في النفس منه، وعليه الضراعة إلى الله تعالى بطلب السلامة والحرص على ما ينفع والسعي فيه، عملاً بسنة النبي ﷺ حيث كان يعجبه التفاؤل، ولقوله ﷺ : «**احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز..**» إلخ.

الثانية عشرة: تعلم علم النجوم وهو الاستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية، كالاستدلال باقتران كوكبين أو القمر بإحدى الكواكب على سعادة أو نحوس أو نحو ذلك من السحر؛ لأن الحوادث الأرضية من الله تعالى ولا علاقة للنجوم فيها، فهي لا تؤثر سلبًا ولا إيجابًا، وإنما كان من السحر لأنه استدلال بأمور خفية لا علاقة لها بالمقصود.

الثالثة عشرة: علم النجوم من السحر، وهو ما يعتقده المنجمون وأتباعهم في النجوم من التأثير فإن ذلك شيء باطل، كما أن تأثير السحر بنفسه دون إذن الله الكوني القدري باطل.

الرابعة عشرة: في قوله ﷺ : «**ومن سحر فقد أشرك**» نصٌّ على أن الساحر مشرك، وذلك لأن السحر لا يتأتى بدون الشرك، وإنما يتوصل إليه بالطرق الشيطانية الشركية.

الخامسة عشرة: قوله ﷺ : «**من تعلّق شيئًا وُكل إليه**» فيه الحث على

التعلق بالله جل وعلا في جميع الأمور حتى تتيسر، فإن من تعلق بالله وتوكل عليه كفاه، وأما من تعلّق بالخلق كالسحرة والقبور والأسباب فإن الله يكِلهم إلى من تعلقوا به، ومن وكل إلى الخلق وُكِل إلى ضعف وعجز فكان عاقبة أمره خسرًا، وأعظم ذلك خسارة الدين مع ما يحصل من ذهاب العزة والكرامة في الدنيا، والذلة والعبودية لشرار الخلق.

السادسة عشرة: من عقد ثم نفث من أجل السحر فهذا هو الذي يصدق عليه أنه سحر لقوله تعالى: ﴿ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ ﴿٤﴾﴾ [الفلق: ٤]، أما إذا عقد ثم نفث لأجل أن تشتد العقدة فليس من ذلك.

السابعة عشرة: النميمة من كبائر الذنوب ومن السحر لما يحصل فيها من التفريق بين الناس وقطع الصلات وقلب المودة عداوةً، ولما ينشأ عنها من التفريق بين المتحابين والفساد في المجتمع، وهي من أسباب عذاب القبر لقوله ﷺ في صاحبي القبر: «**أما أحدهما فكان يمشي بالنميمة**» ومن موجبات الحرمان من دخول الجنة لقوله ﷺ : «**لا يدخل الجنة قتات**» أي: نمام.

الثامنة عشرة: البيان المذموم والموصوف بأنه من السحر ما كان فيه ردٌّ للحق وصرف الناس عنه وتزيين للباطل وإغراء به؛ لما يحصل به من إفساد الناس وإلحاق الضرر بهم.



٢٦- باب ما جاء في الكهان ونحوهم

روى مسلم في صحيحه عن بعض أزواج النبي ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**من أتى عرَّافًا سأله عن شيء فصدَّقه، لم تُقْبَل له صلاةٌ أربعين يومًا**» .

وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**من أتى كاهنًا فصدّقه بما يقول فقد كفر بما أُنزل على محمد ﷺ**» . رواه أبو داود.

وللأربعة، والحاكم وقال: صحيح على شرطهما عن النبي ﷺ : «**مَنْ أتى عرَّافًا أو كاهنًا فصدَّقه بما يقولُ فقد كَفَر بما أُنزلَ على محمد ﷺ**» .

ولأبي يعلى بسندٍ جيد عن ابن مسعود مثله موقوفًا.

وعن عمران بن حُصَين مرفوعًا: «**ليس منا من تَطَّير أو تُطيِّر له، أو تكَهَّنَ أو تُكُهِّنَ له، أو سَحَرَ أو سُحِرَ له، و من أتى كاهنًا فصدَّقه بما يقول فقد كَفَر بما أُنزل على محمد ﷺ**» رواه البزّار بإسناد جيد، ورواه الطبراني في الأوسط بإسناد حسن من حديث ابن عباس دون قوله: «**ومن أتى..**» إلى آخره.

قال البغوي: العرَّافُ: الذي يدَّعي معرفة الأمور بمقدمات يُستدلُّ بها على المسروق ومكان الضالَّة ونحو ذلك. وقيل: هو الكاهن. والكاهن: هو الذي يخبر عن المغيبات في المستقبل. وقيل: الذي يخبرُ عمّا في الضمير.

وقال أبو العباس ابن تيمية: العرَّافُ اسمٌ للكاهن والمنجِّم والرمّال

ونحوهم، ممن يتكلّم في معرفة الأمور بهذه الطرق.

وقال ابن عباس في قوم يكتبون «**أبا جاد**» وينظرون في النجوم: ما أرى من فعل ذلك له عند الله من خلاق.

الفوائد على الباب:

الأولى: لما ذكر المؤلف -رحمه الله - السحر وأنواعه ذكر أحكام الكهان ونحوهم لمشابهتهم السَحَرة وأراد بيان ما جاء بشأنهم من الزجر عن تعاطي الكهانة والتغليظ الأكيد والوعيد الشديد.

الثانية: من ادّعى مشاركة الله تعالى في علم الغيب بأي طريقة من الطرق كهانة أو عرافة أو سحرًا أو غيرها أو صدّق ذلك فقد كفر كفرًا كبيرًا؛ لأنه جعل نفسه شريكًا لله تعالى فيما هو من خصائصه، فإن الله تعالى هو المتفرد بعلم الغيب، وقد كذب مدعي ذلك على الله ورسوله وقد كذب من صدق من ادّعى علم الغيب.

الثالثة: الكهان هم الذين يتعاطون الخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان ويدّعون معرفة الأسرار بمقدمات يزعمونها، أو يأخذونها عن مسترقي السمع فكل له طريقة يدعي بها معرفة الغيب ويوهم بها الناس:

أ- فمنهم من يتلقى عن الشياطين مسترقة السمع.

ب- ومنهم من يقول خبرًا من تلقاء نفسه، وقد يوافق قدرًا ماضيًا فيتحقق ما زعم.

ج- ومن الكهان من له رِئِيٌّ من الجن [أي صاحب] يخبره ببعض أسرار الناس، وحكمهم أنهم كفار لادعائهم علم الغيب، ولما يفعلونه

من الاستعانة بالشياطين والتقرب إليهم بما يطلبون منهم يجب قتلهم والقضاء عليهم وتعزيرهم وتكذيبهم وعدم سؤالهم.

الرابعة: كثير من الكهانة المتعلقة بالشياطين لا تخلو من الشرك، والتقرب إلى من تتخذ وسائط إليه من الشركاء من الجن ونحوهم يستعان بها في دعوى علم الغيب فهي شركٌ من جهتين: دعوى علم الغيب، والتقرب إلى غير الله بشيء من حق الله تعالى من دعاء أو نذر أو سجود وغير ذلك.

الخامسة: إبعاد الشارع للخلق عن الخرافات المفسدة للأديان والعقول.

السادسة: فرق بعض أهل العلم بين العراف والكاهن خصوا العرّاف بمن يزعم أنه يعرف الأمور بمقدمات وأسباب يستدل بها على مواقعها من كلام من يسأله أو فعله أو حاله، كالذي يدّعي معرفة المسروق ومكان الضالة فهو الذي يخبر عن الواقع كالمسروق وسارقه، والضالة ومكانها، أما الكاهن فهو الذي يزعم أن له تابعًا من الجن يلقي إليه الأخبار.

السابعة: «**من أتى عرّافًا فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة.. إلخ**» فيه دلالة على أن السؤال المجرد لا يجوز؛ لأن فيه رفعًا من شأنهم ووسيلة إلى تصديقهم وتعظيمًا لقدرهم ولشعوذتهم، فينبغي تناسيهم لقوله ﷺ : «**ليسوا بشيء، لا تأتوهم**» . رواه مسلم. فنهى ﷺ عن إتيانهم احتقارًا لهم وإعراضًا عنهم وإماتة لهم ولشأنهم.

الثامنة: في قوله ﷺ : «**من أتى عرّافًا أو كاهنًا فصدّقه**» دلالة على أن إتيانهم لا يجوز، وأن تصديقهم في ادعاء علم الغيب كفر؛ لأن علم

الغيب لله وحده وهم ليسوا رسلاً، وكذلك الكاهن كافر إذا ادعى علم الغيب، ومن صدّقه فهو كافر؛ لأنه لم يؤمن بقوله تعالى: ﴿ **قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ** ﴾ [النمل: ٦٥]، فظاهر قوله ﷺ : «**من أتى عرّافًا أو كاهنًا فصدَّقه بما يقول فقد كفر..**» إلخ أنه يكفر متى اعتقد صدقه بأي وجه كان.

التاسعة: قوله ﷺ : «**لم تقبل له صلاة أربعين يومًا**» ظاهره أن الوعيد مترتب على مجيئه وسؤاله سواء صدقه أو شك في خبره، فإن في بعض روايات الحديث: «**من أتى عرّافًا فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة**»، والأصل في نفي القبول نفي الصحة إلا بدليل، وإذا لم تكن صحيحة لم تكن مجزئة، أي لا ثواب له فيها لاقترانها بالمعصية وإن كانت مجزئة لسقوط الفرض عنه في الدنيا لوجود شروطها وأركانها فإنه لا تلزمه الإعادة إجماعًا.

العاشرة: روى البزار بإسناد على شرط مسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**من أتى كاهنًا أو ساحرًا فصدّقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد**» وهو يدل على كفر الكاهن والساحر والمصدق لهما في ذلك لأنهما يدعيان علم الغيب وذلك كفر والمصدق لهما اعتقد قولهما ورضي به وذلك كفر.

الحادية عشرة: عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**من أتى كاهنًا فصدّقه بما يقول فقد كفر بما أُنزل على محمد**» وعند أحمد والترمذي: «**من أتى كاهنًا فصدّقه بما يقول، أو أتى امرأة حائضًا، أو امرأة في دبرها فقد برئ مما أُنزل على محمد ﷺ**» .

الثانية عشرة: في الطبراني عن واثلة بن الأسقع مرفوعًا: «**من أتى**

كاهنًا فسأله عن شيء حجبت عنه التوبة أربعين ليلة، فإن صدقه بما قال كفر».

الرابعة عشرة: الأحاديث التي فيها الكفر مقيدة بتصديقه والأحاديث التي ذكر الوعيد بعدم قبول الصلاة ليس فيها ذكر تصديقه وظاهر الحديث أنه يكفر متى اعتقد صدقه بأي وجه كان، وهل الكفر في هذا الموضع:

أ- كفر دون كفر فلا ينقل عن الملة؟.

ب- أو يتوقف فيه كما هو أشهر الروايتين عن أحمد؟

ج- أو هو أكبر؟

الصواب أنه من الكفر الأكبر، فالذي يصدّق العراف أو الكاهن يكفر بما أنزل على محمد بل هو غير مؤمن به، وهو راض بالكهانة وهي كفر لما فيها من ادّعاء الغيب، والمصدق للعراف والكاهن يعتقد علمهما بالغيب ورضي به فهو من الإيمان بالطاغوت، وقد أمرنا الله بالكفر بالطاغوت.

الخامسة عشرة: حديث «**ليس منا من تَطيّر** ..» إلخ فيه أن كل من فعل هذه الأمور أو عُملت له فقد برئ منه رسول الله ﷺ لكونها إما شركًا كالطيرة، أو كفرًا كالكهانة والسحر، فمن فعل ذلك أو فُعلت له ورضي بها فهو كالفاعل؛ لقبوله الباطل واتباعه، وهذا الحديث من نصوص الوعيد تُمَر كما جاءت فإنها أبلغ في الزجر.



٢٧- باب ما جاء في النشرة

عن جابر أن رسول الله ﷺ سُئل عن النُّشْرة فقال: «**هي من عمل الشيطان**» رواه أحمد بسند جيد، وأبو داود وقال: سُئل أحمدُ عنها فقال: ابنُ مسعود يَكْرَهُ هذا كله.

وفي البخاري عن قتادة قلت لابن المسيِّب: رجلٌ به طِبٌّ أو يُؤخَّذُ عن امرأته، أَيُحَلُّ عنه، أو يُنَشَّرُ؟ قال: لا بأسَ به، إنما يريدون به الإصلاح، فأما ما ينفعُ فلم يُنْهَ عنه. انتهى.

ورُوي عن الحسن أنه قال: لا يَحُلُّ السِّحر إلا ساحر.

قال ابن القيم: «النُّشرة حَلُّ السحر عن المسحور، وهي نوعان:

أحدهما: حلٌ بسحرٍ مثله، وهو الذي مِنْ عمل الشيطان، وعليه يُحمَلُ قولُ الحسن، فيتقرّب الناشر والمنتشرُ إلى الشيطان بما يحبّ، فيبطُلُ عملُه عن المسحور. والثاني: النُّشْرة بالرُّقية والتعوّذات والأدوية والدعوات المباحة، فهذا جائز» .

الفوائد على الباب:

الأولى: النشرة هي حلّ السحر عن المسحور.

الثانية: حلّ السحر عن المسحور يكون بأحد أمرين:

الأول: حلّه بالرقى الشرعية والأدوية المباحة وهذا لا بأس به؛ لأنه

مما يراد به الإصلاح وهو مما ينفع.

الثاني: حلّ بسحر مثله، والراجح المنع من ذلك لما يأتي:

أ- أنه تعاطي لما حرم الله تعالى من الأسباب.

ب- أن فيه ترويجًا لصنعة السحرة وتشجيعًا لأهلها.

ج- أن فك السحر لا يكون غالبًا إلا بالاستعانة بالشياطين وعبادهم من دون الله ،حيث يتقرب الناشر والمنتشر إلى الشيطان ليبطل عمله وهذا عبودية لغير الله ورضىً بالشرك بالله تعالى، وهذا ينافي التوحيد ويضاده بالكلية.

الثالثة: قوله ﷺ لما سُئل عن النشرة - : «**هي من عمل الشيطان**» يعني المعروفة في الجاهلية التي هي حلّ السحر عن المسحور بسحر مثله.

الرابعة: من النشرة الجائزة التي استعملها العلماء ونفع الله بها:

أ- قراءة سورة الفاتحة عدة مرات، وكذلك آية الكرسي، وآيات السحر التي في سور الأعراف ويونس وطه والصافات، وكذا قراءة المعوذتين والكافرون، وينفث مع القراءة على المريض المسحور وعلى زوجته وأولاده إن كانوا معه.

ب- أخذ ورقات من شجر السدر الأخضر وتدق وتجعل في ماء ثم تقرأ عليه الآيات السابقة فيشرب منه المسحور ما تيسر ثلاث مرات أو أكثر ثم يغتسل بالباقي فيزول عنه السحر بإذن الله تعالى، فهذا معروف بالتجربة وليس فيه مخالفة للشرع.



٢٨- باب ما جاء في التطير

وقول الله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمۡ عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ١٣١]. وقوله: ﴿ قَالُواْ طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۡ ﴾ [يس: ١٩]. الآية.

عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**لا عدوى، ولا طِيَرة، ولا هامةَ، ولا صَفَرَ**». أخرجاه. زاد مسلم: «**ولا نوء، ولا غُول**».

ولهما عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا عدوى، ولا طِيَرة، ويعجبني الفألُ**». قالوا: وما الفأل؟ قال: «**الكلمةُ الطيبة**».

ولأبي داود بسند صحيح عن عُقبة بن عامر قال: ذُكرتِ الطِّيَرةُ عند رسول الله ﷺ فقال: «**أحسَنها الفألُ، ولا تَرُدُّ مُسلمًا، فإذا رأى أحدُكم ما يكره فليقل: اللهمّ لا يأتي بالحسنات إلا أنت، ولا يدفعُ السيئاتِ إلا أنت، ولا حول ولا قوةَ إلا بك**».

وله من حديث ابن مسعود مرفوعًا: «**الطيرةُ شرك، الطيرة شرك، وما منا إلاّ.. ولكن الله يذهبه بالتوكل**» رواه أبو داود والترمذي وصححه وجعل آخره من قول ابن مسعود.

ولأحمد من حديث عبد الله بن عمرو: «**مَنْ ردَّتهُ الطيرةُ عن حاجته فقد أشرك**». قالوا: فما كفّارة ذلك؟ قال: «**أن تقول: اللهم لا خيرَ إلا خيرُك، ولا طيرَ إلا طيرُك ولا إله غيرُك**».

وله من حديث الفضل بن العباس: «**إنما الطيرةُ ما أمضاكَ أو ردَّكَ**».

الفوائد على الباب:

الأولى: التطيّر لغة: مصدر تَطَيَّرُ يَتَطَيَّرُ تَطَيُّرًا مأخوذ من الطير، وأصله معرفة أو تحري الخير أو الشر بدلالة الطير، وهو التشاؤم بالطير.

الثانية: التطيّر شرعًا: التشاؤم بالمكروه من مسموع أو مرئي أو معلوم أو زمان أو مكان أو شخص، فالتطيّر هو التشاؤم أو التفاؤل بحركة الطير من السوانح والبوارح والنطيح والقعيد، أو بغير الطير من الحوادث، أو الأشخاص ونحو ذلك مما يمضي أو يرد عن المقصود من سفر أو تجارة أو خطبة ونحو ذلك من الحاجات لتوهمه تأثيرها فيها.

الثالثة: كانت الطيرة تصدّ أهل الجاهلية عن حاجاتهم ومقاصدهم لاعتقادهم أنها أسباب أو علامات على الضرر أو النفع فنفاها الشرع وأبطلها وأخبر أنها لا تأثير لها في جلب نفع أو دفع ضر، فالطيرة من خصال أهل الجاهلية وأئمة الكفر من آل فرعون وضلاّل أهل الكتاب والمشركين وأشباههم، قال تعالى: ﴿ **وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ** ﴾ [الأعراف: ١٣١]، وقال تعالى عن قوم صالح: ﴿ **قَالُواْ ٱطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ ۚ قَالَ طَٰٓئِرُكُمْ عِندَ ٱللَّهِ ۖ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ** ﴿٤٧﴾ ﴾ [النمل: ٤٧] ومن تشبه بقوم فهو منهم وحُشر معهم، وفي ذلك أبلغ الزجر عن الطيرة وأهلها.

الرابعة: لما كانت الطيرة من الشرك الأصغر المنافي لكمال التوحيد الواجب أو من الشرك الأكبر المناقض له بحسب ما يقوم بقلب المتطير، ذكرها الشيخ رحمه الله في «**كتاب التوحيد**» تحذيرًا منها؛ لكونها من إلقاء الشيطان ووساوسه.

الخامسة: الطيرة قسمان:

الأول: أن يعتقد أن ما تَطَيَّر به يستقل في جلب النفع، أو دفع الضر، وأنها تفعل بذاتها فهذا شرك في الربوبية لكونه اعتقد خالقًا مدبرًا مع الله تعالى، وشرك في الألوهية لأنه تعلق قلبه بغير الله خوفًا ورجاءً فيما لا يقدر عليه إلا الله.

الثاني: أن يعتقد أنها سبب للخير أو الشر أو علامة عليه والله هو الفاعل، فهذا من الشرك الأصغر؛ لأنه جعل ما ليس سببًا لا شرعًا ولا قدرا سببًا، وكذلك جعله علامة على ما يخاف أو يرجى من دون حجة شرعية أو حسية.

السادسة: حقيقة الطيرة هي أنه إذا عزم على فعل شيء من الأمور النافعة في الدين والدنيا فيرى أو يسمع ما يكره أثر في قلبه أحد أمرين:

الأول: الاستجابة لذلك العارض فيترك ما كان عازمًا عليه تطيرًا وينتهي عنه، فهذا يدل على تعلّق قلبه بذلك المكروه غاية التعلّق وخوفه من المخلوقين وتعلقه بأمور ليست أسبابًا وانقطاع قلبه من تعلقه بالله، وهذا من طرق الشرك وذرائعه.

الثاني: أن لا يستجيب لذلك الداعي ولكن يؤثر في قلبه حزنًا وهَمًّا وغَمًّا وإن كان دون الشرك إلا أنه شر وضرر على العبد لما يحدثه من ضعف القلب ووهن التوكل وربما أصابه مكروه فظنه منه فيقوى تطيره.

السابعة: من صفات المؤمنين الكُمَّل الذين يدخلون الجنة بلا حساب ولا عذاب ترك الطيرة وعدم الالتفات إليها توحيدًا لله تعالى في ربوبيته وإلهيته وإخلاصًا له في عبادته واعتمادًا عليه وثقةً به، واعتقادًا أنه لا يأتي بالحسنات إلا هو، ولا يدفع السيئات إلا هو، فلا إله غيره ولا

رب سواه، ولا مدبر معه ولا من دونه كما جاء في الصحيحين عن ابن عباس – رضي الله عنهما – وفيه: «**ولا يتطيرون**» وذلك لتحقيقهم التوحيد وبراءهم من الشرك والتنديد.

الثامنة: في قوله ﷺ : «**لا عدوى...**» إلخ المراد نفي مجاوزة العلة من صاحبها إلى غيره بدون إذن الله عز وجل الكوني القدري فلم ينفِ ﷺ سراية العلة وإنما نفى إضافة السراية إلى العلة على ما يعتقده أهل الجاهلية من أن العدوى تنتقل بنفسها وإنما المراد أن العدوى أو سراية العلة لا تكون إلا بإذن الله القدري الكوني فأخبر ﷺ أن ذلك إنما يكون بقضاء الله وقدره، والعبد مأمور باتقاء أسباب الشر الظاهرة إذا كان في عافية منها كما قال ﷺ : «**فر من المجذوم فرارك من الأسد**».

وقال أيضًا: «**لا يورد ممرض على مصح**»، وقال في الطاعون: «**إذا سمعتم به في أرض فلا تقدموا عليه**»، لأن هذه كلها أسبابٌ للمرض والتلف ظاهرة، وأما إذا ابتلي الإنسان بشيء من أهل هذه الآفات فليصبر وليتوكل على الله وليثق به ويحسن الظن به، ويباشر ما أوجبه الله عليه نحوه، وذلك جائز، وقد أخذ ﷺ بيد مجذوم فأدخلها معه في القصعة وقال: كل بسم الله، ثقة بالله وتوكلاً عليه.

التاسعة: قوله ﷺ : «**ولا طيرة**» الراجح أن المراد النفي وإبطال الطيرة التي كانت تعانيها الجاهلية، والنفي أبلغ من النهي؛ لأن النفي يدل على بطلان ذلك وعدم تأثيره، وفي صحيح مسلم عن معاوية بن الحكم السلمي ﷺ أنه قال لرسول الله ﷺ : ومنا أناس يتطيرون. قال: «**ذلك شيء يجده أحدكم في نفسه فلا يصدنكم**» .

فأخبر ﷺ أن تأذّيه وتشاؤمه بالطيرة إنما هو في نفسه وعقيدته لا في الواقع – أي المتطير به، فوهمه وخوفه وإشراكه هو الذي يصده لا ما رآه وسمعه، فأوضح ﷺ لأمته فساد الطيرة ليعلموا أن الله تعالى لم يجعلها علامة، ولا نصبها سببًا، وليس فيها دلالة على ما يخافونه ويحذرونه، لتطمئن قلوبهم إلى ربهم وتسكن نفوسهم إلى وحدانيته في ربوبيته وإلهيته وعبادته التي خُلقوا من أجلها وينالوا بتحقيقها سعادة الدارين، كل ذلك لقطع علائق الشرك الذي هو أعظم أسباب دخول النار.

العاشرة: الفأل الحسن لا يخل بعقيدة الإنسان ولا بعمله، وليس فيه تعلق القلب بغير الله بل فيه من المصلحة النشاط والسرور وتقوية النفوس على المطالب النافعة، وهو من باب حسن الظن بالله تعالى ولذلك استثني من الطيرة؛ لمضادته لها.

وصفته: أن يعزم العبد على أمر مشروع من زواج، أو عقد من العقود، أو حالة من الأحوال المهمة، ثم يرى في تلك الحال ما يسره، أو يسمع كلامًا يسره مثل: يا غانم، أو يا رابح، فيتفاءل ويزداد طمعه في حصول مقصوده وتيسيره، فهذا كله خير وآثاره خير.

الحادية عشرة: الفأل من الطيرة باعتبار أنه ليس سببًا في تحصيل المقصود ولا علامة عليه ولكنه استثني وأخرج منها في الحكم لأن مبناه على حسن الظن بالله تعالى ولموافقته الطبيعة الإنسانية، ولما فيه من النفع في تقوية الهمة في طلب المصلحة مع الاستبشار والسرور وانشراح الصدور ودفع الهم والحزن والعجز وهو لا يعتمد على الفأل.

الثانية عشرة: ليس في قوله ﷺ : «**إنْ يكن الشؤم ففي ثلاث...**» إلخ دلالة على جواز الطيرة، وإنما غايته الإخبار بأن الله تعالى قد يخلق من

هذه الأشياء أعيانًا مشؤومة على من قاربها وساكنها.

الثالثة عشرة: من رحمة الله تعالى بعباده أن دلّهم وهداهم إلى ما يخلصهم من الطيرة إذا وقعت في نفوسهم لدفع شرها وإزالة أثرها ومن ذلك:

١- الدعاء لقوله ﷺ «**اللهم لا يأتِ بالحسنات إلا أنت ولا يدفع السيئات إلا أنت، ولا حول ولا قوة إلا بك**»، وقوله ﷺ : «**اللهم لا خير إلا خيرك، ولا طير إلا طيرك، ولا إله غيرك**» .

٢- ترك الاسترسال مع الخواطر والتوهمات والوساوس التي يلقيها الشيطان في النفس من التخويف بالمكروه والوعيد بالشر قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧٥﴾ ﴾ [آل عمران: ١٧٥] وإذا كان هذا النهي عن خوف العدو المحقق المعلوم. فكيف بالتوهمات والخواطر التي لا أصل ولا وجود لها.

٣- تحقيق التوكل على الله سبحانه والمضي إلى الحاجة غير ملتفت لما وقع في نفسه أو يوسوس له به الشيطان الرجيم.



٢٩- باب ما جاء في التنجيم

قال البخاري في صحيحه: قال قتادة: «خلقَ الله هذه النجومَ لثلاث: زينةً للسماء، ورُجومًا للشياطين، وعلاماتٍ يُهتدى بها. فمن تأوَّل فيها غير ذلك أخطأ وأضاع نصيبَه، وتكلّف ما لا علمَ له» . انتهى.

وَكَرِهَ قتادة تعلّمَ منازلَ القمرِ. ولم يرخِّص ابن عيينة فيه. ذكره حربٌ عنهما. ورخّص في تعلُّم المنازل أحمد وإسحاق.

وعن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ : «**ثلاثةٌ لا يدخلون الجنة: مدمنُ الخمر، وقاطعُ الرحم، ومصدِّقٌ بالسحر**». رواه أحمد، وابن حبان في صحيحه.

الفوائد على الباب:

الأولى: التنجيم لغة: هو الحزر والحدس، أي: الظن والتخمين بما يعتقد المنجِّم في النجوم من تأثير.

واصطلاحًا: هو الاستدلال بالنجوم والأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية.

الثانية: لما كان التنجيم منه ما هو شرك أكبر ينافي التوحيد، ومنه ما هو شرك أصغر ينقص كماله الواجب، ومنه ما هو مباح ينتفع به أدخل المؤلف هذا الباب ليبيِّن ما يمنع منه و ما يشرع وليحذر من الممنوع لخطره وعظم ضرره لأنه إما ينافي التوحيد بالكلية أو ينقص كماله الواجب.

الثالثة: التنجيم نوعان:

أحدهما: علم التأثير: وهو الاستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الكونية وذلك مما ينافي التوحيد ويوقع في الشرك الأكبر لما فيه من نسبة الحوادث إلى غير محدثها وهو الله تعالى وما فيه من ادعاء مشاركة الله تعالى في علم الغيب وهو من أعظم خصائصه سبحانه، وهذا من التحكم على الغيب وتعاطي العلم الذي قد استأثر الله بعلمه.

وعن أبي موسى ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ : «**ثلاثة لا يدخلون الجنة: مدمن الخمر، وقاطع الرّحم، ومصدّق بالسِحر**» رواه أحمد وابن حبّان في صحيحه.

الثاني: علم التسيير: وهو ما يدرك بطريق المشاهدة والخبر الذي يعرف به الزوال وتعلم به جهة القبلة وغيرها ومواقيت الصيام والحج وآجال البيوع والعدد وإبان البذر وغرس الأشجار وقطع ما يحتاج إلى قطع وغيرها، فيهتدى به إلى ما ينفع ولا يُدعى به علم الغيب وهذا جائز أو واجب؛ لما يترتب عليه من المصالح الشرعية والدنيوية وقد ذكر الشيخ رحمه الله ذلك ليفرِّق بينه و بين تنجيم أهل الجاهلية.

الرابعة: قوله ﷺ : «**ثلاثة لا يدخلون الجنة..**» إلخ ونحوه من نصوص الوعيد التي هي أحسن ما قال فيها أهل العلم، الحق: إن كل عمل دون الشرك والكفر المخرج من الملة ومات عليه صاحبه من غير توبة فإنه يرجع فيه إلى مشيئة الله تعالى، فإن عذّبه فقد استوجب العذاب، وإن غفر له فبفضله ورحمته.

❁❁❁

٣٠- باب ما جاء في الاستسقاء بالأنواء

وقول الله تعالى: ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾ [الواقعة: ٨٢].

وعن أبي مالك الأشعري ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**أربعٌ في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهنّ: الفخرُ بالأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم والنياحة**». وقال: «**النائحة إذا لم تتب قبلَ موتها تُقام يومَ القيامة وعليها سربالٌ من قطران، ودرعٌ من جَرَب**». رواه مسلم.

ولهما عن زيد بن خالد ﷺ قال: صلّى لنا رسولُ الله ﷺ صلاة الصبح بالحُديبية على إثر سماء كانت من الليل، فلمَّا انصرف أقبل على الناس، فقال: «**هل تدرون ماذا قال ربُّكم؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «**قال أصبح من عبادي مؤمنٌ بي وكافر، فأما من قال مُطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمنٌ بي كافرٌ بالكوكب، وأما من قال: مُطرنا بنوءِ كذا وكذا فذلك كافرٌ بي مؤمنٌ بالكوكب**» .

ولهما من حديث ابن عباس معناه. وفيه: قال بعضهم: لقد صدق نوءُ كذا وكذا. فأنزل الله هذه الآية: ﴿ ۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ إلى قوله: ﴿ تُكَذِّبُونَ ﴾ [الواقعة: ٧٥-٨٢].

الفوائد على الباب:

الأولى: الاستسقاء هو: طلب السقيا؛ لأن مادة استفعل تدل على

طلب الفعل كالاستغفار طلب المغفرة، والاستهداء طلب الهداية، وقد تدل على المبالغة في الفعل مثل استكبر أي بلغ في الكبر غايته، والمراد هنا نسبة السقيا ومجيء المطر إلى الأنواء وهي النجوم، حال غروب واحد منها في المغرب وطلوع مقابله من جهة المشرق فينسبون المطر إليه يقولون سقينا بنوء كذا – أي بطلوعه – ، أو يقولون: لقد صدق نوء كذا و هو شرك أصغر وكفر أصغر لما فيه من نسبة النعمة إلى غير الله جل وعلا وجعل ما ليس سببًا في الشيء لا قدرًا ولا شرعًا سببًا وهو ما ينقص كمال التوحيد الواجب.

الثانية: الأنواء جمع نوء، وهي منازل النجوم الثمانية والعشرون التي يقارنها القمر في منازله، ينزل القمر كل ليلة منزلة منها كما قال تعالى: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ [يس: ٣٩] يسقط في المغرب كل ثلاث عشرة ليلة منها منزل مع طلوع الفجر، وتطلع أخرى مقابلتها في ذلك الوقت من المشرق ما خلا الجبهة فإنها أربعة عشر يومًا فتنقضي جميعها مع انقضاء السنة وكانت العرب في الجاهلية تزعم أنه مع سقوط الكوكب من المغرب وطلوع مقابله من المشرق يكون المطر.

الثالثة: الاستسقاء بالأنواء نوعان:

أ– **شرك أكبر**: مثل سؤال النوءَ – أي النجم – المطرَ، كأن يقول: يا نوء كذا اسقنا، فهذا شرك أكبر في الإلهية؛ لأنه دعاء غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله.

وكذلك إذا اعتقد أن النجم هو الذي يأتي بالمطر دون الله فهذا شرك في الربوبية؛ لأنه اعتقد وجود خالق مدبر معطي غير الله وقد قال

تعالى: ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١١٧﴾ ﴾ [المؤمنون: ١١٧].

ب- **شرك أصغر**: كأن يعتقد أن النوءَ سبب للمطر والله تعالى هو الذي يأتي به، فإن كل من جعل شيئًا سببًا - والله تعالى لم يجعله سببًا لا بوحيه ولا بقدره - فهو مشرك شركًا أصغر.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ [الواقعة: ٨٢] أي: تنسبون المطر إلى النوء تقولون مطِرنا بنوء كذا وكذا، وبنجم كذا وكذا، وهو أولى ما فسرت به الآية.

والمعنى أنكم تجعلون حظكم من هذا الرزق الذي به حياتكم التكذيب به بنسبته إلى غير الله تعالى، فتنسبونه إلى الكواكب تقولون: مُطِرنا بنوء كذا وكذا، أو تقولون: لقد صدق نوء كذا، فتكفرون نعمه عليكم بالمطر بنسبتها إلى غير الله كالكواكب.

الخامسة: المراد بالرزق في قوله تعالى: ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ [الواقعة: ٨٢]، أمران:

الأول: **العلم** وهو القرآن وما جاء له عن النبي ﷺ من بيان: أي تجعلون حظكم من شكر ما جاءكم من حديث الوحي أنكم تكذبون به مداهنة للكفار لخوفكم منهم.

الثاني: **المطر**: تكذبون به فتنسبونه إلى الأنواء، والمعنى توبيخ الكفار الذين يقابلون نعمة الله عليهم بالقرآن الذي به حياة القلوب، أو المطر الذي به حياة الأبدان بالتكذيب وذلك كفر بالنعمة والمنعم.

السادسة: الجاهلية ما قبل بعثة النبي ﷺ سُموا بذلك لفرط جهلهم وكل ما خالف ما جاءت به الأنبياء والمرسلون فهو جاهلية، وكل ما

كان من فعل الجاهلية أو وصف بأنه جاهلية فهو محرم مذموم في دين الإسلام، وإلا لم يكن في إضافة المنكرات إلى الجاهلية ذم لها؛ فإن إضافتها إلى الجاهلية خرج مخرج الذم كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وذلك يقتضي المنع من مشابهتهم بالجملة.

السابعة: الفخر بالأحساب هو التعالي والتعاظم على الناس بشرف الآباء والأجداد ومآثرهم جنسًا ككونه من بني هاشم مثلاً، أو عملاً ككونهم مشهورين بالشجاعة والكرم، وهذا جهل عظيم، فإنه لا كرم إلا بالتقوى: ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٣]، ولأبي داود عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا: ((**إن الله قد أذهب عنكم عُبيّة الجاهلية وفخرها بالآباء، إنما هو مؤمن تقي أو فاجر شقي، الناس بنو آدم، وآدمُ من تراب، ليدعنَّ رجالٌ فخرهم بأقوام، إنما هم فحم من فحم جهنم؛ أو ليكوننّ أهون على الله من الجعلان التي تدفع النتن بأنفها**)).

الثامنة: الطعن في الأنساب هو ذمٌّ وعيب الناس في أصلهم وقراباتهم ونفيهم عن القبائل والدور التي ينتسبون إليها احتقارًا لهم، وهو من عمل الجاهلية، قال ﷺ لأبي ذر ﷺ لما عيَّرَ رجلاً بأمه - : ((**أعيّرته بأمه؟ إنك امرؤ فيك جاهلية**))، أما إذا كان نفي نسب الرجل إلى قبيلة ونسبته إلى أخرى على وجه التصحيح للنسب وإزالة الخطأ والوهم فذلك علم شريف يحتاج إليه في أحوال عديدة فليس من الجاهلية، وكان الصدِّيق وغيره من الصحابة ممن اعتنى بذلك وعرف به.

وفي ذلك تنبيه على أن الرجل مع علمه وفضله ودينه قد يكون فيه بعض الخصال المسماة بجاهلية أو يهودية، أو نصرانية، ولا يوجب ذلك

كفره ولا فسقه ولكن ينقص إيمانه، ما لم تكن الخصلة تضاد الدين أو الإيمان في أصله.

التاسعة: تقوى الله تعالى تمنع العبد من التعالي والتعاظم الذي ينتج منه التكبر وهو بَطَرُ الحقِّ وغَمْطُ الخلقِ، فإن التقي كلما ازدادت نعمة الله عليه ازداد تواضعًا للحق وإحسانًا ورحمة بالخلق.

العاشرة: النياحة: رفع الصوت بالندب، وهو تعداد محاسن الميت على وجه الجزع عليه والافتخار به على غير ذويه، والبكاء وضرب الخدود وشق الجيوب ونحوها من أمور أهل الجاهلية التي هي من الجزع المنافي للصبر، وفيها اعتراض وتسخط على قضاء الله وقدره، والنياحة من الكبائر لشدة الوعيد فيها.

فأما البكاء من غير رفع صوت ولا ندب ولا غيره من أمور الجاهلية؛ فلا ينافي الرضاء بقضاء الله وقدره، بل هو كما قال ﷺ : «**رحمة يجعلها الله في قلوب الرحماء من عباده**» .

الحادية عشرة: النياحة شؤم كلها، فإنها تهييج للأحزان وسخط واعتراضٍ على قدر الله وقضائه وعذاب للحي والميت ولا ترد قضاءً ولا ترفع بلاءً.

الثانية عشرة: ظاهر قوله ﷺ : «**النائحة إذا لم تتب قبل موتها..**» إلخ يدل – كما يرى بعض أهل العلم – على أن ذنب النياحة لا يكفَّر إلا بالتوبة؛ لأنه من كبائر الذنوب والكبائر لا تُمحى بالحسنات، فلا يمحوها إلا التوبة ما ومن لم يتب كان عرضة لما توعده الله به عليها.

الثالثة عشرة: مذهب جمهور أهل العلم أن التوبة تكفّر الذنب وإن عظم، بل هذا مجمع عليه في الجملة، وكذلك الذنوب – ما خلا الشرك

والردة - فتكفر الذنوب بالحسنات الماحية والمصائب المكفّرة ودعاء المسلمين بعضهم لبعض وبالشفاعة بإذن الله وعفو الله عمن شاء ممن لا يشرك به شيئًا.

الرابعة عشرة: في إطلاق الكفر على بعض الخصال التي هي من أمور الجاهلية دلالة على أن من الكفر ما لا يخرج من الملة، وتنبيه على أن هذه الخصال من شُعب الكفر ومن وسائله التي قد توقع فيه، وفيه ردٌّ على كل من المرجئة القائلين بأن الذنوب لا تضر الإيمان، والوعيدية الذين يكفِّرون بالكبائر دون الشرك والمخلدين لمن مات على شيء من ذلك في النار.

الخامسة عشرة: من فوائد حديث خالد بن زيد:

١- إخراج العالم المسألة للمتعلم بالاستفهام عنها ليكون الجواب أوقع في الذهن.

٢- من حسن الأدب لمن سُئل عما لا يعلم أن يكِل العلم إلى عالمه فيقول الله أعلم.

٣- الفضل والرحمة – هنا – صفتان لله تعالى تثبتان لله تعالى على ما يليق بجلاله من غير تمثيل ولا تعطيل كما هو مذهب السلف الصالح.

٤- أن نسبة النعمة إلى الله تعالى إيمان من كمال الواجب من التوحيد والإيمان، ونسبتها إلى غيره كفر أصغر كفر نعمة ينقص كمال التوحيد الواجب، حيث جعل من نسبها إليه مؤثرًا فيها وهو من الشرك في الربوبية، والمشرك كافرٌ.

السادسة عشرة: في قوله تعالى: ﴿ ۞ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ ﴾

[الواقعة: ٧٥] قسمٌ من الله تعالى، والله جلّ وعلا له أن يقسم بما شاء من خلقه على ما يشاء.

وفي إقسامه تعالى بشيء من مخلوقاته فوائد منها:

١- تنبيه على ذلك المقسم به من آيات التوحيد ودلائل القدرة.

٢- أن ذلك المقسم به من نعم الله على عباده التي ينبغي أن تشكر وتغتنم في طاعته.

٣- حث العباد على الانتفاع بهذه الأمور المقسم بها في طاعة الله على وفق ما جاء به الشرع ما أمكن، فإن ذلك من الشكر، أما المخلوق فليس له أن يقسم بغير الله عز وجل لقوله ﷺ: «**من حلف بشيء من دون الله فقد أشرك**»، وذلك أن القسم تعظيم للمقسم به وهذا التعظيم لا يصلح إلا لله عز وجل.

السابعة عشرة: مواقع النجوم فيها قولان:

أ- **قال ابن عباس**: نجوم القرآن فإنه نزل جملة من السماء العليا إلى السماء الدنيا ثم نزل مفرقًا في السنين بعده، ويكون المعنى ليس الأمر كما زعمتم في القرآن إنه سحر وكهانة بل هو قرآن كريم، ومواقع النجوم نزوله شيئًا بعد شيء.

ب- **وقال مجاهد**: مواقع النجوم مطالعها ومشارقها، واختار هذا ابن جرير.



٣١- باب

قول الله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وقوله: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ ﴾ إلى قوله ﴿ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [التوبة: ٢٤] الآية.

عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يؤمن أحدُكم حتى أكون أحبَّ إليه من ولده ووالده والناس أجمعين**» . أخرجاه.

ولهما عنه قال: قال رسول الله ﷺ : «**ثلاثٌ من كنّ فيه وجد بهنّ حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحبّ إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه، كما يكرهُ أن يُقذف في النار**». وفي رواية: «**لا يجدُ أحدٌ حلاوة الإيمان حتى..**» إلى آخره.

وعن ابن عباس قال: «**من أحبّ في الله، وأبغض في الله، ووالى في الله، وعادى في الله، فإنما تنالُ وَلَايَةُ الله بذلك، ولن يجد عبدٌ طعم الإيمان — وإن كثرت صلاتُه وصومُه — حتى يكون كذلك، وقد صارت عامّةُ مؤاخاة الناس على أمر الدنيا، وذلك لا يجدي على أهله شيئًا**» . رواه ابن جرير.

وقال ابنُ عباس في قوله: ﴿ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴾ [البقرة: ١٦٦]. قال: المودّة.

الفوائد على الباب:

الأولى: قال شيخ الإسلام رحمه الله: محركات القلوب إلى الله ثلاثة:

المحبة والخوف والرجاء، وأقواها المحبة وهي مقصودة لذاتها؛ لأنها تُراد في الدنيا والآخرة.

فالمحبة تُعين العبد في السير إلى محبوبه، وعلى قدر قوتها وضعفها يكون سيره.

والخوف يمنعه أن يخرج عن الطريق، فإن المقصود منه الزجر والمنع من الخروج عن الطريق وهو يزول في الآخرة، والرجاء يقوده.

فهذا أصل عظيم يجب على كل عبد أن يتنبه له، فإنها لا تصح العبودية بدونه، وكل أحد يجب أن يكون عبدًا لله لا لغيره.

الثانية: أصل التوحيد وروحه إخلاص المحبة لله وحده، وهي أصل التأله والتعبد له بل هي حقيقة العبادة، ولا يتم التوحيد حتى تكمل، ومن تكميلها وتفريعها الحب في الله، فيحب العبد ما يحبه ربه من الأعمال والأشخاص والبقاع والأحوال، ويبغض ما يبغضه من ذلك ويعاديه.

الثالثة: المحبة أنواع:

الأول: محبة الله تعالى: وهي أصل الإيمان والتوحيد، وهي التذلل لله عز وجل وتعظيمه وإجلاله، وأن يقوم بقلب العبد ما يفضي إلى ذلك من امتثال أوامره واجتناب نواهيه، وهذه خاصة بالله تعالى، فمن أحب مع الله تعالى غيره محبة عبادة فهو مشرك شركًا أكبر.

الثاني: المحبة في الله تعالى: وهي تابعة لمحبة الله وهي الثانية من أنواع محبة العبادة، وذلك بمحبة ما يحبه الله من:

الأشخاص: كالمرسلين والنبيين والصديقين والشهداء والصالحين.

والأعمال: كالإيمان، والصلاة والزكاة والصوم، والحج والجهاد

والأخلاق والصدق والأمانة والكرم والجود والتواضع، ونحوها من عمل الخير.

والأزمان: كالجمعة، والعيد، ورمضان وعشر ذي الحجة.

والأمكنة: كالمساجد ومناسك الحج ومشاعره وغيرها.

الثالث: المحبة الطبيعية: كمحبة الإنسان لما يلائمه من قريب وحبيب من مأكول ومشروب ومنكوح، وهذه إذا خلت من معصية الله فهي مباحة، وإذا اقترنت بالنية الصالحة، أو أعانت على طاعة الله ومحبته صارت من العبادات، وأما إن صدّت عن ذلك أو كانت وسيلة إلى ما لا يحبه الله كانت من المنهيات، بل تكون من الشرك الأصغر إن حملت على ترك واجب أو فعل محرم من غير إكراه ملجيء.

الرابع: المحبة الشركية: وهي المحبة مع الله كحب المشركين لأندادهم وهي أصل الشرك وأساسه، فحب الإنسان لغير الله كحب الله شرك أكبر مخرج من الملة، وهذا يقع فيه بعض العبّاد الجهال وأهل الأهواء، فيحبون ساداتهم وصالحي موتاهم، وأيضًا يقع فيه بعض الأحياء مع رؤسائهم ممن ينسب إلى العلم، أو للحكم، أو العبادة، فيعظم أولئك المفتونون هؤلاء المحبوبين كما يعظمون الله أو أشد، بسبب فرط محبتهم فيهلكون بهم ويدخلون الجحيم بسببهم: ﴿ قَالُوا۟ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ۝ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ۝ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝ ﴾ [الشعراء: ٩٦-٩٨] يعنون تسويتهم لساداتهم بالله تعالى فتنقلب عليهم محبتهم إياهم حسرة عليهم وعذابًا يوم القيامة: ﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ۝ إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ۝ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ

كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّا ۗ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ ۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٦٧﴾﴾ [البقرة: ١٦٥-١٦٧].

الرابعة: يحرك محبة الله تعالى ويزيدها ويقويها في القلب أمور منها: كثرة ذكر الله تعالى، ومطالعة آلائه ونعمائه، وتدبر معاني أسمائه وصفاته، والتفكر في آياته في الأنفس والآفاق، وحسن تدبيره في مخلوقاته.

الخامسة: يرد في نصوص كثيرة من الشرع نفي الإيمان عن بعض أهل المعاصي كما في قوله ﷺ - في حديث الباب-: «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبّ إليه..**» إلخ ونفي الإيمان تارة يراد به نفي الكمال، وتارة يراد به نفي الوجود أي الأصل، والمنفي في هذا الحديث نفي الكمال لا نفي الأصل، فإنه لا ينتفي الأصل، إلا إذا خلا القلب من محبة الرسول إطلاقًا فلا شك أن هذا نفي للأصل.

السادسة: يُحَبُّ النبي ﷺ لحب الله له ولما أمر الله تعالى به من حبه ولقيامه أكمل قيام بعبادة الله ودعوته إلى الله وجهاده وصبره لإعلاء كلمته، ولما قام به من تبليغ رسالات الله والنصح لعباده، وما كان عليه ﷺ من الخُلُق العظيم والشفقة على الأمة والرحمة بالمؤمنين.

السابعة: الذنوب تنقص محبة العبد لربه بحسبها إلا أن يتوب مقترفها إلى الله تعالى منها، ولكن لا تزيل المحبة إذا كانت ثابتة في القلب ولم تكن الذنوب عن نفاق.



٣٢- باب

قول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧٥﴾ ﴾ [آل عمرن: ١٧٥]. وقوله: ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [التوبة: ١٨]. وقوله: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ ﴾ [العنكبوت: ١٠] الآية.

عن أبي سعيد ﷺ مرفوعًا: «**إنّ من ضُعْف اليقين أن تُرضيَ الناس بسخط الله، وأن تحمدَهم على رزق الله، وأن تذمَّهم على ما لم يُؤتك الله، إن رزق الله لا يجرُّه حرصُ حريص، ولا يردُّهُ كراهيةُ كاره**».

وعن عائشة – رضي الله عنها – أن رسول الله ﷺ قال: «**من التمس رضى الله بسخط الناس رضي الله عنه، وأرضى عنه الناس، ومن التمس رضى الناس بسخط الله سخط الله عليه وأسخط عليه الناس**». رواه ابن حبان في صحيحه.

الفوائد على الباب:

الأولى: هذا الباب عقده المصنف – رحمه الله تعالى – لبيان وجوب تعلق الخوف والخشية بالله وحده، والنهي عن تعلقها بالمخلوقين، وبيان أنه لا يتم التوحيد إلا بذلك، ولابد في هذا الموضع من تفصيل يتضح به

الأمر ويزول به الاشتباه، فاعلم أن الخوف يقع تارة عبادة، وتارة يقع طبيعة وعادة، وذلك بحسب أسبابه ومتعلقاته.

الثانية: الخوف عبودية القلب التي لا تصلح إلا لله تعالى، كالتوكل والمحبة والرجاء، وهو من أعظم مقامات الدين وأجلّها وأجمع أنواع العبادة التي يجب إخلاصها لله – عز وجل – ولهذا نهى الله المؤمنين أن يخافوا غيره فدلّ على أن إخلاص الخوف لله من كمال شروط الإيمان.

الثالثة: الخوف من حيث هو ثلاثة أقسام:

الأول: خوف السر: وهو أن يخاف من وثن، أو ميّت مطلقًا، أو مخلوق أن يضره فيما لا يقدر عليه إلا الله أو فيما يقدر عليه من غير إرادة الله، وهذا الخوف شرك ينافي التوحيد ويبطله بالكلية.

الثاني: الخوف الطبيعي: كالخوف من سبع أو نحوه مما ظهر سبب الخوف منه، فهذا لا يُذّم، فمنه قول موسى ﷺ : ﴿ **فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ** ﴾ [الشعراء: ١٤].

الثالث: الخوف من الخلق: الذي يحمل المرء على ترك ما يجب لله تعالى عليه، أو فعل ما حرّمه الله عليه من غير إكراه يضره، أو يُتعدى على حرمته، فهذا محرم وهو نوع من الشرك بالله الذي ينافي كمال التوحيد الواجب، ومنه ما جاء في الحديث أن الله تعالى يقول للعبد يوم القيامة ما منعك إذ رأيت المنكر أن لا تغيّره، فيقول: يا ربِّ خشيت الناسَ، فيقول: كنت أحق أن تخشى.

الرابعة: من كيد الشيطان لأهل الإيمان أنه يخوفهم من جنده وأوليائه حتى لا يجاهدوهم ولا يأمروهم بمعروف ولا ينهوهم عن منكر، ولذا بيّن الله تعالى لنا ذلك ونهانا أن نخاف أولياء الشيطان فقال: ﴿ **إِنَّمَا**

ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ ﴾ [آل عمران: ١٧٥] والمعنى عند جميع المفسرين يخوفكم بأوليائه.

قال قتادة: يعظمهم في صدوركم، يعني حتى تخافوهم، فدل على أنه كلما قوي إيمان العبد زال خوف أولياء الشيطان من قلبه، وكلما ضعف إيمان العبد قويَ خوف أولياء الشيطان في قلبه.

الخامسة: من صفة عمّار المساجد الذين أثنى الله عليهم بها وشهد لهم بالإيمان أنهم أخلصوا الخشية لله وحده دون ما سواه، ولذلك أوجب لهم تحقق الهداية بقوله: ﴿ فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [التوبة: ١٨] فإن «**عسى**» من الله واجبة – إذا لم تعلق على شرط تنتفي بانتفائه – وهي حقّ.

السادسة: قال شيخ الإسلام: «**اليقين يتضمن اليقين في القيام بأمر الله وما وعد أهل طاعته، ويتضمن القيام بقدر الله وخلقه وتدبيره، فإذا أرضيتهم يعني الناس بسخط الله لم تكن موقنًا لا بوعده ولا برزقه، فإنه إنما يحمل الإنسان على ذلك:**

* إما ميلُ لما في أيديهم فيترك القيام فيهم بأمر الله لما يرجوه منهم.

* وإما ضعف تصديقه بما وعد الله به أهل طاعته من النصر والتأييد والثواب في الدنيا والآخرة، فإنك إذا أرضيت الله نصرك ورزقك وكفاك مؤنتهم، وإرضاؤهم بما يسخط الله إنما يكون خوفًا منهم ورجاءً لهم وذلك من ضعف اليقين» . اهـ.

السابعة: من أعظم الفقه في الدين أن ترضي الله فيما أوجب عليك – ولو سخط الناس – إذا لم يمكن الجمع بينهما و لم تتعرض لإكراه ملجيء في نفسك أو والديك أو حرمتك، وأن لا ترضي الناس بسخط الله، فإنه

من أرضى الله ولو بسخط الناس فقد اتقى الله وكان عبده الصالح والله تعالى يقول: ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ [الطلاق: ٢، ٣]، ويقول: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [الزمر: ٣٦]، ويقول عن نفسه: ﴿ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [الأعراف: ١٩٦].



٣٣- باب

قول الله تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة: ٢٣].
وقوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنفال: ٢].
وقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال: ٦٤]. ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ﴾ [الطلاق: ٣].
عن ابن عباس قال: ﴿ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾ [آل عمران: ١٧٣]. قالها إبراهيم عليه السلام حين أُلقي في النار، وقالها محمدٌ ﷺ حين قالوا له ﴿ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ [آل عمران: ١٧٣]. رواه البخاري والنسائي.

الفوائد على الباب:

الأولى: أراد المؤلف – رحمه الله – بهذه الترجمة بيان أن التوكل فريضة يجب إخلاصه لله تعالى، فإن تقديم المعمول وهو لفظ الجلالة (الله) يفيد الحصر، أي وعلى الله فتوكلوا لا على غيره.

الثانية: حقيقة التوكل على الله أن يعلم العبد أن الأمر كله لله، وأنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه سبحانه وحده هو النافع الضار، المعطي المانع، وأنه لا حول ولا قوة إلا بالله، فبعد هذا العلم، يفوض المرء أمره إلى الله تعالى معتمدًا بقلبه على ربه في جلب مصالح

دينه ودنياه وفي دفع المضار، ويثق غاية الوثوق بربه في حصول مطلوبه وهو مع هذا باذل جهده في فعل الأسباب النافعة مما شرعه الله وأباحه، فمتى استدام العبد هذا العلم وهذا الاعتماد والثقة فهو المتوكل على الله حقيقة وليبشر بكفاية الله له ووعده للمتوكلين، ومتى علق ذلك بغير الله فهو شرك، ومن توكّل على غير الله وتعلّق به وكل إليه وخاب أمله.

الثالثة: التوكل على غير الله أنواع:

الأول: توكل اعتماد وتعبّد: كأن يعتقد أن المتوكَّل عليه هو الذي يجلب له كل خير ويدفع عنه كل شر فيفوض أمره إليه تفويضًا كاملاً في جلب المنافع ودفع المضار، مع اقتران ذلك بالخوف والطمع، فهذا شرك أكبر، سواءٌ كان المتوكل عليه حيًا أو ميتًا، وذلك كتوكل عُبّاد القبور ومريدي الصوفية على شيوخهم؛ لأن هذا التفويض لا يصح إلا لله تعالى.

الثاني: أن يتوكل على غير الله بشيء من الاعتماد عليه، لكن فيه إيمان بأنه سبب وأن الأمر إلى الله تعالى كتوكل كثير من الناس على ملوكهم وأمرائهم، وهذا شرك أصغر.

الثالث: أن يتوكل على شخص على أنه نائب عنه على أن المتوكل فوضه، كتوكل بعض الناس على وكلاء البيع والشراء والخصومات ونحوها مما تدخله النيابة، فهذا جائز، وقد وكّل النبي ﷺ بعض أصحابه على شيء من أموره.

الرابعة: التوكل من أجمع أنواع العبادة وأعلى مقامات التوحيد وأعظمها وأجلها لما ينشأ عنه من الأعمال الصالحة فإنه إذا توكل على الله في جميع أموره الدينية والدنيوية دون كل من سواه صحّ إخلاصه

ومعاملته مع الله، ولذا أمر الله به في غير آية من كتابه، بل جعله شرطًا في الإيمان والإسلام كما في قوله: ﴿ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ﴾ [يونس: ٨٤]، فدلّ على انتفاء الإيمان والإسلام بانتفائه، قال شيخ الإسلام – رحمه الله – : «**وما رجا أحدٌ مخلوقًا أو توكل عليه إلا خاب ظنه فيه، فإنه شرك**» .



٣٤- باب

قول الله تعالى: ﴿ أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٩].

وقوله: ﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾ [الحجر: ٥٦].

وعن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ سُئل عن الكبائر فقال: «**الشرك بالله، واليأسُ من رَوْح الله، والأمنُ من مكر الله**».

وعن ابن مسعود قال: أكبر الكبائر الإشراك بالله، والأمنُ من مكر الله، والقُنوط من رحمة الله، واليأس من رَوْح الله. رواه عبد الرزاق.

الفوائد على الباب:

الأولى: أراد المؤلف رحمه الله أن يبيِّنَ أن الأمن من مكر الله من أعظم الذنوب المنافية لكمال التوحيد الواجب، وأنه دليل على ضعف الإيمان، فإن من أمِنَ مكر الله لم يبال بما ترك من الواجبات ولا بما فعل من المحرمات لعدم خوفه من الله تعالى فهو ينقص كمال التوحيد الواجب.

الثانية: أ- القنوط من رحمة الله هو الظن بالله أن لا يغفر الذنوب مع التوبة.

ب- والأمن من مكر الله هو الإقامة على الذنب يتمنى على الله المغفرة.

ج- واليأس من روح الله هو استبعاد الفرج من الله تعالى والظن بأنه لا يكون.

الثالثة: قال بعض السلف: من الأمن من مكر الله إقامة العبد على الذنب يتمنى على الله المغفرة. وقال الحسن البصري - رحمه الله- : من وسّع عليه فلم يرَ أنه يمكر به فلا رأي له، ومن قُتر عليه فلم يرَ أنه ينظر له فلا رأي له.

الرابعة: المكر هو الإيقاع بالخصم من حيث لا يشعر، ومكر الله تعالى صفة فعل لائقة به ولهذا يضاف إليه سبحانه عند وجود سببه ومقتضاه فيضاف إليه بقيد، فإنها - أي تلك الصفة - متعلقة بمشيئته، فإنه سبحانه يمكر بالماكرين برسله وأوليائه، ومن مظاهر مكره بالعصاة استدراجهم بالنعم.

الخامسة: كلا القنوط من رحمة الله واليأس من روحه يتعلقان بأمر الدنيا والآخرة:

أ- فمما يتعلق بالدنيا كاستبعاد الشفاء والرزق والخير.

ب- وما يتعلق بالآخرة كاستبعاد التوبة وقبولها والمغفرة والجنة.

السادسة: عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ سُئل عن الكبائر فقال: «**الشرك بالله، واليأس من رَوْح الله، والأمن من مكر الله**». فما ذكر في هذا الباب من القنوط واليأس من روح الله والأمن من مكر الله كبائر تنافي كمال التوحيد الواجب.

السابعة: من علامات القنوط واليأس:

١- الكسل وترك محاولات العمل.

٢- ترك الدعاء.

الثامنة: دواعي الخوف من الله:

١- تراكم الذنوب وكثرتها وتواليها.

٢- شدة أخذ الله للظالمين.

٣- عدل الله.

٤- التقصير في العمل.

التاسعة: يجب على العبد في هذه الحياة أن يجمع بين الخوف والرجاء، فهما له بمثابة جناحي الطائر، فلا يغلّب الرجاء دائمًا حتى لا يأمن مكر الله، ولا يغلب الخوف دائمًا حتى لا يقنط من رحمة الله، لكن في وقت الغنى والسعة يغلّب جانب الخوف حتى يكف عن المعاصي، وفي حال الضيق والشدة وعند الموت يغلّب جانب الرجاء حتى يحسن الظن بربه، ولا يقنطه الشيطان من رحمة الله.

العاشرة: الكبائر جمع كبيرة، وهي: كل معصية دون الشرك وما يوجب الردة توعّد عليها بلعنة أو غضب أو بنار أو نفي فلاح ونحو ذلك.

الحادية عشرة: الصغائر جمع صغيرة، هي: كل معصية محرمة لم يتوعد عليها بوعيد.

الثانية عشرة: مواضع يغلب فيها الرجاء:

١- النظر إلى عفو الله مع ترك المعصية، فإن لم يترك المعصية صار مغرورًا.

٢- عند المصائب والهموم.

٣- مع التوبة النصوح.

٤- مع الاجتهاد في الطاعات.



٣٥- باب من الإيمان بالله الصبر على أقدار الله

وقول الله تعالى: ﴿ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [التغابن: ١١].

قال علقمةُ: هو الرجلُ تُصيبُه المصيبةُ فيعلمُ أنها من عند الله فيرضى ويُسلّم.

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ قال: «**اثنتان في الناس هما بهم كفر: الطعنُ في النسب، والنياحةُ على الميّت**» .

ولهما عن ابن مسعود مرفوعًا: «**ليس منا من ضرب الخدود، وشقَّ الجيوبَ، ودعا بدعوى الجاهلية**» .

وعن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا أراد الله بعبده الخيرَ عجّل له العقوبةَ في الدنيا، وإذا أراد بعبده الشرّ أمسك عنه بذنبه حتى يُوافي به يوم القيامة**» . وقال النبي ﷺ : «**إنَّ عِظَم الجزاء مع عِظَم البلاء، وإن الله تعالى إذا أحبّ قومًا ابتلاهم، فمن رضي فله الرضا، ومن سخط فله السخط**» حسنه الترمذي.

الفوائد على الباب:

الأولى: في هذا الباب تنبيه من المؤلف – رحمه الله – على شيء من أعمال القلوب، فإنه لما كان الصبر على الأقدار الكونية قليلاً في الناس

أفرده الشيخ رحمه الله في هذه الترجمة لينبه على وجوبه وأنه من كمال الإيمان، ومن مجانبة أهل الجاهلية فيما هم فيه من السخط والجزع والاعتراض على الأقدار عند المصائب.

الثانية: أقدار بمعنى مقدورات الله المؤلمة من مرض وتعب وهَمّ وحزن وفوات محبوب، والصبر على ذلك من تمام الاعتراف بربوبية الله تعالى، والتحقيق لعبادته.

الثالثة: يتحقق الصبر بحبس النفس عن الجزع وما يقع في القلب من الأمور غير المرضية من الجزع وتمنى ما فات وقول: لو أنى فعلت كذا لكان كذا على وجه السخط، وحبس اللسان عن الشكوى لغير الله وعن النياحة، وحبس الجوارح عن أمور الجاهلية من اللطم والشق والمخاطرة بالنفس، هذا من جهة المقدورات المؤلمة.

الرابعة: الصبر أنواع:

أحدها: الصبر على طاعة الله، فلا يملها ويتركها.

الثاني: الصبر عن معصية الله فلا يقتحمها ويجترئ عليها، ومن ذلك الصبر عن الأهواء المضلة فلا يصغي إليها ولا يستمع إلى شبهات أهلها.

الثالث: الصبر على الأقدار المؤلمة فلا يسخطها ويفعل ما يخالف الشرع وهو موضوع الباب.

الخامسة: إيراد المؤلف رحمه الله لقوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن: ١١] وقول علقمة: يرضي ويسلم، فيه:

١- أن الصبر على أقدار الله من الإيمان بالله، وأنه سبب لمزيد لهداية الله تعالى للعبد هداية توفيق وقبول.

٢- أن من أصابته مصيبة فعلم أنها بقدر الله فصبر واحتسب واستسلم لقضاء الله تعالى هدى الله قلبه وعوّضه عما فاته من الدنيا هُدىً في قلبه ويقينًا صادقًا، وقد يخلف الله عليه خيرًا مما أخذ منه.

السادسة: أقدار الله تعالى تعم القضاء والمقضي، فأقدار الله تعالى التي هي فعله وقضاؤه لابد من التسليم لها والشكر على المحبوب منها، والصبر على ما يكرهه العبد منها، وإن رضي فتلك درجة طيبة عالية من الإيمان، وإن لم يرضَ فلا يكلف الله نفسًا إلا وسعها.

أما المقدورات والمقضيات فيشكر العبد على النعماء ويصبر على البلاء ويستغفر ويتوب من السيئات والأخطاء ولا يرضى بها.

السابعة: المصائب من القدر، والقدر راجع إلى حكمة الله تعالى، وحكمة الله تعالى هي وضع الأمور مواضعها اللائقة بها ﴿ **إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ** ﴾ [الأنعام: ٨٣] فيضع الأمور مواضعها الموافقة للغايات المحمودة.

فالمصيبة إذا أصابت العبد فإن الخير له فيها إذا صبر وسلّم لله تعالى؛ لأنها من قضاء الله الموافق لحكمته وتدبيره لملكه قال تعالى: ﴿ **لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ** ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

والصبر على المصائب واجب من الواجبات؛ لأن فيه ترك الاعتراض والتسخط على أقدار الله تعالى، أما الرضا ففيه تفصيل:

أ- فمن حيث هو قضاء الله تعالى وفعله فيجب الرضا به؛ لأنه حق وعدل وإحسان.

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**اثنتان في الناس هما بهم كفر: الطعنُ في النسب، والنياحة على الميت**» .

ب- وأما المقضي فالمصيبة التي لا فعل للعبد فيها فالرضا غير واجب

بل هو من كمال الإيمان وآيات الإحسان.

الثامنة: قوله ﷺ : «**اثنتان في الناس هما بهم كفر: الطعن في النسب، والنياحة على الميت**» المقصود بالكفر هنا الكفر الأصغر؛ لأن القاعدة أن الكفر إذا جاء منكرًا فالمراد به الأصغر، وهو كفر دون كفر، أما إذا جاء معرفًا بالألف واللام الدالة على الاستغراق فالمراد به الأكبر وهكذا إذا جاء بعد (قد) عند بعض أهل العلم فالمراد به الأكبر مثل قوله ﷺ في الصلاة: «**من تركها فقد كفر**» .

التاسعة: قوله ﷺ : «**ليس منا من ضرب الخدود...**» إلخ هذا من نصوص الوعيد تمر كما جاءت، فإنه أبلغ في الزجر كما هي قاعدة السلف، فلا يفسر إلا لحاجة وتفسيره هنا ليس من المؤمنين كاملي الإيمان، فهو نفي كمال لا نفي أصل لانعقاد الإجماع على أن المسلم لا يكفر بالمعاصي دون الشرك أو جحد معلوم من الدين بالضرورة.

العاشرة: لا يكفر بالنياحة والطعن؛ لأنه ليس من قام به شعبة من شعب الكفر يصير كافرًا الكفر المطلق حتى يقوم به حقيقة الكفر، كما أنه ليس من قام به شعبة من شعب الإيمان يصير مؤمنًا الإيمان المطلق حتى يقوم به أصل الإيمان.

وفرقٌ بين الكفر المعرف بالألف واللام وبين كفر منكر في الإثبات - كما سبقت الإشارة إليه - .

الحادية عشرة: متى علم العبد أن المصيبة بإذن الله تعالى، وأن له الحكمة في تقديرها وله النعمة السابغة في تقديرها على العبد رضي بقضاء الله وسلّم لأمره وصبر على المكاره تقربًا إلى الله ورجاء لثوابه، وخوفًا من عقابه، واغتنامه لأفضل الأخلاق فاطمأن قلبه وقوي إيمانه وتوحيده.

الثانية عشرة: قال شيخ الإسلام: البكاء على الميت على وجه الرحمة حسن مستحب، ولا ينافي الرضا بقضاء الله بخلاف البكاء عليه لفوات حظه.

الثالثة عشرة: وقال شيخ الإسلام أيضًا: المصائب مع الصبر نعمة؛ لأنها مكفِّرة للذنوب؛ ولأنها تدعو إلى الصبر فيثاب عليها، ولأنها تقتضي الإنابة إلى الله والذل، فنفس البلاء يكفر الله به الخطايا، ومعلوم أن هذا من أعظم النعم، ولو كان الرجل من أفجر الناس فلابد أن يخفف عنه عذابه بمصائبه.

الرابعة عشرة: الأقرب أن المصائب مكفرات ما لم تحمل على معصية، أو يترتب عليها ترك واجب لحديث أنس ﷺ ، وهي رافعة للدرجات مع الرضا والشكر والذكر لحديث: «**إن عِظَم الجزاء مع عِظَم البلاء، وإن الله إذا أحبّ قومًا ابتلاهم**» .



٣٦- باب ما جاء في الرياء

وقول الله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَـٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾ ﴾ [الكهف: ١١٠].

عن أبي هريرة مرفوعًا: «**قال الله تعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك معي فيه غيري تركتُه وشركَه**» . رواه مسلم.

وعن أبي سعيد مرفوعًا: «**ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندي من المسيح الدجّال؟**» قالوا: بلى يا رسول الله. قال: «**الشركُ الخفي؛ يقوم الرجلُ فيصلّي، فيزّين صلاته لما يرى من نظر رجل**» . رواه أحمد.

الفوائد على الباب:

الأولى: مقصود هذا الباب التحذير من الرياء وهو إظهار العمل ليراه الناس ويثنوا عليه، أو ليحصل على غرض دنيوي، وأنه شرك ينافي كمال التوحيد الواجب.

الثانية: تعريف الرياء:

لغة: مصدر رآءى يرآئي رياءً، مشتق من الرؤية.

اصطلاحًا: تزيين العمل الذي يبتغي به وجه الله تعالى ابتغاء مدح

الناس وثنائهم والمنزلة في صدورهم، أو تحصيل حظ من دنياهم وتحصيل ما يُطْمَع فيه من الناس.

والسمعة رياء لكنها تختص بالمنطوقات والمسموعات كتحسين القراءة والوعظ والتدريس من أجل رياء الناس.

قلت: ومنه التحدّث عن عمل عمله سرًا ومضى من أجل ذلك، والرياء غالبًا يكون في الأفعال، والسمعة تكون في الأقوال.

الثالثة: لابد في العمل حتى يكون مقبولاً من أمرين:

الأول: موافقته للشريعة في أصله وكيفيته بأن يكون مما شرع الله تعالى وعلى الوجه المأثور عن نبيه ﷺ وبهذا يسلم من البدعة.

الثاني: أن يكون خالصًا لله تعالى من حيث القصد والنية، فلا يكون فيه شرك لأحد، وبهذا يسلم من الشرك.

الرابعة: تضمن قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴾ [الكهف: ١١] النهي عن الشرك بجميع أنواعه، والمراءاة شرك أصغر أو خفي، فعمّت الآية النهي عن جميع أنواع الشرك فلا يلتفت بشيء من حق الله تعالى إلى أحد من خلقه كائنًا من كان لا برياء ولا بسمعة.

الخامسة: إذا كان الباعث على العبادة الرياء فهي باطلة مثل أن يصلي ركعتين تحية المسجد من أجل فلان، أما إذا كان قد دخل في العبادة لله تعالى ثم طرأ عليه الرياء فأطال أو أحسن أحد أجزائها من أجل الناظرين إليه فهذا القدر إن استمر عليه و لم يجاهد نفسه على دفعه يبطل وحده ولا يبطل الأصل.

السادسة: قال ابن القيم رحمه الله: وأما الشرك الأصغر فكيسير الرياء، والتصنع للخلق، والحلف بغير الله، وقول الرجل للرجل ما شاء

الله وشئت، وهذا من الله ومنك، وأنا بالله وبك، ومالي إلا الله وأنت، وأنا متوكل على الله وعليك، ولولا الله وأنت لم يكن كذا وكذا، وقد يكون هذا شركًا أكبر بحسب حال قائله.

السابعة: قال السعدي رحمه الله: واعلم أن الرياء فيه تفصيل:

١- فإن كان الحامل للعبد على العمل قصد مراءاة الناس واستمر على هذا القصد الفاسد فعمله حابط وهو شرك أصغر ويخشى أن يتذرع به إلى الشرك الأكبر.

٢- وإن كان الحامل على العمل إرادة وجه الله مع إرادة مراءاة الناس ولم يقلع عن الرياء بعمله فظاهر النصوص بطلان هذا العمل.

٣- وإن كان الحامل للعبد على العمل وجه الله وحده ولكن عرض له الرياء في أثناء عمله فإن دفعه وخلص إخلاصه لله لم يضره، وإن ساكنه واطمأن إليه نقص العمل وحصل لصاحبه من ضعف الإيمان والإخلاص بحسب ما قام في قلبه من الرياء ونقاوة العمل لله وما خالطه من شائبة الرياء.

الثامنة: الرياء آفة عظيمة يحتاج إلى علاج شديد ومجاهدة النفس على الإخلاص ومدافعة خواطر الرياء والأغراض الضارة والاستعانة بالله على دفعها لعل الله يخلص إيمان العبد ويحقق توحيده.

التاسعة: في الحديث القدسي يقول الله تعالى: «**أنا أغنى الشركاء عن الشرك**» فيه بيان براءة الله تعالى من الأعمال التي فيها شرك فلا يقبلها الله تعالى، فهذا يدل على خطورة الرياء ووجوب الإخلاص لله عز وجل.

العاشرة: الإخلاص في العبادة من أسباب التمتع برؤية الله تعالى يوم القيامة لقوله تعالى: ﴿ **فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ**

بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴾ [الكهف: ١١٠]. قال شيخ الإسلام: أما اللقاء فقد فسره طائفة من السلف بما يقتضي المعاينة، وقالوا: لقاء الله يتضمن رؤيته سبحانه وتعالى يوم القيامة.

الحادية عشرة: قال ابن القيم رحمه الله في قوله تعالى: ﴿ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا ﴾ [الكهف: ١١٠] العمل الصالح هو السالم من الرياء المقيد بالسنة، وفي الآية دليل على أن أصل الدين الذي بعث الله به المرسلين هو إفراد الله بأنواع العبادة كما قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾ ﴾ [الأنبياء: ٢٥] والمخالف لهذا الأصل من هذه الأمة:

١- إما طاغوت ينازع الله تعالى في ربوبيته وإلهيته ويدعو الناس إلى عبادته.

٢- أو طاغوت يدعو الناس إلى عبادة الأوثان.

٣- أو مشرك يدعو غير الله ويتقرب إليه بأنواع العبادة أو بعضها.

٤- أو شاك في التوحيد.

٥- أو جاهل يعتقد أن الشرك دين يقرب إلى الله وهذا هو الغالب على أكثر العوام.

الثانية عشرة: الشرك الأصغر أخوف على المسلم من الدجال، لما ثبت في الصحيح عن أبي سعيد مرفوعًا: «**ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندي من المسيح الدجّال؟**» ذلك:

١- لأن الدجّال يُعرف بعلامات لكن الشرك الخفي أشدّ منه؛ لأنه يكون في القلب ولا يطلع عليه إلا الله.

٢- وأيضًا فإن جمهور الأمة لا يتعرضون لفتنة الدجال وإنما يتعرض

له آخرها، والرياء يُبتلى به عامة الأمة.

الثالثة عشرة: الرياء هو شرك السرائر لما روى ابن خزيمة في صحيحه عن محمود بن لبيد قال: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: «**أيها الناس، إياكم وشرك السرائر**» قالوا: وما شرك السرائر؟ قال: «**يقوم الرجل فيصلي فيزّين صلاته لما يرى من نظر الرجل إليه، فذلك شرك السرائر**».



٣٧- باب من الشرك إرادة الإنسان بعمله الدنيا

وقول الله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَـٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ۝ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَـٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝ ﴾ [هود: ١٥-١٦].

في الصحيح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ : «**تَعِس عبدُ الدينار، تعس عبدُ الدرهم، تعس عبد الخميصة، تعس عبدُ الخميلة، إن أُعطيَ رضي، وإن لم يُعطَ سَخِط، تعس وانتكَس، وإذا شِيك فلا انتقش، طوبى لعبدٍ آخذٍ بعنان فرسه في سبيل الله، أشعثَ رأسُهُ، مُغْبَرَّةٍ قدمَاه، إن كان في الحراسة كان في الحراسة، وإن كان في الساقة كان في الساقة، وإن استأذن لم يُؤذن له، وإن شَفَعَ لم يُشفَّع**» .

الفوائد على الباب:

الأولى: أراد الشيخ أن يبيِّن بهذه الترجمة وما بعدها أن العمل لأجل الدنيا شرك ينافي كمال التوحيد الواجب ويحبط العمل، وهو أعظم من الرياء؛ لأن مريد الدنيا قد تغلب إرادته تلك على كثير من أعماله.

الثانية: هذا باب عظيم من أبواب هذا الكتاب المبارك، نبّه المؤلف عليه لعموم خطره على المكلفين بأن يعمل الإنسان العمل من طاعة الله

تعالى لا يريد به إلا الدنيا فهو أعم من الرياء؛ لأن الرياء نوع من أنواع إرادة الإنسان بعمله الدنيا.

الثالثة: إرادة الإنسان بعمله الدنيا أقسام:

القسم الأول: أن يعمل العمل الذي شرعه الله تعالى مخلصًا لله تعالى فيه لكن لا يريد به ثواب الآخرة وإنما يريد الدنيا، وذلك نوعان:

أحدهما: أن يكون هذا العمل لم يرغب الشرع فيه بذكر ثواب الدنيا كالصلاة والصيام، فلا يجوز للإنسان أن يريد بذلك الدنيا ولو كان مريدًا للدنيا كان مشركًا الشرك الأصغر كأن يصوم ليصح بدنه.

الثاني: طاعات رغب الله تعالى فيها بذكر ثواب الدنيا مع ذكر ثواب الآخرة مثل بر الوالدين وصلة الرحم والجهاد في سبيل الله ونحوها فهذه الأعمال ونحوها إذا عملها العامل يريد ثوابها في الدنيا والآخرة فلا بأس بذلك؛ لأن الله تعالى ما ذكر ثواب الدنيا إلا ليحض عليها كقوله ﷺ: «**من قتل قتيلاً فله سلبه**»، فذلك لا يدخل في هذا الباب؛ لأن ذكر ثواب الدنيا من زيادة الترغيب؛ ولأن قلب العامل متعلق بالآخرة ومنتظر لثواب الله تعالى فيها.

القسم الثاني: أن يعمل العمل من أجل المال فقط مثل طلب العلم الشرعي لأجل الدنيا من وظيفة ونحوها من حفظ القرآن لإمامة مسجد يجد منافعه، فهذا عمل ظاهره أنه صالح وفي الحقيقة أنه ليس بصالح؛ لأنه أراد الدنيا.

القسم الثالث: العمل من أجل الرياء والسمعة، وتقدم الكلام عليه في الباب الذي قبله.

القسم الرابع: الذي يعمل عملاً صالحًا ومعه ناقض من نواقض الإسلام، فهذا ليس بمؤمن صادق؛ لأنه لو كان صادقًا لوحّد الله تعالى.

الرابعة: مَنْ عَمِلَ عَمَلَ الآخرة لا يريد به إلاّ عرض الدنيا فعمله الذي أراد به الدنيا حابط وهو داخل تحت طائلة الوعيد في قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَـٰلَهُمْ ﴾ [هود: ١٥] الآية لكن معه أصل الإيمان فليس مثل الكفار الفاقدين لأصل الإيمان، والذين نزلت هذه الآية فيهم لكن تشملهم الآية هذه بعمومها، فلهم من العموم بحسب ما ارتكبوه فهذا يحبط عمله الذي أراد به الدنيا وما عداه لا يحبط لأن معه أصل الإيمان الذي يصحح العمل الذي لم يخالطه شرك، فإن عُذّبَ كان عذابه بحسب جرمه، وإن عفى الله عنه فبفضله، وفيما يلي تفصيله:

أ- إن كانت إرادة العبد كلها للدنيا، و لم يكن له همة وإرادة لوجه الله والدار الآخرة، فهذا ليس له في الآخرة من نصيب، وهذا العمل لا يكاد يصدر من مؤمن، فإن المؤمن وإن كان ضعيف الإيمان فلابد أن يريد الله والدار الآخرة.

ب- وأما من عمل لوجه الله ولأجل الدنيا، والقصدان متساويان أو متقاربان، فهذا ناقص الإيمان وضعيف التوحيد، وعمله ناقص بحسب ذلك.

ج- وأما من عمل لله وحده عن إخلاص تام ولكن يأخذ على عمله جُعلاً معلومًا من بيت المال أو الأموال الموقوفة يستعين به على الدين والعمل، كما يجعل للآمر والمجاهدين والمعلمين، فهذا لا يضر أخذه في إيمان العبد وتوحيده؛ لكونه لم يرد بعمله الدنيا وإنما أراد الدين وقصد أن يكون ما حصل له معينًا على قيام الدين، ولهذا جُعل من

الأموال الشرعية كالزكوات وأموال الفيء وغيرها جزءًا لمن يقوم بالوظائف الدينية والدنيوية النافعة.

الخامسة: في قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا... ﴾ [هود: ١٥] الآية، الآية في الكفار كالمنافقين الداخلين في الإسلام للدنيا ولكن عمومها يفيد الحذر من إرادة الإنسان بعمله الدنيا ولو في بعض الأمور؛ لأن ذرائع الشرك والكفر قد توصل إليهما، والوسائل لها أحكام الغايات.

السادسة: أمور الدنيا من مال أو أثاث أو سكن ونحوها نوعان:

الأول: ما يحتاج العبد إليه كطعامه وشرابه ومنكحه ومسكنه ونحو ذلك فهذا يطلب من الله ويرغب إليه فيه فيكون المال عنده يستعمله لحاجته كحماره وبساطه من غير أن يستعبده.

الثاني: ما لا يحتاج العبد إليه فلا ينبغي أن يعلق قلبه به حتى لا يكون مستعبدًا له ومعتمدًا على غير الله فلا يبقى معه حقيقة العبودية لله ولا حقيقة التوكل على الله بل فيه شعبة من العبادة لغير الله والتوكل على غير الله وهذا أحق بقوله ﷺ : «**تعس عبد الدينار**» ولو طلبها من الله فإن أعطاه إياها رضي وإن منعه سخط، وإنما عبْدُ الله من يرضيه ما يرضي الله، ويسخطه ما يسخط الله، ويحب ما يحب الله، ويبغض ما يبغض الله، فهذا الذي استكمل الإيمان.

السابعة: الإخلاص لله تعالى هو أساس الدين، وروح التوحيد ولبّ العبادة، وهو أن يقصد العبد بعمله كله وجه الله تعالى، ويبتغي به مرضاته وثوابه وفضله، بأن يقوم بأركان الإيمان الستة وشرائع الإسلام الخمس وحقائقه، فيعبد الله كأنه يراه، فإن لم يكن يراه فيعلم أن الله يراه، فيقوم بحقوق الله تعالى وحقوق عباده مكملاً لها بأدائها على

أحسن وأكمل وجه يستطيعه، قاصدًا بذلك وجه الله والدار الآخرة مع كثرة الاستغفار لجبر نقصه وكثرة الذكر لتكميل ثوابه، وأعظم ما يضر بذلك مراءاة الناس والعمل لأجل مدحهم وتعظيمهم، أو العمل لأجل الدنيا، فإن في ذلك ذلة الدنيا وخسران الآخرة.



٣٨- باب من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله وتحليل ما حرمه فقد اتخذهم أربابًا من دون الله

وقال ابنُ عباس: «يُوشِكُ أن تنزلَ عليكم حجارةٌ من السماء! أقول: قال رسول الله ﷺ ، **وتقولون: قال أبو بكر وعمر؟**» .

وقال الإمام أحمدُ بن حنبل: عجبتُ لقومٍ عرَفوا الإسناد وصحته، يذهبون إلى رأي سفيان، والله تعالى يقول: ﴿ **فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾ [النور: ٦٣] أتدري ما الفتنة؟ الفتنةُ الشرك، لعلّه إذا ردَّ بعض قوله أن يقع في قلبه شيءٌ من الزَّيغ فيهلك.

عن عدي بن حاتم أنه سمع النبي ﷺ يقرأ هذه الآية: ﴿ **ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ** ﴾ [التوبة: ٣١] الآية فقلت له: إنا لسنا نعبدهم، قال: «**أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه، ويحلون ما حرم الله فتحلونه؟**». فقلت: بلى، قال: «**تلك عبادتهم**» رواه أحمد والترمذي وحسنه.

الفوائد على الباب:

الأولى: طاعة الله تعالى بامتثال أوامره واجتناب نواهيه هي العبادة؛ نبه المصنف – رحمه الله تعالى – على وجوب اختصاص الله تعالى بها، وأن لا يطاع سواه إلا حيث كانت طاعته مندرجة تحت طاعة الله تعالى ورسوله ﷺ .

الثانية: تجب طاعة العلماء والأمراء بطاعة الله تبعًا لا استقلالاً فإذا أمروا بمعصية الله تعالى فلا سمع ولا طاعة، فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق إنما الطاعة في المعروف.

الثالثة: قول ابن عباس ﷺ يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء .. إلخ، يرد بذلك على الذين عارضوا قول رسول الله ﷺ في متعة الحج: «**افعلوا ما أمرتكم به**»، وكان ابن عباس ﷺ يستدل بهذا الحديث على وجوب المتعة في الحج، وعارضه بعض الناس بأن أبا بكر وعمر كانا ينهيان عن المتعة في الحج ويريان أفضلية الإفراد وهو اجتهاد منهما من باب السياسة الشرعية للأمة لما ينبني على الإفراد من المصالح الشرعية في زمانهما[1]، فعندئذ قال ابن عباس هذا الكلام، فإذا كان هذا قول ابن عباس ﷺ فيمن عارض الحديث برأي الخليفتين الراشدين، فكيف بمن ترك قول رسول الله ﷺ لقول من هو دونهم، بل لا يذكر معهما وربما كان على غير هديهما.

الرابعة: قال الإمام الشافعي – رحمه الله – : «**أجمع المسلمون على أن مَنْ استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد، وما**

(١) ومن ذلك أنّ الناس إذا أفردوا الحج جاءوا للعمرة في سائر شهور السنة فكان من المصالح:

أ- تلقي العلم عن علماء الصحابة في مكة والمدينة.

ب- أمن الطريق بكثرة تردّد الناس فيه.

ج- استمرار التجارة وتوفر الأرزاق في مكة والمدينة.

د- أن الأجر على قدر التعب والنفقة وذلك يحصل بإفراد كل من الحج والعمرة في سفرة.

هـ- أن من تمام الحج والعمرة الإحرام بكل نسك مستقلاً عن الآخر.

زال العلماء يجتهدون في الوقائع لكن إذا استبان لهم الدليل أخذوا به وتركوا اجتهادهم» .

الخامسة: بعد أن اعتنى الأئمة بالتصنيف ودونوا الأحاديث بأسانيدها وميزوا صحيحها من سقيمها وناسخها من منسوخها وذكروا حجج المجتهدين فصار طالب العلم له حالان:

الأولى: إن كان له ملكة يقتدر بها على تحري الحق فلينظر في مذاهب العلماء وما استدل به كل إمام ويأخذ من أقوالهم ما دل عليه الدليل عملاً بقول الله تعالى: ﴿ **فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ** ﴾ [النساء: ٥٩].

الثانية: إذا لم يكن له ملكة فعليه أن يسأل من أهل العلم من المجتهدين أقرب إلى الحق عملاً بقوله: ﴿ **فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ** ﴾ [النحل: ٤٣].

السادسة: في كلام ابن عباس دلالة على أن من بلغه الدليل وجب عليه أن يأخذ به، فإذا لم يأخذ به تقليدًا لإمامه فإنه يجب الإنكار عليه بالتغليظ لمخالفة الدليل، وأجمع الأئمة على هذا، وأنه لا يسوغ التقليد إلا في مسائل الاجتهاد التي قد يخفى دليلها، فهذا الذي عناه العلماء بقولهم: لا إنكار في مسائل الاجتهاد، وأما من خالف الكتاب والسنة فيجب الرد عليه بالإجماع، وليس ما خالف الكتاب والسنة مذهبًا لأحد من الأئمة وهم أجل من أن يقال ذلك في حقهم لتصريحهم بذلك ونهيهم عن تقليدهم إذا استبانت السنة.

السابعة: الواجب على المكلف إذا بلغه الدليل أن ينتهي إليه ويعمل به وإن خالفه من خالفه كائنًا من كان كما قال تعالى: ﴿ **ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ**

إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾ [الأعراف: ٣].

الثامنة: في قوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النور: ٦٣] التغليظ في الإنكار على من خالف الشرع، فإذا كان المخالف أمر الله قد حُذِّر من الكفر والشرك أو من العذاب الأليم ففي ذلك دلالة على أن مخالفة أمره مفضية إلى الكفر والشرك أو العذاب الأليم، وذلك والله أعلم، لما يقترن به من الاستخفاف بحق الآمر جل وعلا.

التاسعة: في قول الإمام أحمد: «لعله إذا ردَّ بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيهلك» ، أنَّ ردَّ قول رسول الله ﷺ سبب لزيغ القلب وذلك هو الهلاك في الدنيا والآخرة كما قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴾ [الصف: ٥].

العاشرة: إذا كان رفع الصوت فوق صوته سببًا لحبوط العمل فردُّ أحكامه وسنته لقول أحد أعظم وأخطر.

الحادية عشرة: قوله ﷺ : «**أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه، ويحلون ما حرم الله فتحلونه**» تصريح في أن تحريم الحلال وتحليل الحرام عبادة لهم من دون الله ومن الشرك الأكبر الذي لا يغفر إلا بالتوبة.

الثانية عشرة: طاعة العلماء في تحليل الحرام وتحريم الحلال فيها تفصيل:

١- أن يعلموا أنهم بدلوا دين الله فيتبعونهم على التبديل فيعتقدون تحليل ما حرّم الله وتحريم ما أحل الله اتباعًا لهم مع علمهم بمخالفة دين الله فهذا كفر وشرك أكبر وإن لم يكونوا يصلون لهم ويسجدون.

٢- أن يكون اعتقادهم وإيمانهم بتحريم الحلال وتحليل الحرام ثابتًا

لكنهم أطاعوهم في معصية الله كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي التي يعتقد أنها معاصي فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب، الذين معهم أصل الإيمان متعرضون للوعيد إلا أن يعفو الله عنهم.

الثالثة عشرة: في حديث عدي بن حاتم دليلٌ على أن طاعة العلماء والأمراء والعباد في معصية الله تعالى مع العلم بمخالفتهم عبادةٌ لهم من دون الله ومن الشرك الأكبر لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ ﴾ — أي: يزينون لهم ذلك - ﴿ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وقد وقع فيها كثير من الخلق فسموا طاعة الرهبان ولاية، وطاعة الأحبار فقهًا، وطاعة الملوك سياسة وإصلاحًا.

الرابعة عشرة: قال عمر ﷺ يَهدِمِ الإسلامَ: زلةُ العَالِم، وجدالُ المنافق بالقرآن، وحكمُ الأئمة المضلين.

الخامسة عشرة: يعتذر المقلِّد عن الأخذ بالكتاب والسنة بأعذار باطلة منها:

١- أن الأخذ بالحديث اجتهاد، والاجتهاد انقطع منذ أزمنة.

٢- أو أن يقول: الإمام الذي أقلده أعلم مني فهو لا يقول إلا بعلم، ولا يترك هذا الحديث مثلاً إلا عن علم.

٣- أو أن الأخذ بالحديث اجتهاد، والمجتهد يُشترط فيه كذا وكذا من الشروط التي ذكرها العلماء، ولعلّها قد لا تُوجد تامة إلا في أبي بكر وعمر، وهذا إن صحّ عنهم فمرادهم بذلك الاجتهاد المطلق، أما أن يكون ذلك شرطًا في جواز العمل بالكتاب والسنة فكذب على الله وعلى رسوله ﷺ وعلى الأئمة العلماء.

❁❁❁

٣٩- باب

قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾﴾ [النساء: ٦٠] الآيات. وقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾﴾ [البقرة: ١١].

وقوله: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ﴿٥٦﴾﴾ الآية [الأعراف: ٥٦].

وقوله: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [المائدة: ٥٠].

عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يؤمن أحدُكم حتى يكون هواهُ تبعًا لما جئت به**» قال النووي: حديث صحيح، رويناه في كتاب الحجة بإسناد صحيح.

وقال الشعبي: كان بين رجل من المنافقين ورجل من اليهود خُصومة، فقال اليهودي: نتحاكم إلى محمد – لأنه عَرَف أنه لا يأخذ الرِّشوة – وقال المنافق: نتحاكم إلى اليهود – لعلمه أنهم يأخذون الرِّشوة – فاتفقا على أن يأتيا كاهنًا في جُهينة فيتحاكما إليه، فنزلت: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ﴾ الآية [النساء: ٦٠].

وقيل: نزلت في رجلين اختصما فقال أحدهما: نترافع إلى النبي ﷺ، وقال الآخر: إلى كعب بن الأشرف. ثم ترافعا إلى عمر، فذكر له أحدهما القصة، فقال للذي لم يرضَ برسول الله ﷺ: أكذلك؟ قال: نعم. فضربه بالسيف فقتله» .

الفوائد على الباب:

الأولى: أراد المؤلف – رحمه الله تعالى – بهذه الترجمة التحذير من التحاكم إلى غير شرع الله، وأن الواجب التحاكم إلى شريعة الله تعالى في جميع الأمور كما قال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النساء: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤] فهذه الآيات وما جاء في معناها دالة على وجوب التحاكم إلى شريعة الله، وأنه لا يجوز التحاكم إلى غير الله كائنًا من كان، فأراد المؤلف بهذه الترجمة بيان هذا الأساس العظيم والأصل المجمع عليه؛ لأنه مقتضى التوحيد، والتحاكم إلى غير الشرع إما ينافي التوحيد بالكلية، أو ينافي كماله الواجب بحسب حال المتحاكم.

الثانية: قد بيَّنَ الله تعالى في هذه الآيات المترجم بها للباب أن من يدعي الإسلام والإيمان وهو ليس كذلك كالمنافقين، إذا جاءت الحوادث والخصومات طلبوا التحاكم إلى غير الله تعالى يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت، والطاغوت هو كل ما عُبد من دون الله وهو أيضًا كل من حكم بغير ما أنزل الله عن عمد وهوى، فالمنافقون يريدون أن يتحاكموا إلى من يوافق أهواءهم ويقبل منهم الرشوة حتى يحكم لهم، وهذا دليل على نفاقهم وضلالهم واتباعهم للشيطان ولهذا قال تعالى: ﴿ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَـٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَـٰلًۢا بَعِيدًا ﴾ [النساء: ٦٠] ولهذا يعرضون عن الحق ويصدون عنه صدودًا.

الثالث: الواجب على أهل الإسلام أن يحذروا صفات أهل النفاق

وأن يبتعدوا عن أخلاقهم الذميمة التي منها الصدود عن شرع الله والتحاكم إلى من يحكم بغير ما أنزل الله تعالى.

الرابعة: الصلاح والهدى والاستقامة وصلاح الأرض بتحكيم شرع الله، والتحاكم إليه سبحانه واتباع شريعته ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [المائدة: ٥٠] إنه سبحانه العالم بمصالح العباد، والعالم بعواقب الأمور، وما ينتهي إليه كل شيء، وحكمه سبحانه يتضمن إيصال الحق إلى المستحق ودفع الظلم عن الناس والقضاء على أسباب الفساد والفتنة. فإنه تعالى أعلم.

الخامسة: من آيات المنافقين دعوى الإيمان والإسلام قولاً ولكن إذا وقعت الحوادث والخصومات طلبوا التحاكم إلى الطاغوت من العرّافين والكهنة والسحرة أو العادات العشائرية والقوانين الوضعية لطمعهم في تحصيل مقاصدهم الباطلة، وأكل أموال الخلق بواسطة الحيل والرشاوى والتفسيرات الباطلة لمواد القوانين ونحو ذلك.

السادسة: إذا دُعي المنافقون وأشباههم إلى الشريعة ولامهم لائم على صدودهم عنها زعموا أنهم مصلحون، وأنهم يحاولون التوفيق بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية يقولون: ﴿ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴾ [النساء: ٦٢].

السابعة: لا صلاح للبلاد والعباد إلا تحت حكم شريعة الرحمن الذي خلق الإنسان وعلمه البيان وأنزل القرآن فإنه تعالى هو العالم بأحوال عباده وما يصلحهم وما ينفعهم ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [الملك: ١٤] فكما أن الخَلقَ خلق الله تعالى فيجب أن يحكمهم حاكمهم بشرعه، ومن أراد غير شريعة الله فليخلق خلقًا يحكمهم بما يرى.

الثامنة: شأن المنافقين وأشباههم في كل زمان الإعراض عن شرع الله والتكبر على عباد الله.

التاسعة: التحاكم إلى غير شرع الله كفر، بدليل قوله سبحانه في الذين يتحاكمون إلى الطاغوت: ﴿ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ ﴾ [النساء: ٦٠] ويؤكده قوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤] وكونه أكبر أو أصغر بحسب اعتقاد صاحبه وحاله.

العاشرة: الرب هو الإله الحق الذي له الحكم القدري والشرعي والجزائي، وهو سبحانه الذي يجب أن يؤلَّه ويُعبَد وحده لا شريك له، ويُطاع طاعة مطلقة، فلا يعصى عمدًا بحيث تكون جميع الطاعات كلها تبعًا لطاعته، وهذا هو تحقيق الرضا به ربًا وإلهًا، فلا يجوز لأحد كائنًا من كان أن يتخذ غير الله حكمًا فإن ذلك هو الكفر بعينه، فإن الحكم كله له كما أن العبادة كلها له.

الحادية عشرة: يجب على جميع المكلفين رد ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله وكل من تحاكم إلى غير حكم الله ورسوله فقد تحاكم إلى الطاغوت، وإن زعم أنه مؤمن فهو كاذب، فإن الإيمان لا يصح ولا يتم إلا بتحكيم الله ورسوله وطاعة الله ورسوله في جميع الدين وسائر الحقوق، ومن تحاكم إلى غير الله ورسوله فقد اتخذ من تحاكم إليه ندًا لله في الحكم.



٤٠- باب من جحد شيئًا من الأسماء والصفات

وقول الله تعالى: ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ۚ قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ﴾ [الرعد: ٣٠]،.

وفي صحيح البخاري قال عليٌّ: «**حدِّثوا الناسَ بما يعرفون، أتريدون أن يُكذَّب الله ورسولُه؟**» .

وروى عبد الرزاق عن مَعْمر عن ابن طاوُس عن أبيه، عن ابن عباس: «**أنه رأى رجلاً انتفض لَمّا سمع حديثًا عن النبي ﷺ في الصفات استنكارًا لذلك، فقال: ما فَرَق هؤلاء؟ يجدون رِقّة عند مُحكمه، ويهلكون عند متشابهه**» . انتهى.

ولما سمعت قريشٌ رسول الله ﷺ يذكر الرحمنَ، أنكروا ذلك، فأنزل الله فيهم ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ [الرعد: ٣٠].

الفوائد على الباب:

الأولى: مقصود الباب بيان وجوب إثبات أسماء الله وصفاته على الوجه اللائق بجلاله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، وهذا هو الذي جاءت به الرسل وكان عليه السلف الصالح من الأمة وأتباعهم بإحسان.

الثانية: نبّه المصنف رحمه الله بهذه الترجمة على أن من جحد شيئًا من الأسماء والصفات الواردة في الكتاب والسنة الصحيحة لم يصح

توحيده، فإنّ جَحْدَها كُفْرٌ يخرج من ملة الإسلام، ونفيها وتعطيل الله تعالى منها بأنواع التأويلات والتحريفات الباطلة لمعاني ألفاظها التي تدل عليها ظواهرها، أو إثباتها واعتقاد مماثلة الله تعالى لخلقه فيها من شر البدع وأعظم الضلال.

الثالثة: لما أمر النبي ﷺ عليًا ﷺ بكتابة وثيقة صلح الحديبية وقال له اكتب «**بسم الله الرحمن الرحيم**» قال المشركون: لا نعرف الرحمن. فأنزل الله تعالى: ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَٰنِ ﴾ [الرعد: ٣٠] فسمى الله جحود اسمه الرحمن الذي هو اسم وصفه كفرًا، فدلّ ذلك على أن جحود شيء من الأسماء والصفات كفر، فتبًّا للجهمية والمعطلة ما أخسر صفقتهم.

الرابعة: في قوله تعالى: ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَٰنِ ﴾ [الرعد: ٣٠] بيان أن الرحمن هو ربنا وإلهنا وأن كفر الكافرين بالرحمن كفر بالله، وسمّى الله تعالى إنكارهم الصفة كفرًا بالرحمن؛ لأن الرحمن اسم وصف لله تعالى وهم لم ينكروا اسم الله تعالى وإنما أنكروا وصفه بالرحمن، فدلت الآية على كفر من أنكر الأسماء والصفات.

الخامسة: إذا كان المشركون جحدوا اسمًا من أسماء الله ووصفًا من أوصافه الدالة على كماله فكفّرهم الله بذلك، فجحود معناه كجحود لفظه والجهمية يزعمون أنه لا يدل على صفة قائمة بالله تعالى وتبعهم طوائف من المعتزلة والأشعرية، فلهذا كفّرهم كثير من أئمة السنة.

السادسة: إنما جحدت الجهمية ومن تبعهم على التعطيل ما وصف وسمى الله به نفسه وسماه ووصفه به رسوله ﷺ بناء على أصل باطل أصّلوه من عند أنفسهم قالوا: هذه صفات الأجسام فيلزم من إثباتها أن يكون الله جسمًا.

فهم بهذا لم يفهموا من صفات الله إلا ما فهموا من خصائص

المخلوقين، فمثّلوا الله بخلقه أولاً، ثم عطلوه سبحانه من صفات كماله، وشبهوه ثانيًا بالناقصات والمعدومات، فالممثل يعبدُ صنمًا، والمعطّل يعبد عدمًا، والموحد – المثبت لأسماء الله وصفاته – يعبد إلهًا أحدًا صمدًا.

السابعة: أصل الإيمان وقاعدته التي ينبني عليها هو الإيمان بالله وبأسمائه وصفاته، وكلما قوي علم العبد بذلك وإيمانه به وتعبده لله به قوي توحيده، فإذا علم العبد أن الله تعالى متوحد بصفات الكمال متفرد بنعوت العظمة والجلال والجمال وليس له في كماله مثل أوجب ذلك للعبد معرفة أن الله وحده هو الإله الحق وأن إلهية ما سواه باطلة، فمن جحد شيئًا من أسماء الله وصفاته فقد أتى بما يناقض توحيد الأسماء والصفات وينافيه، وذلك من شعب الكفر، أو يكون كفرًا أكبر بحسب اعتقاده، فإنه دائر بين التمثيل والتعطيل والتكذيب.

الثامنة: يجب الإيمان بكل ما أخبر الله به ورسوله، فإن فهم على وجهه وإلا وُكل إلى عالمه وترك إنكاره ورده الذي هو طريق المنافقين والهالكين.

أما أهل الحق فإنهم يؤمنون بكل ما جاء في الكتاب والسنة ويعملون به، وما اشتبه عليهم أمره ردوه إلى المحكم ووكلوا ما جهلوا منه إلى عالمه وهو الله عز وجل، ومن ذلك كيفيات الصفات فإنه لا يعلمها إلا الله، وأما معانيها فمعلومة من طريق اللغة العربية التي خاطب الله بها الناس، ولهذا قال الإمام مالك رحمه الله: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وهذا منهاج حق يجب سلوكه في جميع الصفات الثبوتية الذاتية، والفعلية، والذاتية الفعلية.



٤١- باب

قول الله تعالى: ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٣﴾ ﴾ [النحل: ٨٣].

قال مجاهد ما معناه: هو قولُ الرجل: هذا مالي، ورثته عن أبائي.

وقال عون بن عبدالله: يقولون: لولا فلان لم يكن كذا.

وقال ابن قُتيبة: يقولون هذا بشفاعة آلهتنا.

وقال أبو العباس – بعد حديث زيد بن خالد الذي فيه أن الله تعالى قال: «**أصبح من عبادي مؤمنٌ بي وكافر**» الحديث، – وقد تقدم – : وهذا كثيرٌ في الكتاب والسنة، يذُمُّ سبحانه من يُضيف إنعامه إلى غيره، ويشرك به.

قال بعض السلف: هو كقولهم كانت الريحُ طيبةً والملاّحُ حاذقًا، ونحو ذلك مما هو جارٍ على ألسنة كثير.

الفوائد على الباب:

الأولى: أراد الشيخ – رحمه الله – بهذا الباب الحث على الاعتراف بنعم الله وشكر الله تعالى عليها، فإن كثيرًا من الناس يغفلون عن الاعتراف بها وشكرها بل ويتمتعون بها ولا يعترفون بأنها من الله فلا يشكرونه عليها، بل ينسبونها إلى أسبابهم وقوتهم وحذقهم وعملهم ونحو

ذلك، فلا ينسبون النعم إلى مسديها ومُوليها وهو الله عز وجل بل ينسبونها إلى أسلافهم وأسبابهم، وهذا ينقص كمال التوحيد الواجب وقد ينافيه بالكلية.

الثانية: الواجب أن تنسب النعم إلى الله تعالى ويحمد عليها ثم يذكر السبب الذي يسَّره الله فتضاف إلى الله تعالى عن إيمان به وثناء عليه، ثم تذكر الأسباب على وجه الإخبار بها لا على وجه إضافة النعمة إليها، فيقول هذا من الله تعالى وجعل سبحانه من سببه كذا وكذا ويقول: لولا الله ثم فلان لكان كذا وكذا، فإن الله تعالى هو الذي يسّر الأسباب وسخرها ونفع بها.

الثالثة: من شكر النعم استعمالها في طاعة الله تعالى والنأي بها أن تكون سُلّمًا أو ذريعة إلى معاصيه سبحانه.

الرابعة: إنكار النعم المراد به إنكار إضافتها إلى الله لكونهم يضيفونها إلى السبب متناسين المسبب الذي هو الله عز وجل، فهم لا ينكرون مجيء المطر ولكن ينكرون إضافته إلى الله الذي خلق السبب فوجد به المسبَّب.

الخامسة: قول الرجل: «**هذا مالي ورثته عن آبائي**» فيه تفصيل:

١- فإن كان مجرد خبر محض ومثله قول النبي ﷺ : «**وهل ترك لنا عقيل من رباع**» فهذا ليس به بأس.

٢- وإن كان إضافته إلى السبب الذي هو الآباء متناسيًا المسبب وهو الله عز وجل فهذا من كفر النعمة؛ لأن الله تعالى هو المنعم بالمال، فبتقدير الله اغتنى الآباء، وبالإرث وهو شرع الله انتقل المال إلى الأبناء.

السادسة: إضافة الشيء إلى سببه كقوله: «**لولا فلان لم يكن كذا**» فيه تفصيل:

١- فإن كان سببًا خفيًا لا تأثير له إطلاقًا كنسبة ما لا يقدر عليه إلا الله إلى غير الله فهو شرك أكبر؛ اعتقد أن من نسب إليه السبب متصرف مع الله في الربوبية كنسبة الخرافيين بعض ما يحصل لهم إلى الموتى الذين يعظمونهم ويدعونهم من دون الله تعالى.

٢- أن يضيفه إلى سبب ظاهر لكن لم يثبت شرعًا ولا حسًا أنه سبب، كنسبة دفع العين إلى الأوتار والتمائم، فهذا شرك أصغر.

٣- أن يضيفه إلى سبب ظاهر ثابت شرعًا أو حسًا أنه سبب، فهذا ليس فيه شيء لكن لا ينسى ذكر المسبب فهذا جائز، أما إذا نسي المسبب فهذا شرك أصغر.

السابعة: إضافة الشيء إلى سببه الذي خلقه الله دون مسببه وهو الله عز وجل نقص في العقل وجهل بالشرع لأمور:

الأول: أن الله تعالى وحده هو الخالق للأسباب التي حصلت بها النعم، أو اندفعت بها النقم فكان الواجب أن ينسب الشيء إليه؛ لأنه هو المنعم.

الثاني: أن السبب قد لا يؤثر ولو وُجد لقوله ﷺ : «**ليس السَّنَةُ أن لا تُمطروا بل السَّنةُ أن تُمطروا ثم لا تنبت الأرض**» . رواه مسلم.

الثالث: أن السبب وإن وجد قد يكون له مانع يمنع من تأثيره.

الثامنة: منكرو إضافة النعم إلى الله تعالى وقعوا في الشرك من جهتين:

* فإضافتهم النعم إلى غير الله بإضافتها إلى الأسباب على أنها فاعلة هذا شرك في الربوبية.

* ومن حيث ترك القيام بالشكر الذي هو العبادة إخلال بتوحيد الإلهية.

التاسعة: الأمر بمخالفة الكفار إن لم يأتِ ما يعارضه فهو يدل على الوجوب كإعفاء اللحى ونحوه، أما إن جاء ما يعارضها فهي تدل على الاستحباب كالصلاة في النعلين، فقد جاء في سنن أبي داود والنسائي عن عبد الله بن السائب قال: رأيت رسول الله ﷺ يوم الفتح – يعني يصلي – ووضع نعليه عن يساره.



٤٢- باب

قول الله تعالى: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٢].

قال ابن عباس في الآية: «الأندادُ هو الشرك، أخفى من دبيب النمل على صفاةٍ سوداء في ظلمة الليل. وهو أن تقول: والله، وحياتِك يا فلان، وحياتي. وتقول: لولا كُلَيبة هذا لأتانا اللصوص، ولولا البطُّ في الدار لأتى اللصوص. وقول الرجل لصاحبه: ما شاء الله وشئتَ. وقول الرجل: لولا الله وفلان. لا تجعل فيها فلانًا، هذا كله به شرك» . رواه ابن أبي حاتم.

وعن عمر بن الخطاب ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**من حلف بغير الله فقد كفر، أو أشرك**». رواه الترمذي وحسّنه، وصحّحه الحاكم.

وقال ابن مسعود: «**لأن أحلِفَ بالله كاذبًا أحبُّ إليّ من أن أحلف بغيره صادقًا**» .

وعن حذيفة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء الله ثم شاء فلان**» . رواه أبو داود بسند صحيح.

وجاء عن إبراهيم النخعي أنه يكره: أعوذ بالله وبك، ويجوز أن يقول: بالله ثم بك. قال: ويقول: لولا الله ثم فلان، ولا تقولوا: لولا الله وفلان.

الفوائد على الباب:

الأولى: مقصود الباب: النهي عن أن يجعل لله ندًا في طاعته وعبادته وأمثالاً في أسمائه وصفاته.

الثانية: من تحقيق التوحيد الاحتراز من الألفاظ الشركية وإن لم يقصد المتكلم بها معنى لا يجوز، ولو جرت على اللسان من غير قصد.

الثالثة: من أسباب اتقاء الشرك الأصغر:

١- الدعاء بالسلامة منه: مثل قوله ﷺ: «**اللهم إنّا نعوذ بك أن نشرك بك شيئًا ونحن نعلمه، ونستغفرك لما لا نعلمه**». رواه أحمد والطبراني.

٢- الحذر من الألفاظ الشركية.

٣- ذكر نقص العمل وعظم حق الله -عز وجل-.

٤- علم العبد بأن الله معه أينما كان.

٥- معرفة خطر هذا الشرك، وأنه يحبط ما قارنه من عمل وهو ذريعة إلى الأكبر.

الرابعة: قول ابن عباس: «**الشرك أخفى من دبيب النمل..**» إلخ أي إن هذه الأمور من الشرك خفيةٌ في الناس لا يكاد يتفطن لها ولا يعرفها إلا القليل، وضرب مثلاً لخفائها بدبيب النمل، فهذا يوجب العناية والمجاهدة على إخلاص النية والمرابطة على توقي حصائد الألسن.

الخامسة: روى ابن أبي الدنيا في «**الصمت**» عن ابن عباس قال: إن أحدكم ليشرك بكلبه يقول: لولاه لسُرقنا الليلة.

السادسة: جاء في الصحيح النهي عن الحلف بغير الله فمن ذلك:

١- في الصحيحين من حديث ابن عمر: «**إن الله ينهاكم عن الحلف بآبائكم**».

٢- وعن حذيفة مرفوعًا: «**من حلف بالأمانة فليس منا**». رواه أبو داود.

٣- وعند ابن حبان والحاكم عن ابن عمر: «**كل يمين يحلف بها دون الله شرك**» .

السابعة: قال ابن عبد البر: لا يجوز الحلف بغير الله بالإجماع. فقد أجمع العلماء على أن اليمين لا تكون إلا بالله، أو بصفة من صفاته، أجمعوا على المنع من الحلف بغيره.

الثامنة: الكذب من المحرمات في جميع الملل، والحلف بغير الله أكبر من الكذب فالحلف بغير الله من أكبر المحرمات.



٤٣- باب ما جاء فيمن لم يقنع بالحلف بالله

عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تحلفوا بآبائكم، من حلف بالله فليصدق، ومن حُلف له بالله فليرضَ، ومن لم يَرضَ فليس من الله**» رواه ابن ماجه بسند حسن.

الفوائد على الباب:

الأولى: المراد من الباب بيان ما جاء من الوعيد الشديد لمن لم يقنع بالحلف لكونه ينافي كمال التوحيد الواجب، فمن حلف بالله فقد عظّمه، ومن حُلِفَ له بالله فقد عُظِّمَ الله عنده باليمين، فليرضَ بذلك وإنْ فاته من الدنيا ما فات، فإن الله يعوضه - عاجلاً أو آجلاً - خيرًا كثيرًا جزاءَ تعظيمه الله وتوحيده له.

الثانية: نهانا الله تعالى أن نحلف بغيره فيجب علينا التسليم والإذعان، وعلى العبد أن لا يقسم إلا بالله تعالى أو بصفة من صفاته.

وأما الله تعالى فيقسم بما شاء من خلقه، وقد أقسم سبحانه وتعالى بمخلوقات كثيرة لما في ذلك:

١- من الدلالة على قدرة الرب جل وعلا ووحدانيته وإلهيته وعلمه وحكمته وغير ذلك من صفات كماله.

٢- أن يعرفهم عظم شأنها ومنّته عليهم بها.

٣- حثهم على الانتفاع - ما أمكن منها - ومن ذلك اغتنام الأوقات بالطاعة والشكر والذكر، والانتفاع بالآيات والمخلوقات.

الثالثة: الصواب أن الحلف بغير الله من الشرك الأصغر والكفر الأصغر فلا ينقل من الملة، وأما أمره ﷺ لمن حلف بأبيه أن يقول لا إله إلا الله فذلك لا يدل على كفره وليس تجديدًا للإسلام كما زعمه قوم، ولكن أمره بذلك كفارة له مع استغفاره.

الرابعة: حلف عبّاد القبور الذين إذا حلفوا بالمعظمين لديهم صدقوا، وإذا حلفوا بالله كذبوا كفر أكبر وشرك أكبر بلا ريب؛ لأن المحلوف به عندهم أخوف وأعظم وأجل من الله وهذا لم يبلغ إليه شرك عباد الأصنام فإن جهد اليمين عندهم القسم بالله، وهؤلاء جهد اليمين عندهم القسم والحلف بمعظميهم فهم أكبر شركًا من عُبّاد الأصنام.

الخامسة: جاء في مسلم في حديث الأعرابي أن النبي ﷺ قال: ((**أفلح وأبيه إن صدق**))، وعند مسلم أيضاً لمن سأله أي الصدقة أفضل: ((**أما وأبيك لتنبأنه**)).

فالجواب عن الحديث الأول:

١- أن اللفظة غير محفوظة بل تردّها الآثار الصحاح ولم تقع في رواية مالك أصلاً، وقد جاء من رواية إسماعيل بن جعفر: ((**أفلح إن صدق**)).

٢- أن هذا اللفظ كان يجري على ألسنتهم من غير قصد المقسم به، والنهي إنما ورد في حق من قصد حقيقة الحلف، وهذا مردود فإن أحاديث النهي جاءت عامة مطلقة دون تفريق بين من قصد القسم ومن لم يقصد.

والصواب أن هذا كان في أول الأمر ثم نسخ، وهذا الجواب هو الحق، ويؤيده أن ذلك كان شائعًا مستعملاً حتى ورد النهي عنه ومن ذلك:

١- حديث ابن عمر أن النبي ﷺ أدرك عمر وهو يحلف بأبيه فقال: «**ألا إن الله نهاكم أن تحلفوا بآبائكم**». متفق عليه.

٢- وعنه ﷺ: «**من كان حالفًا فليحلف بالله**» وكانت قريش تحلف بآبائها فقال: «**لا تحلفوا بآبائكم**» . رواه مسلم.

وعن سعد بن أبي وقاص قال: حلفت مرة باللات والعزى فقال النبي ﷺ : «**قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ثم انفث عن يسارك ثلاثًا ولا تعد**» رواه النسائي وابن ماجه. وفي هذا المعنى أحاديث فيما ورد فيه ذكر الحلف بغير الله، فهو جارٍ على العادة قبل النهي؛ لأن ذلك هو الأصل حتى ورد النهي.

السادسة: في قول ابن مسعود ﷺ : لأن أحلف بالله كاذبًا.. إلخ:

١- قال ذلك لأن الحلف بالله توحيد والحلف بغيره شرك، فإذا قدر الصدق في الحلف بغير الله فحسنة التوحيد أعظم من حسنة الصدق، وسيئة الكذب أخف من سيئة الشرك.

٢- أن الحلف بغير الله صادقًا أعظم من اليمين الغموس.

٣- أن الشرك الأصغر أكبر الكبائر.

٤- ارتكاب أقل الضررين إذا كان لابد من أحدهما.

السابعة: إذا توجهت اليمين على الخصم فحلف بالله وهو معروف بالصدق أو ظاهره الخير والعدالة فإنه يتعين الرضا والقناعة بيمينه لأمرين:

الأول: ما عليه المسلمون من تعظيم ربهم وإجلاله.
الثاني: أنه ليس لدى المدعي يقين يعارض حلف المدعى عليه.
الثامنة:

أ- إذا بُذلت اليمين بالله تعالى من المدعى عليه فلم يرض المدعي إلا بالحلف بالطلاق أو دعاء الحالف على نفسه بالعقوبات فهذا داخل في وعيد من لم يقنع بالحلف لما فيه من سوء الأدب مع الله تعالى وترك تعظيم الله والاستدراك على الله ورسوله والاستهانة بيمين المسلم وحقه.

ب- من عرف منه الفجور والكذب فإذا حلف على ما تُيُقِن فجوره فيه فإنه لا يدخل تكذيبه وعدم القناعة بحلفه في الوعيد، للعلم بكذبه وأنه ليس في قلبه من تعظيم الله ما يطمئن الناس إلى يمينه فتعين إخراج هذا النوع من الوعيد؛ لأن حالته معلومة.

العاشرة: وجوب الصدق في الحلف لقوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴿١١٩﴾ ﴾ [التوبة:١١٩]، وقوله ﷺ : «**من حلف بالله فليصدق**» فإن الصدق في الحلف من توحيد الله وإجلاله وتعظيمه وخشيته.

الحادية عشرة: قال الشيخ سليمان بن حمدان في حاشيته: «حُدثت عن المصنف أنه حمل حديث الباب على اليمين في الدعاوى كمن يتحاكم عند الحاكم فيحكم على خصمه باليمين فيحلف فيجب عليه أن يرضى».

الثانية عشرة: وقال الشيخ سليمان بن حمدان أيضًا: «إذا لم يكن للمدعي بينة، عرض القاضي عليه هل يطلب إحلاف خصمه؟ فإن طلب ذلك أحلفه، أي لا يحكم عليه باليمين ابتداءً، فإن نكل الخصم

عن اليمين حكم عليه القاضي بالنكول، وإن حلف فعلى المدعي أن يرضى بالحلف ولا تكون يمين خصمه مبطلة لدعواه بل إذا وجد بينة فله إقامة الدعوى وإقامة البينة».

الثالثة عشرة: قال في فتح المجيد: «أما إذا لم يكن له بحكم الشريعة على خصمه إلا اليمين، فأحلف فلا ريب أنه يجب عليه الرضا» .

الرابعة عشرة: أما إذا كانت اليمين فيما يجري بين الناس من الاعتذارات من بعضهم لبعض ونحو ذلك فهذا من حق المسلم أن يقبل منه إذا حلف معتذرًا أو متبرئًا من تهمة ومن حقه عليه أن يحسن الظن به إذا لم يتبين خلافه، كما قال عمر ﷺ : ولا تظن بكلمة خرجت من أخيك شرًا، وأنت تجد لها في الخير محملاً.

الخامسة عشرة: نهى النبي ﷺ في هذا الحديث عن الحلف بالآباء وقد جاء النهي عن الحلف بغير الله مطلقًا في أحاديث أخرى.

السادسة عشرة: أوجب الله الصدق على عباده ورغبهم فيه في كتابه ولو لم يحلفوا، فكيف إذا أكد الخبر بالحلف؟.

السابعة عشرة: قبول عذر المعتذر وتصديق الحالف الذي لم يتبيّن كذبه، وحسن الظن بالمسلم من محاسن الأخلاق ومكارمها، ومن الأدلة على كمال العقل والدين.

❁❁❁

٤٤- باب قول: ما شاء الله وشئت

عن قُتَيْلَة أن يهوديًا أتى النبي ﷺ فقال: إنكم تشركون، تقولون: ما شاء اللهُ وشئتَ، وتقولون: والكعبة. فأمرهم النبي ﷺ إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: وربِّ الكعبة، وأن يقولوا ما شاء الله ثم شئتَ. رواه النسائي وصححه.

وله أيضًا عن ابن عباس – رضي الله عنهما – أنّ رَجُلاً قال للنبي ﷺ : «ما شاء الله وشئت. فقال: «**أجعلتني لله ندًا؟ ما شاء الله وحده**».

ولابن ماجه، عن الطفيل أخي عائشة لأمّها قال: رأيت كأني أتيتُ على نفر من اليهود، قلت: إنكم لأنتم القومُ، لولا أنكم تقولون: عُزير ابنُ الله. قالوا: وأنتم لأنتم القومُ، لولا أنكم تقولون: ما شاء الله وشاء محمد. ثم مررتُ بنفر من النصارى، فقلت: إنكم لأنتم القوم، لولا أنكم تقولون: المسيحُ ابنُ الله. قالوا: وأنتم لأنتم القوم لولا أنكم تقولون: ما شاء الله وشاء محمد. فلما أصبحتُ أخبرتُ بها من أخبرتُ، ثم أتيتُ النبي ﷺ فأخبرته قال: «**هل أخبرتَ بها أحدًا؟**» . قلت: نعم. فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «**أما بعد: فإن طُفيلاً رأى رؤيا أخبر بها من أخبر منكم، وإنكم قلتم كلمةً كان يمنعني كذا وكذا أن أنهاكم عنها، فلا تقولوا: ما شاء الله وشاء محمد، ولكن قولوا: ما شاء الله وحده**».

الفوائد على الباب:

الأولى: قول ما شاء الله وشئت من أنواع الشرك اللفظي الأصغر؛

لأن فيه عطف مشيئة المخلوق على مشيئة الخالق جل وعلا بحرف العطف وهو الواو المقتضي للتشريك والمساواة بين المعطوف والمعطوف عليه.

الثانية: الأَوْلَى قول ما شاء الله وحده؛ لأنه وإن كان العبد له مشيئة فهي تابعة لمشيئة الله تعالى لقوله تعالى: ﴿ **وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ** ﴾ [التكوير: ٢٩].

الثالثة: في إقرار النبي ﷺ لليهودي في قوله: «**إنكم تشركون تقولون ما شاء الله وشئت وتقولون والكعبة**» دلالة صريحة على أن قول: «**ما شاء وشئت**» شرك وقد أكده ﷺ بأمره لأصحابه أن يقولوا: «**ما شاء الله ثم شئت**»، فأرشدهم إلى اللفظ الذي لا محذور فيه.

الرابعة: في الحديث دليل لأهل السنة على اعتقادهم أن مشيئة العبد تابعة لمشيئة الله تعالى في كل شيء مما شرعه الله تعالى وما يخالفه من أفعال العباد وأقوالهم فالكل بمشيئة الله تعالى وإرادته، فما وافق ما شرعه رضيه وأحبه من العبد وما خالفه كرهه ولم يرضه قال تعالى: ﴿ **إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ** ﴾ [الزمر: ٧].

الخامسة: أن الحلف بالكعبة ونحوها من الخلق من الشرك الأصغر؛ لأن النبي ﷺ أقر اليهودي على قوله: «**إنكم تشركون تقولون: ما شاء الله وشئت، وتقولون: والكعبة**» وأمرهم أن يقولوا: ورب الكعبة.

السادسة: قوله: «**ما شاء الله وشئت**» من الشرك الأصغر وقد يكون من الأكبر إذا اعتقد أنه له مشيئة مستقلة يتصرف بها.

السابعة: معرفة اليهود للشرك الأصغر مع أنَّ كثيرًا ممن يدعي الإسلام لا يعرفون الشرك الأكبر بل يصرفون خالص العبادات من

الدعاء والذبح والنذر لغير الله ويظن أن ذلك من الدين.

الثامنة: قبول الحق ممن جاء به وإن كان عدوًا مخالفًا للدين؛ لقبول النبي ﷺ قول اليهودي لما كان حقًا.

التاسعة: في الحديث الردّ على القدرية والمعتزلة نفاة القدر الذين يثبتون للعبد مشيئة تخالف ما أراده الله وشاءه من العبد.

العاشرة: يجوز قول «**ما شاء الله ثم شئت**» لأمر النبي ﷺ لأصحابه أن يقولوا: «**ما شاء الله ثم شئت**» ، ولما جاء في قصة الأعمى والأبرص والأقرع وفيه: قال الملك «**لا بلاغ لي اليوم إلا بالله ثم بك**» .

الحادية عشرة: من الوحي الإلهي الشرعي للنبي ﷺ الرؤيا الصالحة في حياته لقصة رؤيا الطفيل، وفيها قال ﷺ : «**فلا تقولوا ما شاء الله وشاء محمد، ولكن قولوا ما شاء الله وحده**» ويدل عليه أيضًا تشريع الأذان برؤيا عبد الله بن زيد وغيره، فالرؤيا الصالحة في زمن التشريع وحيٌ — وإن كانت منامًا — يثبت بها ما يثبت بالوحي أمرًا ونهيًا إذا أقرّها النبي ﷺ .



٤٥- باب من سب الدهر فقد آذى الله

وقول الله تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ﴾ [الجاثية: ٢٤] الآية.

في الصحيح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**قال الله تعالى: يُؤذيني ابنُ آدمُ يَسُبُّ الدهرَ، وأنا الدهرُ، أُقلِّبُ الليلَ والنهارَ**».

وفي رواية: «**لا تسبُّوا الدهرَ، فإن الله هو الدهر**».

الفوائد على الباب:

الأولى: مناسبة الباب للكتاب أن سبّ الدهر يتضمن الشرك بالله أو يتضمن نقص كمال التوحيد بسبِّ الله تعالى.

الثانية: لفظ الأذى في اللغة يطلق على ما خف أمره وضعف أثره من الشر والمكروه بخلاف الضر، فإنه لما قوي أثره وعظم أمره فيه، فقد أخبر سبحانه أن العباد لا يضرونه لكن يؤذونه إذا سبُّوا مقلب الأمور.

الثالثة: سبُّ الدهر بإضافة ما نالهم من الشدائد إليه، وهم بذلك يسبون فاعله.

الرابعة: سابّ الدهر مرتكب لأحد أمرين:

أ- الشرك بالله وذلك إذا اعتقد أن الدهر فاعل مع الله.

ب- مسبّة الله إذا اعتقد أن الله وحده هو الذي فعل ذلك، وسبُّ

الدهر سبٌّ لمن فعله، وذلك هو مسبة الله تعالى.

الخامسة: أن سبَّه متضمن للشرك فإنه إنما سبه لظنه أنه يضر وينفع وأنه مع ذلك ظالم، قد ضر من لا يستحق الضرر، ورفع من لا يستحق الرفع، وحرمان من لا يستحق الحرمان، وأعطى من لا يستحق العطاء، وهو عند شاتميه من أظلم الظلمة.

السادسة: الله تعالى هو رب العالمين ومالك الملك ومدبره بإرادته ومشيئته وعلمه وحكمته، بيده سبحانه الأمر يقلّب الليل والنهار، يصرفه سبحانه كيفما شاء بما يحبه الناس وبما يكرهونه، لا يشاركه في ذلك غيره، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فالواجب حمده سبحانه في الحالين — الشدة والرخاء — وحسن الظن والرجوع إليه بالتوبة والإنابة قال تعالى: ﴿ وَبَلَوْنَٰهُم بِٱلْحَسَنَٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الأعراف: ١٦٨].

السابعة: مطابقة قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ﴾ [الجاثية: ٢٤] للباب أن من سبَّ الدهر فقد شارك مشركي العرب والفلاسفة الدهريين في سبّ الله عز وجل، وإن لم يشاركهم في الاعتقاد.

الثامنة:

أ- قول الكفار وأشباههم ما حكى الله عنهم بقوله: ﴿ وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ [الجاثية: ٢٤] مردودٌ من وجوه:

الأول: دلالة الكتاب والسنة، فإن الكتاب والسنة قد دلا على ثبوت الآخرة ووجوب الإيمان بها وكفر من أنكرها وأنه لابد للعباد من حياة أخرى سوى هذه الحياة الدنيا يُقَرر فيها العباد بأعمالهم ويجزون

عليها، والكتب السماوية المتقدمة تؤكد ذلك، فهذه دلالة المنقول.

الثاني: دلالة المعقول وهو أن كثيرًا من الناس أحسنوا في هذه الدنيا ولم يُشكروا على إحسانهم، ومنهم من ظُلِم لم يُؤخذ الحق له، ومنهم من ظَلَم فلم يُعاقب على ظلمه، فمن غير المعقول أن يكون الناس بعد موهم ترابًا أبدًا، فلا بعث ولا حياة، ولا ثواب ولا عقاب، فإن حكمة أرحم الراحمين وأعدل العادلين تأبى ذلك ولذا قال سبحانه: ﴿ **إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ** ﴾ [القصص: ٨٥] أي بعث تجزى عليه على دعوتك ويجزى عليه المكذبون الظالمون لك.

ب- وأما قولهم: ﴿ **وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ** ﴾ [الجاثية: ٢٤] فهذا أيضًا يرده المنقول والمحسوس.

فأما المنقول فإن نصوص الكتاب والسنة تدل على أن الإحياء والإماتة بيد الله عز وجل فإنه هو الذي يحيي ويميت وإليه ترجعون.

وأما المحسوس فإنا قد علمنا من بقي سنين طويلة ولم يهلكه الدهر مثل نوح عليه السلام ونحوه من المعمرين لم يهلكهم الدهر في سن أكثر الناس بينما يموت أطفال رضع في وقت رضاعتهم، وشباب في عز شبابهم.

التاسعة: كانت العرب في جاهليتها تذمّ الدهر وتسبه عند النوازل فإذا أصابتهم شدة أو بلاء قال أحدهم: وادهراه، أو قال: يا خيبة الدهر، ويقولون عمن هلك من أسلافهم: أبادهم الدهر، أو أصابتهم قوارع الدهر ونحو ذلك، فيسندون الإهلاك والابتلاء ونحو ذلك من أفعال الربوبية إلى الدهر ويسبونه، إنما فاعل ذلك هو الله، فإذا أضافوا ما أصابهم أو أصاب غيرهم إلى الدهر فإنما يسبون الله عز وجل؛ لأن الله تعالى هو الفاعل حقيقة وله في ذلك الحكمة البالغة: ﴿ **لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ**

وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء: ٢٣] فنهى الله تعالى عن سبِّ الدهر بهذا الاعتبار.

العاشرة: مذهب مشركي العرب والفلاسفة الدهريين التكذيب بالبعث بعد الموت وإنكار القيامة والمعاد جحدًا للمنقول ومكابرة للمعقول فيقولون ما أخبر الله تعالى بقوله: ﴿ وَقَالُواْ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ﴾ [الجاثية: ٢٤]، فتفنى الأجيال بمرور الأيام والليالي، فيسبُّون الدهر ويؤذون الله تعالى بذلك، يقول تعالى في الحديث القدسي: «**يؤذيني ابن آدم، يسبُّ الدهر وأنا الدهر، أقلّب الليل والنهار**» وأكذبهم بقوله: ﴿ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [الجاثية: ٢٤].

الحادية عشرة: ليس من سبّ الدهر وصف السنين بالشدة كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ ﴾ [يوسف: ٤٨]، وقوله تعالى عن يوم القيامة: ﴿ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴿٩﴾ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴿١٠﴾ ﴾ [المدثر: ٩، ١٠] أو أن يقال هذا يوم بارد، أو هذا يوم حار؛ لأنه مجرد إخبار ووصف وليس فيه ذم لفاعله وخالقه.

الثانية عشرة: من سب الدهر بنسبة الفعل إليه فقد سبّ الله عز وجل وإن لم يقصد السب فهو مذموم ومتعرض للوعيد مطلقًا.

الثالثة عشرة: من سبِّهم للدهر قولهم:

يا دهر ويحك ما أبقيتَ لي أحدًا ... وأنتَ والد سُوءٍ نأكُل الوَلَدَا

وقول المتنبي:

قُبْحًا لوجهكَ يا زمانُ فإنّه ... وجهٌ لَهُ في كُلّ قُبحٍ بُرقُع

وهذا في شعرهم ونثرهم كثير وفيه مفاسد، منها :

١- سبّ من ليس أهلاً للسبّ، فإن الدهر خلق مسخر.

٢- وأن السبَّ متضمن للشرك فإنه إنما سبه لظنه أنه يضر أو ينفع.

٣- ومنها أن السب إنما يقع على المتصرف في الدهر وهو الله عز وجل، وهو سبحانه المعطي المانع، الباسط القابض، المعز المذل، فمسبّة الدهر مسبة لله عز وجل، والدهر ليس له من الأمر شيء.

الرابعة عشرة: ليس الدهر من أسماء الله تعالى كما توهمه ابن حزم في عَدِّه الدهر من أسماء الله تعالى الحسنى، ولو كان كذلك لكان الذين قالوا: ﴿ وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ﴾ [الجاثية: ٢٤] صادقين.

الخامسة عشرة: قال ابن القيم رحمه الله تعالى: في مسبة الدهر ثلاث مفاسد:

الأولى: سبّ من ليس أهلاً للسبّ، فإن الدهر خلق مسخر من خلق الله منقاد لأمره مذلل لتسخيره فسابه أولى بالسب بالذم.

الثانية: أن سبه متضمن للشرك، فإنه إنما سبّه لظنه أنه يضر وينفع، وأنه مع ذلك الحرمان، أعطى من لا يستحق العطاء، وعند شاتميه من أظلم الظلمة.

الثالثة: أن السبّ منهم إنما يقع على من فعل الأفعال التي لو اتبع الحق فيها أهواءهم لفسدت السموات والأرض، فإذا وافقت أهواءهم حمدوا الدهر وأثنوا عليه، وفي حقيقة الأمر فإن ربّ الدهر هو المعطي المانع، الخافض الرافع، المعز المذل، والدهر ليس له من الأمر من شيء، فمسبتهم مسبة لله عز وجل، وثناؤهم نسبة للنعمة إلى غير مسديها ومووليها.

السادسة عشرة: الخبر عن الدهر ثلاثة أقسام:

الأول: أن يقصد الخبر المحض دون الذم كأن يقال: يوم بارد وشهر حار وعام قحط، فهذا جائز؛ لأن المقصود الإخبار لا الذم ومنه قول لوط عليه السلام: ﴿ هَـٰذَا يَوۡمٌ عَصِيبٌ ﴾ [هود: ٧٧]،.

الثاني: أن يخبر عنه على وجه العيب والذم معتقدًا أنه هو الفاعل الذي يقلّب الأمور، فهذا شرك أكبر؛ لأنه اعتقد أن الدهر متصرفٌ مع الله في الملك، ولذلك نسب الحوادث إليه وهذا شرك في الربوبية وهو الذي عليه أهل الجاهلية.

الثالث: أن يخبر عن الدهر مع اعتقاده أن الفاعل هو الله وحده ولكن لأن الدهر محل هذه الأمور المكروهة فهذا محرم؛ لأن سب الدهر في الحقيقة يعود إلى الله فيكون السب لله عز وجل.

السابعة عشرة: ليس الدهر من أسماء الله تعالى، وذلك لوجوه:

الأول: أن ذلك يجعل المخلوق خالقًا، والمقلَّب مقلِّبًا، والعقل يأبى أن يجعل المخلوق المفعول خالقًا فاعلاً.

الثاني: أن الكلمة حقيقة في معناها الذي دلّ عليه السياق والقراءة وهنا في الكلام محذوف تقديره: وأنا مقلب الدهر؛ لأنه فسره بقوله: أقلّب الليل والنهار.

الثالث: أن الأصل في أسماء الله تعالى أن تكون حسنى بالغة في الحسن غايته بأن تشتمل على وصف جميل ومعنى حسن.

الرابع: أن الدهر اسم من أسماء الزمن ليس فيه معنى لأنه اسم زمن فلا يحمل معنى يمكن أن يوصف الله تعالى به.

الثامنة عشرة: تقليب الله للدهر له حكم عظيمة قد تظهر لنا وقد لا تظهر؛ لأن حكمة الله تعالى أعظم من أن تحيط بها عقولنا ولو لم يكن

من حكمة الله تعالى إلا ظهور سلطانه وتمام قدرته لكان كافيًا لما فيه من دفع أولي الألباب إلى خشية الله تعالى والتضرع إليه.

ومن وجوه الحكمة أن يبتلي الله المكلفين بالطاعات في مختلف الأحوال، فالحر والقَرّ، والسلم والحرب، والصحة والسقم، والعسر واليسر، والغنى والفقر ونحو ذلك، فتتجلَّى عبوديتهم لله تعالى في كل حال.



٤٦- باب التسمي بقاضي القضاة ونحوه

في الصحيح عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**إن أخنعَ اسمٍ عند الله رجلٌ تسمَّى مَلِكَ الأملاك، لا مَالِكَ إلا الله**» .

قال سفيان: مثلُ شاهان شاه. وفي رواية: «**أغيظُ رجلٍ على الله يوم القيامة وأخبثه**».

قوله: «**أخنع**» : يعني أوضع.

الفوائد على الباب:

الأولى: أراد المؤلف – رحمه الله – بهذه الترجمة بيان النهي عن التسمي بالأسماء التي لها تعلق بمشابهة الله تعالى فما كان من الأسماء مختص به تعالى مثل: الله، الرحمن، مالك يوم الدين، الخلاق، أحكم الحاكمين، حاكم الحكام، سلطان السلاطين، وما أشبه ذلك، فليس لأحد من المخلوقين مهما كان شأنه أن يتسمى بها لما في ذلك من المضاهاة لله تعالى، وذلك نقص في التوحيد ودخول فيما لا ينبغي.

الثانية: وقع في بعض الأزمنة التسمي بقاضي القضاة على الإطلاق، وهذا لا ينبغي؛ لأن معناه حاكم الحكام، وإن كان مرادهم حاكم البلد أو الدولة أو نحو ذلك، لكن إطلاقها غير مناسب، أما لو قيل قاضي قضاة مصر أو نحو ذلك فهذا أسهل، ولكن ترك ذلك أولى.

الثالثة: ذكر المؤلف – رحمه الله – حديث أبي هريرة: «**إن أخنع اسم عند الله تعالى رجل تسمّى ملك الأملاك**» فقد أنكر النبي ﷺ ذلك لأنه يوصف بوصف لا يليق إلا بالله تعالى، فتسمِّي المخلوق بذلك لا يجوز؛ لأنه لا يليق بالمتسمي به ولا يناسبه وليس هو أهلاً له بل هو رفع لنفسه في مقام لا يليق به، وإنما يليق بالله وحده، ولهذا جاءت السنة بإنكار هذا الاسم وأشباهه والترغيب في التسمي بالأسماء اللائقة بالمخلوق مثل: عبد الله وعبد الرحمن ومحمد وأحمد، وأسماء الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام، والأسماء التي لها معاني حسنة، فإن الاسم يؤثر في مسماه، لذا قيل: الأسماء قوالب المعاني.

أما الأسماء التي فيها الوصف العام والتفضيل العام مثل ملك الملوك وقاضي القضاة ونحو ذلك مما لا يليق إلا بالله فلا يجوز للعبد أن يتسمَّى به تكميلاً لتوحيده وإيمانه وحفظًا له مما ينقصه أو ينافيه.

وكذلك لا يجوز التسمي بوصف من الأوصاف الثابتة لله تعالى مثل حكيم وعليم وعزيز إذ الحظ في ذلك الاسم التزكية والوصفية لما فيه من مضاهاة الله تعالى فيما هو من خصائصه، أما إذا كان للعَلَمية فقط فلا بأس بذلك.



٤٧- باب احترام أسماء الله تعالى وتغيير الاسم لأجل ذلك

عن أبي شُرَيح أنه كان يُكنى أبا الحَكَم، فقال له النبي ﷺ : ((**إن الله هو الحَكم، وإليه الحُكْمُ**))، فقال: إن قومي إذا اختلفوا في شيء أتوني فحكمتُ بينهم، فرضيَ كلا الفريقين. فقال: ((**ما أحسن هذا، فمالك من الولد؟**)). قلت: شُريحٌ ومسلمٌ وعبدُ الله. قال: ((**فمن أكبرهم؟**)) قلت: شُريح. قال: ((**فأنت أبو شُريح**)) . رواه أبو داود وغيره.

الفوائد على الباب:

الأولى: أراد المؤلف – رحمه الله تعالى – بيان وجوب احترام أسماء الله تعالى والحذر من امتهانها أو احتقارها أو تسمية غير الله بشيء من الأسماء التي اختص الله بها، ومشروعية تغيير الاسم من أجل ذلك.

الثانية: فيه بيان الأدب الذي يجب أن يصدر من قلب الموحد ولسانه، فإن الموحّد متأدب مع الله تعالى وأسمائه وصفاته ودينه، فلا يهزأ بشيء فيه ذكر الله، ولا يقول عن الله شيئًا إلا بعد تدبر، وكذلك لا يسمي أحدًا بأسماء الله ويغير الاسم لأجل هذا.

الثالثة: يجب احترام أسماء الله تعالى وتعظيمها، ومن ذلك أن ما لا يصلح منها إلا لله لا يسمى به غيره.

الرابعة: المناسبة أن الأسماء التي تشبه أسماء الله التي لُحظ فيها الوصف لا تجوز التسمية بها ويجب تغييرها تأدبًا مع الله تعالى.

الخامسة: لا يُجعل لله ندًا في النيات والأقوال والأفعال، ولا يُسمى أحدٌ باسم فيه مشاركة لله في أسمائه وصفاته.

السادسة: في ذلك دفع لوسائل الشرك حتى في الألفاظ التي يُخشى أن يندرج فيها بألاَّ يظن مشاركة أحد لله تعالى في شيء من خصائصه.

السابعة: من احترام أسماء الله ألا تمتهن فلا يجعل ما كتب اسم الله عليه في أماكن لا تليق بها ولا سُفَرًا لموائد الطعام ونحو ذلك.

الثامنة: أسماء الله تعالى نوعان:

الأول: أسماء اختص الله بها، فلا يسمى بها غيره وذلك كالله والرحمن والخالق والأحد ورب العالمين ونحوها.

الثاني: أسماء مشتركة يسمى بها غيره سبحانه فيكون لله تعالى منها ما يليق بجلاله، وللعبد ما يليق بحاله.

التاسعة: المقصود بأسماء الله – هنا – أي المختصة به.

العاشرة: الكنية ما صُدِّر بأب أو أم، وقد تكون بالأوصاف كأبي الفضائل وأبي المعالي وأبي الخير وأبي الحكم وقد تكون بالنسبة إلى الأولاد كأبي سلمة وأبي شريح أو إلى ما يلامسه كأبي هريرة، وقد تكون للعلمية المحضة كأبي بكر.

الحادية عشرة: الحَكَمُ هو الله تعالى وهو لم يلد ولم يُولَد ولم يكن له كفؤًا أحد، والله هو البالغ الغاية في الحكم، وله الحكم على وجه الاستقلال، والحكم راجع إليه، وفي دخول «**هو**» بين لفظ الجلالة و«**الحَكَم**» في قوله ﷺ : «**إنّ الله هو الحكم**» ما يشعر بالاختصاص.

الثانية عشرة: قوله ﷺ : «**إن الله هو الحكم وإليه الحُكم**» يفيد أن هذا الاسم لا يصلح إلا لله، فلا يسمى به غيره، ولا يكنى به أحد من الخلق تأدبًا مع الله تعالى واحترامًا لأسمائه.

الثالثة عشرة: ظاهر كلام المؤلف أنه يرى أن الحديث صالح للاحتجاج، ولهذا اعتمده واكتفى به واستدل به أنه لا يسمى مخلوق بالحَكَم وأبا الحَكَم؛ لأن هذا وصف لله تعالى فهو الحاكم بين عباده وله الحكم في الدنيا والآخرة.

الرابعة عشرة: قوله ﷺ : «**إنّ الله هو الحَكم وإليه الحُكم**» فيه إنكار هذه التسمية وبيان علة ذلك، وإنما كان ذلك لأن هذه العلمية يلاحظ فيها الصفة.

الخامسة عشرة: من الأدب ألا يُسمى غير الله باسم لله مختص به.

السادسة عشرة: تغيير الاسم على الوجوب ومن الأسماء المختصة بالله تعالى: القدوس، السلام، المؤمن، المهيمن، الجبار، لأن التسمية بها من باب الشرك في الأسماء والصفات.

السابعة عشرة: فضل الإصلاح بين الناس، وأنه عمل صالح جليل لما فيه من الخير والأجر مع ابتغاء وجه الله تعالى، وينبغي لكبراء الناس السعي في الإصلاح بين الناس والاجتهاد في إرضاء كلا الطرفين لزوال الخصومات، وقطع دابر العداوة والشحناء والفتن، فإن الإصلاح الذي لا يخالف الشرع أفضل من الحكم لما فيه من طيب النفوس وبقاء المودة وشيوع المحبة، وقد سعى النبي ﷺ في الإصلاح بين الناس حتى تخلّف عن صلاة الجماعة مرة من أجل ذلك.

الثامنة عشرة: جاءت أحاديث صحيحة فيها إقرار لأسماء عدد من

الصحابة -رضي الله عنهم- فلم يغيرها النبي ﷺ وهي من هذا القبيل كالحكم والحكيم وهي أصح من هذه الرواية مثل الحكم بن عمرو الغفاري وحكيم بن حزام، ويجمع بينها أن هذه الأسماء لُحِظَ بها العَلمية المحضة و لم يرد فيها الصفة.

التاسعة عشرة: الله تعالى هو الحكم الذي إذا حكم لا يرد حكمه وإليه الحكم أي يرجع إليه في الآخرة، وهو تعالى حاكم بين عباده بحكمه القدري الكوني النافذ وحكمه الشرعي الديني الحسن وحكمه الجزائي على العمل يوم القيامة، فهذه الصفة لا تليق إلا بالله عز وجل.

العشرون: إذا كان الاسم من أسماء الله غير المختصة وسمى به المخلوق بناء على صفة قامت به مثل أبا الحكم لكونه يحكم بين الناس فلا تجوز هذه التسمية، وهكذا لو سمي شخص بالرحيم أو العزيز أو القوي مراعاة لما تضمنه الاسم من الصفة المتوفرة بالمخلوق فلا يجوز ذلك لما فيه من منازعة الله تعالى في أسمائه.

الحادية والعشرون: في قوله ﷺ : «**ما أحسن هذا**» الثناء على المحسن ولو كان كافرًا ومثله قوله: «**أصدق كلمة قالها شاعر قول لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل**» .

الثانية والعشرون: في قوله ﷺ : «**فمن أكبرهم؟**» دليل على أن السنة التكنية بأكبر الأولاد.

الثالثة والعشرون: الأسماء العادية التي في ظاهرها تزكية إذا لحظ فيها التزكية لا تجوز، أما إذا لحظ فيها العلمية المحضة فقط فلا بأس مثل: صالح وخالد وإيمان وهدى.



٤٨- باب من هزل بشيء فيه ذكر الله أو القرآن أو الرسول

وقول الله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾ [التوبة: ٦٥].

عن ابن عمرَ ومحمد بن كعب وزيد بن أسلم وقتادة — دخل حديث بعضُهم في بعض — أنه قال رجل في غزوة تبوك: ما رأينا مثل قرَّائنا هؤلاء، أرغَبَ بُطونًا، ولا أكذب ألسُناً، ولا أجبنَ عند اللقاء — يعني رسول الله ﷺ وأصحابه القُرّاء — ، فقال له عوف بن مالك: كذبتَ، ولكنّك منافق، لأخبرنَّ رسولَ الله ﷺ ، فذهب عوفٌ إلى رسول الله ﷺ ليخبره فوجد القرآن قد سبقه، فجاء ذلك الرجل إلى رسول الله ﷺ - وقد ارتحلِ وركِبَ ناقته — فقال: يا رسول الله، إنما كنا نخوضُ ونتحدَّثُ حديث الركبِ نقطَعُ به عناء الطريق. قال ابن عمر: كأني أنظر إليه مُتَعلقًا بنسعَة ناقةِ رسول الله ﷺ، وإن الحجارة تنكبُ رجليه، وهو يقول: إنما كنا نخوض ونلعب، فيقول له رسول الله ﷺ : ﴿ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦] . ما يلتفت إليه، وما يزيده عليه.

الفوائد على الباب:

الأولى: أراد المؤلف رحمه الله أن يبيِّنَ أن الهزل بذكر الله منافٍ

للإيمان بالكلية ومخرج من الدين؛ لأنه مناقض لأصل الدين الذي هو الإيمان بالله وكتبه ورسله.

الثانية: الاستهزاء هو الانتقاص واللعب والسخرية.

الثالثة: هذا الباب لبيان حكم المستهزئين بالله والقرآن والرسول ﷺ وأنهم مرتدون وإن كانوا مسلمين، فإن الاستهزاء ردة وكفر.

الرابعة: من الإيمان بالله تعظيم كتاب الله ودينه ورسوله، والهزل بذلك أشد من الكفر المجرد؛ لأن هذا كفر وزيادة وهو الاستخفاف والازدراء.

الخامسة: المستهزئ مستخف بعظمة الله وربوبيته؛ لأن الاستهزاء يتنافى مع تعظيم الله.

السادسة: يصدق على المستهزئين والهازلين قوله ﷺ : «**إن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله يزل بها في النار أبعد مما بين المشرق والمغرب**»، وفي معناه: «**سبعين خريفًا**»، وفي معناه قوله ﷺ في الرجل الذي قال: «**والله لا يغفر الله لفلان، فقال الله: من ذا الذي يتألّى علي أن لا أغفر لفلان، إني قد غفرت له وأحبطت عملك**» .

السابعة: قول الله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ ﴾ [التوبة: ٦٥] الآية والحديث في تفسيرها فيه أن الاستهزاء يدل على نفاق في قلب من صدر عنه وخبث وحقد على الإسلام وأهله.

الثامنة: قول المنافق: «**ولا أكذَبَ ألسناً**» يدل على تكذيبه الرسول ﷺ وأصحابه.

التاسعة: أجمع العلماء على كفر من استهزأ بالله أو بكتابه أو برسوله أو بدينه ولو كان هازلاً لا يقصد حقيقة الاستهزاء لما جاء في

سبب نزول الآية، وأن الله تعالى صرّح بكفرهم ولم يعبأ باعتذارهم.

العاشرة: القرّاء جمع قارئ وهم عند السلف الذين يقرأون القرآن ويعرفون معانيه، فأما قراءته من غير فهم معانيه فلم يكن موجودًا في ذلك العصر وإنما حدث بعد ذلك.

الحادية عشرة: قول عوف: «**كذبتَ، ولكنك منافق، لأخبرنّ رسول الله ﷺ** » فيه أن ذكر أفعال المنافقين والفساق لولاة الأمور ليزجروهم ويقيموا عليهم أحكام الشريعة ليس من الغيبة والنميمة، بل هو من النصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولعباده.

الثانية عشرة: في الباب بيان خطورة اللسان وأنه جارحة خطيرة ينبغي تقوى الله تعالى فيه وإلا فإنه من موارد الهلاك قال ﷺ : «**وهل يُكَبُّ الناس في النار على وجوههم – أو قال على مناخرهم – إلا حصائد ألسنتهم**».

الثالثة عشرة: في قوله تعالى: ﴿ لَا تَعۡتَذِرُواْ قَدۡ كَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَـٰنِكُمۡ ﴾ [التوبة: ٦٦] الفرق بين العفو الذي يحبه الله والغلظة على أعداء الله، وأن من الأعذار ما لا ينبغي أن يُقبل.

الرابعة عشرة: الكفار صنفان:

أ- معرضون عن دين الله وذكره وهداه قال تعالى: ﴿ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡحَقَّۖ فَهُم مُّعۡرِضُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٤].

ب- معارضون لذلك وهم المحاربون لله ورسوله القادحون في الله ودينه ورسوله وهم أغلظ كفرًا وأعظم فسادًا، والهازل بشيء من ذلك من هذا النوع ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفۡوَٰهِهِمۡ ﴾ [الصف:٨].

الخامسة عشرة: الراجح عند المحققين أنه لا تقبل توبة الزنديق

- وهو المنافق المستهزئ بالله ودينه ورسوله - في أحكام الدنيا، أما عند الله فأمره إلى الله تعالى.

السادسة عشرة: يجب قتل الزنديق وإن أظهر التوبة، فإن التوبة لا تعصم دمَ المستهزئ بالله تعالى ورسوله ﷺ ودينه، وإن كانت تنفعه في الآخرة إذا صحت باكتمال شروطها وانتفاء موانعها.



٤٩- باب

ما جاء في قول الله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ رَحْمَةً مِنَّا مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِي وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِنْ رُجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْنَىٰ ۚ فَلَنُنَبِّئَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِمَا عَمِلُوا وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ ﴿٥٠﴾ ﴾ [فصلت: ٥٠].

قال مجاهد: هذا بعملي وأنا محقوقٌ به.

وقال ابن عباس: يريد من عندي.

وقوله: ﴿ قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي ﴾ [القصص: ٧٨] قال قتادة: على علم مني بوجوه المكاسب. وقال آخرون: على علم من الله أني له أهل.

وهذا معنى قول مجاهد: أُوتيته على شرف.

وعن أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**إن ثلاثة من بني إسرائيل: أبرص وأقرع وأعمى. فأراد الله أن يبتليهم فبعث إليهم مَلَكًا فأتى الأبرص فقال: أيُّ شيء أحبّ إليك؟ قال: لونٌ حسنٌ، وجلدٌ حسن، ويذهب عني الذي قد قَذَرني الناس به. قال: فمسَحَه، فذهب عنه قذره، وأُعطي لونًا حسنًا وجلدًا حسنًا. قال: فأي المال أحبُّ إليك؟ قال: الإبل – أو البقر (شك إسحاق) – فأُعطي ناقة عُشراء، وقال: بارك الله لك فيها. قال: فأتى الأقرع فقال: أي شيء أحبُ إليك؟ قال: شعرٌ حسن، ويذهبُ عني الذي قذرني الناس به. فمسحه فذهبَ عنه. وأُعطي شعرًا حسنًا. فقال: أيُّ المال أحب إليك؟ قال: البقرُ – أو الإبل – فأُعطيَ بقرةً حاملاً، قال:**

بارك الله لك فيها. فأتى الأعمى فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: أن يرُدَّ الله إليَّ بصري فأُبصرَ به الناسَ، فمسحه، فردَّ الله إليه بصره. قال: فأيُّ المال أحبُّ إليك؟ قال: الغنمُ. فأُعطي شاةً والدًا، فأنتج هذان وولد هذا، فكان لهذا وادٍ من الإبل، ولهذا وادٍ من البقر، ولهذا وادٍ من الغنم. قال: ثم إنه أتى الأبرص في صورته وهيئته فقال: رجلٌ مسكين قد انقطعت بي الحبالُ في سفري، فلا بلاغ لي اليوم إلا بالله ثم بك، أسألك – بالذي أعطاك اللونَ الحسن والجلد الحسن والمال – بعيرًا أتبلَّغ به في سفري، فقال: الحقوق كثيرة. فقال له: كأني أعرفك، ألم تكن أبرص يقذّرُك الناس، فقيرًا فأعطاك الله عز وجل المال؟ فقال: إنما وَرِثتُ هذا المال كابرًا عن كابر. فقال: إن كنتَ كاذبًا فصيَّركَ الله إلى ما كنتَ. قال: وأتى الأقرع في صورته، فقال له مثل ما قال لهذا، وردَّ عليه مثل ما ردَّ عليه هذا. فقال: إن كنت كاذبًا فصيَّركَ الله إلى ما كنتَ. قال: وأتى الأعمى في صورته فقال: رجلٌ مسكينٌ وابنُ سبيل، قد انقطعت بي الحبال في سفري، فلا بلاغ لي اليومَ إلا بالله ثم بك – أسألك بالذي ردَّ عليك بصرك – شاةً أتبلغُ بها في سفري. فقال: قد كنت أعمى فردّ الله إليَّ بصري، فخذ ما شئتَ ودعْ ما شئت، فوالله لا أجهدُك اليوم بشيء أخذتَه لله. فقال: أمسكْ مالَك، فإنما ابتُلِيتُم، فقد رضي الله عنك وسخطَ على صاحبيك» . أخرجاه.

الفوائد على الباب:

الأولى: من زعم أن ما أُوتيه من النعم فإنما هو بكدِّه وحذقه وفطنته، أو أنه مستحق لذلك لما يظن على الله من الحق فهذا كله كذب منافٍ للتوحيد.

الثانية: المؤمن الحق من يعترف بنعم الله الظاهرة والباطنة ويضيفها إلى الله تعالى ويثني بها عليه، ويستعين بها على طاعته، ولا يرى له حقاً على الله، وإنما عليه وأنه عبد محض من جميع الوجوه.

الثالثة: إنكار النعم والكفر بها وجحودها وعدم نسبتها إلى الله طبيعة من طبائع بني آدم إلا من عصمه الله من ذلك، فإن أكثر الناس يضيفون النعم إلى أعمالهم وأسبابهم.

الرابعة: الحث على شكر النعم والاعتراف بالفضل لله وحده فهو سبحانه الذي يسَّر الأسباب ونفع بها.

الخامسة: الأدب أن يعترف المرء أولاً بأن النعم من الله، ويلهج بذكر الله تعالى وشكره والثناء عليه، ثم يذكر الأسباب وأن الله تعالى جعلها من دواعي تحصيل المقصود.

السادسة: في حديث الأبرص والأقرع والأعمى فوائد:

١- الحث على شكر النعم والاعتراف بها لله تعالى.

٢- الأدب في السؤال، حيث قال: «**لا بلاغ لي إلا بالله ثم بك**».

٣- بيان قدرة الله تعالى وأنه إذا أراد شيئًا فإنما يقول له كن فيكون.

٤- ملازمة الشكر والحذر من كفر النعم فإنه من أعظم أسباب العقوبات وزوال النعم.

السابعة: في مقال الأعمى أداء لأركان الشكر وهي الإقرار بالنعمة في قوله: «**كنت أعمى فردّ الله إلي بصري..**» ونسبتها إلى المنعم وبذلها فيما يحب الله سبحانه.

الثامنة: قال الحسن البصري رحمه الله: إن الله ليبتلي أهل البيت بالسائل ليس من الجن والإنس. فلعله يشير إلى هذه القصة.

التاسعة: قال ابن القيم – رحمه الله – : أصل الشكر هو الاعتراف بإنعام المنعم على وجه الخضوع والذل والمحبة له، إلى أن قال: فلابد في الشكر من علم القلب وعمل يتبع العلم وهو الميل إلى المنعم ومحبته.



٥٠- باب

قول الله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الأعراف: ١٩٠].

قال ابن حزم: اتفقوا على تحريم كل اسم معبَّدٍ لغير الله، كعبدِ عمر وعبد الكعبة وما أشبه ذلك، حاشا عبد المطلب.

وعن ابن عباس في الآية قال: لما تغشَّاها آدمُ حملتْ، فأتاهما إبليس فقال: إني صاحبكما الذي أخرجتكما من الجنة لتطيعانني أو لأجعلنّ له قرني أيِّل فيخرُجُ من بطنكِ فيشقه، ولأفعلنّ، ولأفعلنّ – يخوفهما- سمّياه عبدَ الحارث. فأبيا أن يطيعاه، فخرج ميتًا. ثم حملت، فأتاهما فقال مثل قوله، فأبيا أن يطيعاه فخرج ميتًا. ثم حملت فأتاهما ذكر لهما، فأدركهما حُبُّ الولد، فسمَّياه عبد الحارث. فذلك قوله: ﴿ جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ﴾ [الأعراف: ١٩٠]. رواه ابن أبي حاتم.

وله بسند صحيح عن قتادة قال: شركاء في طاعته، ولم يكن في عبادته.

وله بسند صحيح عن مجاهد في قوله: ﴿ لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا ﴾ [الأعراف: ١٨٩] قال: أشفقا أن لا يكون إنسانًا. وذكر معناه عن الحسن وسعيد وغيرهما.

الفوائد على الباب:

الأولى: الفرق بين هذا الباب وما قبله أنّ الأول في النعم عامة، وهذا في نعمة خاصة وهي هبة الولد.

الثانية: مقصود الترجمة أن من أنعم الله عليهم بالأولاد، ثم كمّل النعمة بأن سوّى خلقهم وحسّن صورهم فجعلهم صالحين في أبدانهم، وتمام ذلك بما يرجونه منه سبحانه أن يصلحهم في دينهم، فعليهم أن يشكروا نعم الله عليهم بأن لا يُعبِّدوا أولادهم لغير ربهم الذي خلقهم، ولا يضيفوا إنعامه سبحانه إلى غيره، فإن ذلك من كفران النعم وقد أُمروا أن يشكروا نعمة الله عليهم.

الثالثة: أراد المؤلف – رحمه الله – من هذا الباب بيان تحريم التعبيد لغير الله تعالى – كائنًا من كان – فلا يُسمى مثلاً: عبد النبي، ولا عبد علي، ولا عبد الحسين ونحو ذلك[1].

قلت:

١- لأن الله تعالى ذمَّ من عبَّد أولاده لغير الله.

٢- ولأن الأسماء قوالب المعاني فإنها تؤثر في مسمَّاها، فإذا عُبِّدت لغير الله تعالى كان خطرًا عليها أن تُبتلى بالشرك.

الرابعة: الإشراك في نعمة الولد أنواع:

١- نسبه إلى غير الله إيجادًا وخلقًا، وهذا شرك أكبر لأنه ادعاء خالق مع الله.

٢- ويدخل في الآية إضافة سلامته إلى القابلة والطبيب وهذا شرك أصغر.

٣- ويدخل في الآية تقديم محبته على محبة الله فيشركا بالله بمعصيتهما لله من أجله.

---

(١) وقد حكى ابن حزم – رحمه الله – الاتفاق على تحريم كل ما عُبِّد لغير الله لأنه شرك في الربوبية والإلهية؛ لأن الخلق كلهم ملك لله تعالى وعبيد له. قال: حاشا عبد المطلب.

٤- أن يُعبَّد لغير الله في التسمية.

الخامسة: إنما استثني عبد المطلب:

١- لأن أصله من عبودية الرقّ لا من التعبيد لغير الله.

٢- ولأنه اشتهر به ولزمه ذلك الاسم فلم يبقَ للأصل معنًى مقصودًا.

٣- ولأن النبي ﷺ أقرّ تسمية من كان اسمه كذلك - في زمانه - فلم يغيّره كعبد المطلب بن ربيعة وغيره.

٤- ولقوله ﷺ : «**أنا ابن عبد المطلب**» فأخبر عن اسم جده منتسبًا إليه، ولو كان لا يجوز لبيَّنه، فإنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة.

السادسة: قال شيخ الإسلام:

«كان المشركون يعبِّدون أنفسهم وأولادهم لغير الله تعالى فيضيفون فيه التعبيد إلى غير الله من شمس أو وثن أو بشر وغير ذلك ما قد يشرك بالله، فغيَّر ذلك النبي ﷺ فعبدهم لله وحده فسمى جماعة من أصحابه:

فكان اسم عبد الرحمن بن عوف عبد الكعبة فسمّاه عبد الرحمن.

وكان اسم أبي هريرة عبد شمس فغير اسمه.

وكان اسم أبي سفيان عبد العزى فسماه عبد الرحمن.

وكان اسم مولاه قيوم فسماه عبد القيوم.

فشريعة الإسلام الذي هو الدين الخالص لله وحده تعبيد الخلق لربهم كما سنه الرسول ﷺ بتغيير الأسماء الشركية إلى الأسماء الإسلامية، والأسماء الكفرية إلى الأسماء الإيمانية.

السابعة: ذهب ابن عباس وجماعة من الصحابة والتابعين إلى أن المراد بقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ﴾ [الأعراف: ١٩٠] آدم وحواء - عليهما السلام - سميا ولدهما

عبدالحارث؛ إذ وسوس لهما الشيطان بذلك وخوفهما أهما إن لم يسمياه بذلك الاسم أن يخرج ميتًا أو غير ذلك، فلم يطيعاه، فمات لهما الأول والثاني فأدركهما حب الولد فسمياه (عبد الحارث) فأشركا في طاعته في التسمية لا في عبادته، فلم يقصدا تعبيده لغير الله.

ومن أدلتهم ما رواه الإمام أحمد بسنده إلى سمرة بن جندب ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**لما ولدت حواء طاف بها إبليس وكان لا يعيش لها ولد، فقال سميه عبد الحارث فإنه يعيش فسمته عبد الحارث فعاش وكان ذلك من وحي الشيطان وأمره**».

والحديث رواه ابن جرير عن محمد بن بشار – بندار – عن عبد الصمد بن عبد الوارث به.

ورواه الترمذي عن محمد بن المثنى عن عبد الصمد به. وقال: حديث حسن.

وأخرجه الحاكم في مستدركه من حديث عبد الصمد مرفوعًا وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

الثامنة: وذهب آخرون منهم شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن كثير وغيرهم – رحمهم الله – إلى أن الذين جعلا لله شركاء فيما آتاهما المشركون من ذرية آدم وحواء لا آدم وحواء عليهما السلام، فالضمير في قوله تعالى: ﴿ جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ﴾ [الأعراف: ١٩٠] عائد على الجنس أي الذكر والأنثى من ذرية آدم وحواء على وجه العموم لا على آدم وحواء عليهما السلام، ومن حجتهم:

١- ضعف حديث ابن عباس، فقال فيه الذهبي في «**الميزان**»: حديث منكر، وأعلّه ابن كثير بثلاث علل:

الأولى: قول ابن أبي حاتم الرازي أن عمر بن إبراهيم – أحد رواة السند – إلى ابن عباس لا يُحتج به.

الثانية: أنه قد رُويَ من قول سمرة ﷺ.

الثالثة: قول الحسن: هم اليهود والنصارى.

٢- أن آدم وحواء – عليهما السلام – قد اجتباهما ربهما وهداهما فلم يكونا ليشركا بالله تعالى.

٣- قالوا: وكأن القول بأنهما آدم وحواء مأخوذ من أهل الكتاب.

٤- أن مذهب الحسن أنه ليس المراد بالسياق آدم وحواء وإنما المراد به من ذريتهما.

٥- أن الأنبياء معصومون من الشرك باتفاق العلماء.

٦- ولأن الخبر في ذلك موقوف فليس فيه خبر صحيح وهذا من الأخبار التي لا تتلقى إلا بالوحي.

التاسعة: والراجح ما ذهب إليه ابن عباس – رضي الله عنهما – ومن معه، وذلك لأمور:

الأول: أن الآية من أولها إلى آخرها خبر عن آدم وحواء من حين خلقهما الله تعالى إلى أن جعلا له شركاء فيما آتاهما من الولد ولذا ذكرا بضمير التثنية، فدعوى أن المراد الذرية لا يسيغها لفظ الآيات الكريمة وسياقها.

الثاني: دعوى أن المراد بهما الذرية بدليل قوله تعالى: ﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الأعراف: ١٩٠] حيث جاء بما يفيد الجمع لا يقتضي صرف الآية عن مدلولها لفظًا ومعنى؛ لأن أقل الجمع اثنان ولا مانع أن يكون سبب نزولها آدم وحواء عليهما السلام وحكمها عام يشمل المشركين من ذريتهما كغيرها من الأسباب.

الثالث: أما دعوى أن أثر ابن عباس مأخوذ من أهل الكتاب فذلك بعيد؛ لأنه تلقّاه عنه جماعة من أصحابه كمجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة، ومن الطبقة الثانية قتادة والسدي وغير واحد من السلف وجماعة من الخلف المفسرين المتأخرين جماعة لا يحصون لكثرتهم.

الرابع: وعلى فرض تلقيه عن أهل الكتاب فهو مما دلّ على صحته ظاهر سياق الآيات الكريمات فيكون من القسم الذي شهد شرعنا بصحته.

الخامس: صحة حديث سمرة، وإذا صحَّ الحديث فلا قول لأحدٍ مع قول النبي ﷺ الذي كلّفه الله ببيان ما نُزل إليه من ربه، فإن الحديث صحيح مرفوعًا وموقوفًا.

وأما تعليل ابن كثير لحديث سمرة فجوابه:

أ- أما قول ابن أبي حاتم الرازي: إن عمر بن إبراهيم هو البصري وهو لا يحتج به.

فجوابه: أنه قد وثقه ابن معين، وروى أبو بكر بن مردويه متابعًا من حديث المعتمر عن أبيه عن الحسن عن سمرة بن جندب مرفوعًا.

ب- وأما أنه قد روي من قول سمرة:

فجوابه: أن ذلك لا يقتضي عدم رفع سمرة للحديث؛ لأن رفعه له زيادة، والزيادة من الثقة مقبولة، ولا سيما الصحابي، ولأنه يجوز أن يسمع الرجل حديثًا فيفتي به — أي كأنه من قوله — في وقت ويرفعه في وقت آخر وهذا جاء في أحاديث كثيرة عن عدد من الصحابة –رضي الله عنهم–.

ج- وأما قول الحسن: «**هم اليهود والنصارى**» :

فجوابه: أن هذا لا يُعدّ من الحسن عدولاً عما رواه سمرة، ولا ينفي أن يكون سبب نزول الآية آدم وحواء عليهما السلام وحكمهما عام في ذريتهما.

ومما يزيد صحة رفع الحديث رواية الإمام أحمد – رحمه الله – له في مسنده، والأصل أنه لا يروي فيه إلا الأحاديث المرفوعة دون أقوال الصحابة. قاله الحافظ ابن حجر.

قلت: فدلّ على صحة القصة وأن المراد بالَّذَيْنِ جعلا لله شركاء فيما آتاهما آدم وحواء عليهما السلام أمور:

١- أثر ابن عباس وهو صحيح وهو من هو في تفسير القرآن، فهو حَبْر الأمة وترجمان القرآن.

٢- حديث سمرة وهو صحيح.

٣- وسياق الآيات.

العاشرة: قال شيخنا العلاَّمة ابن باز – رحمه الله – في ترجيح ما ذهب إليه ابن عباس – رضي الله عنهما – ومن معه:

١- ولكن ظاهر السياق يأبى هذا – يعني أن المراد من جنس بني إسرائيل – بل هو كما قال ابن عباس وغيره من السلف، وأن المعصية قد وقعت منهما، والمعصية قد تقع من الأنبياء إذا كانت صغيرة كما قال العلماء.

٢- ويحتمل أنهما لما فعلا ذلك كانا يعتقدان ذلك جائزًا، فلهذا فعلاه ولم يعلما أنه منكر، وإنما كرهاه أولاً ثم خضعا لوسوسته وما أراد.

٣- وبَيَّن الله فيما أنزله على محمد أنه لا يجوز وهذا الحكم يناط

بشريعة محمد فهي الشريعة العامة – **وقلت: والخاتمة** – أما شرع من كان قبلنا ففيه إباحة لبعض المسائل ومنع لبعضها.

الحادية عشرة: أفاد سبب نزول الآية وتغيير النبي ﷺ أسماء من عُبِّدوا لغير الله تعالى إلى أسماء عبَّدهم فيها لخالقهم وإلههم أن الحق مشروعية تغيير الأسماء الشركية إلى الأسماء الإسلامية والأسماء الكفرية إلى الأسماء الإيمانية؛ لما في ذلك من تحرير المسميات من العبودية لغير الله تعالى وإشعارها بحق الله تعالى عليها من العبودية والطاعة، ولما في التغيير من أسماء الجاهلية إلى الأسماء الإسلامية من الانفصام الشعوري عن الجاهلية والوثنية.

الثانية عشرة: ذكر بعض السلف الفرق بين شرك الطاعة وشرك العبادة، فشرك الطاعة يكون بغير محبة للمطاع وذلٌ له، و لكن اتباعًا لأمره، أما شرك العبادة المقرونة بالحب والذل والتعظيم ويقارفها خوف السر فإن كانت لله فهي توحيد، وإن كانت لغيره فهي شرك.

الثالثة عشرة: الجمع بين صفتي الألوهية والربوبية في قوله: ﴿ دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا ﴾ [الأعراف: ١٨٩] لأن الدعاء من حق الألوهية وهبة الولد من إحسان الربوبية، والظاهر أنهما قالا: اللهم ربنا، فإن هذا من دعوات الصالحين في القرآن.

الرابعة عشرة: في قول قتادة «**شركاء في طاعته**» أن طاعة الأولاد في معصية الله فإن ذلك من الإشراك به.

❁❁❁

٥١- باب

قول الله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ﴾ [الأعراف: ١٨٠] الآية.

ذكر ابن أبي حاتم عن ابن عباس – رضي الله عنهما - ﴿ يُلْحِدُونَ فِيٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ﴾ [الأعراف: ١٨٠] : يشركون.

وعنه: سَمَّوا اللاَّت من الإله، والعُزَّى من العزيز.

وعن الأعمش: يدخلون فيها ما ليس منها.

الفوائد على الباب:

الأولى: مقصود الترجمة الرد على الذين يتوسلون بذوات الأموات وأنواع التوسلات الباطلة، وأن المشروع التوسل بالأسماء والصفات والأعمال الصالحات.

الثانية: أخبر تعالى أن له الأسماء، وأنها حسنى قد بلغت الغاية في الحسن، فلا أحسن منها ولا أكمل، فله سبحانه من كل صفة كمال أكملها، ومن كل اسم حسن أحسنه وأتمه معنى، وأبعده عن النقص وأنزهه من كل شائنة.

الثالثة: دعاء الله بأسمائه وصفاته دعاء ثناء ودعاء مسألة بحيث يثني عليه بها ويسأله الحاجات بها فيسأل في كل مطلوب بالاسم الذي يكون مقتضيًا لذلك المطلوب، فيكون السائل متوسلاً إلى مطلوبه بذلك

الاسم، وهكذا في الصفات تُراعى مناسبة الصفة للمطلوب، فنقول مثلاً:

١- يا غفور اغفر لي، يا واسع المغفرة اغفر لي.

٢- اللهم إني أسألك برحمتك التي وسعت كل شيء أن ترحمني.

٣- يا غياث المستغيثين أغثني.

٤- اللهم يا معلم إبراهيم علّمني.

الرابعة: لم يثبت في إحصاء أسماء الله تعالى حديث، بل إن الأحاديث في إحصائها مضطربة.

الخامسة: دلّ قوله ﷺ : «**أسألك بكل اسم هو لك.. إلخ**» أن جعل أسماء الله ثلاثة أقسام:

١- قسمٌ سمى الله تعالى به نفسه فأظهره لمن شاء من ملائكته أو غيرهم ولم ينزل به كتابه.

٢- وقسم أنزله في كتابه وتعرف به إلى عباده.

٣- وقسمٌ استأثر به في علم الغيب عنده فلم يطلع عليه أحدًا من خلقه.

السادسة: الإلحاد في أسماء الله هو العدول بها وبحقائقها ومعانيها عن الحق الثابت وهو أنواع، منها:

١- تسمية الأصنام بها كاللات من الإله، والعزى من العزيز، ومناة من المنان.

٢- تسمية الله بما لا يليق بجلاله كتسميته بالعقل الفعال أو القوة الخفية.

٣- وصف الله تعالى بما لا يليق بجلاله كقول اليهود: ﴿ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقولهم: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ ﴾ [آل عمران: ١٨١].

٤- تمثيل الله تعالى بخلقه كزعم اليهود والنصارى ومشركي العرب أن الله تعالى اتخذ صاحبة وولدًا.

السابعة: ما يجري صفةً أو خبرًا عن الرب تعالى أقسام:

١- ما يرجع إلى نفس الذات مثل موجود.

٢- ما يرجع إلى صفاته ونعوته كالعليم والقدير.

٣- ما يرجع إلى أفعاله كالخالق والرازق.

٤- ما يتضمن التنزيه المحض ولابد من تضمنه ثبوتًا كالقدوس والسلام.

٥- الاسم الدال على أكثر من صفة لا تختص بصفة معينة نحو: المجيد، العظيم، الصمد، الحي، فإن هذه الأسماء دالة على جملة أوصاف.

٦- صفة تحصل من اقتران الاسمين والوصفين وذلك قدر زائد على مفرديهما نحو الغني الحميد، الحميد المجيد، فإن الغنى صفة والحمد صفة من صفات الكمال، واجتماع الغنى مع الحمد كمال آخر، فله ثناء من غناه، وثناء من حمده، وثناء من اجتماعهما.

الثامنة: دلالة الأسماء الحسنى من جهة التضمن أنواع:

الأول: الاسم العلم المتضمن لجميع معاني الأسماء الحسنى كالله والرب والرحمن والحي والقيوم والصمد.

ولهذا تأتي الأسماء كلها صفات لهذا الاسم (الله) أي تابعة.

الثاني: ما يتضمن صفة ذات الله عز وجل كالسميع والبصير والعليم والقدير.

الثالث: ما يتضمن صفة فعل كالخالق الباري المصور.

الرابع: ما يتضمن تنزهه سبحانه عن النقائص والعيوب، كالقدوس، السلام.

التاسعة: معنى إحصاء الأسماء الحسنى فسر بأمور:

١- حفظها وعقل معانيها والثناء على الله بها وسؤاله بها.

٢- ما كان منها يسوغ الاقتداء به والتحلي بمعناه في مقامه كالرحيم والعليم والكريم والحليم، فيمرن العبد نفسه بالمجاهدة على أن يتصف من ذلك الوصف بما يليق به، فإن الله تعالى يرحم من عباده الرحماء، ويجاوره في جنته الكرماء، ويحب أهل الجود والإحسان.

٣- وما كان يختص به سبحانه كصفات الجلال كالجبار والعظيم والمتكبر، فعلى العبد الإقرار بها والخضوع لها، وعدم منازعة الله تعالى في شيء منها، بل يتوسل إلى الله تعالى بما يليق بحاله منها.

٤- وما كان فيه معنى الوعد كالغفور والشكور والجواد فليقف منه عند الطمع.

٥- وما كان فيه معنى الوعيد كالعزيز، ذي انتقام، شديد العقاب سريع الحساب فليقف منه عند الخشية والرهبة والخوف.

٦- ومنها شهود العبد إياها وإعطاؤها حقها معرفةً وعبوديةً وتسليمًا وتعظيمًا واستسلامًا، كشهود علوِّه سبحانه وفوقيته على خلقه واستوائه على العرش بائنًا من خلقه مع إحاطته بهم علمًا وقدرة وغير ذلك.

ويشهد نزول أوامر التدبير في أقطار العالم من الإحياء والإماتة والإعزاز والإذلال والخفض والرفع والإعطاء والمنع وإعطاء الملك من يشاء ونزعه ممن يشاء، ومداولة الأيام بين الناس إلى غير ذلك من أنواع التصرفات التي لا معقب لها ولا راد، ومشيئته نافذة في الملك وجميع العباد، بل هي نافذة فيها كما يشاء لا يتصرف فيها سواه: ﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ ﴾ [السجدة: ٥]، فمن وفَّى هذا المشهد

حقَّه معرفة وعبودية وشهد علمه المحيط وسعة سمعه وبصره وكمال حياته وقيومته وغيرها استغنى بالله تعالى عن خلقه ولم يلتفت إليهم في حاجته، ولا يُرزق هذا المشهد إلا السابقون المقربون، ومنْ هُم على منهاجهم سائرون، نسأل الله أن يجعلنا منهم، آمين.



٥٢- باب لا يقال: السلام على الله

في الصحيح عن ابن مسعود ﷺ قال كنا من النبي ﷺ في الصلاة. قلنا: السلام على الله من عباده، السلام على فلان وفلان. فقال النبي ﷺ : **((لا تقولوا السلامُ على الله، فإن الله هو السلام))**.

الفوائد على الباب:

الأولى: السلام دعاء للمسلم عليه، والله تعالى هو المدعو وهو غني عن دعاء الخلق، فنهى عن السلام عليه تنزيهًا لله وتحقيقًا لجناب التوحيد.

الثانية: الله تعالى سالم من كل نقص وعيب، ومنَّزهٌ عن كل مثال، بل هو الموصوف بكل كمال، المنزه عن كل عيب جلّ وعلا.

الثالثة: الحكمة من النهي عن قول السلام على الله أن ذلك يوهم حاجة الله تعالى إلى دعاء عباده له بالسلامة من النقائص والعيوب، وهذا لا يليق بالله تعالى لأنه قدحٌ في غناه سبحانه وكماله بالاحتياج إلى خلقه.. كيف وهو المدعو المقصود بجميع الحوائج؟ والله سبحانه هو السلام الغني الحميد، فقول السلام على الله فيه سوء أدب معه.

الرابعة: ولما كان المقصود من السلام التحية أرشد الله عباده إلى لفظ يدل على التحية اللائقة به ولا يوهم تنقصًا له، ويفرق بين تحية الخالق والمخلوق، فتحية الخالق التعظيم، وتحية المخلوقين الدعاء وهو قول التحيات لله.

الخامسة: التعظيم بالتحية لا ينبغي إلا لله وحده، فاستبدال بعض الناس السلام في مخاطباتهم بالتحية لا يجوز فينبغي النهي عنه؛ لأن السلام تحية لا تصلح لله وفيه تعليمهم التحية التي تصلح لله.

السادسة: أن معنى قولنا: «**السلام عليكم**» أي: نزلت بركته عليكم، ففي السلام معنيين:

الأول: ذكر الله عز وجل باسمه السلام.

الثاني: الدعاء وهو طلب السلامة من الله تعالى للمسلَّم عليه، وهو مقصود المسلِّم.

السابعة: اسم الله السلام له معنيان:

الأول: المسلم لعباده أي الذي يعطي السلام فلا يقال السلام على الله؛ لأن هذا دعاء والله غني عن كل أحد وليس بحاجة إلى الدعاء له، وإنما المشروع تعظيمه وتقديسه والإيمان به بأنه موصوف بصفات الكمال ونعوت العظمة والجلال.

الثاني: السالم من كل نقص وعيب، فله سبحانه الكمال المطلق من كل وجه، وبكل اعتبار في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله.

ويقال للمخلوق: «**السلام عليه**» ؛ لأنه محتاج إلى العافية والدعاء.



٥٣- باب قول: اللهم اغفر لي إن شئت

في الصحيح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يقولنّ أحدكم: اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت، ليعزم المسألة، فإن الله لا مُكْرِهَ له**». ولمسلم: «**وليعظم الرغبة، فإن الله لا يتعاظمه شيءٌ أعطاه**».

الفوائد على الباب:

الأولى: من كمال الإيمان والتوحيد عزم المسألة وعدم التردد، وأن الموحد إذا دعا ربه فليعزم، ولا يتردد فإن الله تعالى هو الغني الحميد، فلا ينبغي للداعي أن يستثنى في دعائه؛ لأن ذلك يوهِم أحد أمرين:

الأول: استغناء المخلوق وعدم حاجته إلى ربه، فكأنه غير مضطر ولا محتاج وهذا ينافي الذل والعبودية والفقر إلى الله تعالى.

الثاني: عجز الله تعالى وفقره، وهو سبحانه الرب الغني القادر ولا مكره له سبحانه، وليس بعاجز ولا فقير بل هو غني حميد جواد ماجد، لا يَمَلّ من الإعطاء، ولا ينفد ما عنده.

الثانية: ينبغي أن يكون المؤمن شديد الرغبة فيما عند الله، شديد التعلق بالله، شديد اللجوء إليه والانطراح والانكسار بين يديه، وأن يسأل سؤال راغب مضطر، ولا يقول إذا دعا لنفسه أو لإخوانه إن شاء الله لا تعليقًا ولا تبريكًا فلا يستثني أبدًا.

الثالثة: لما كان العبد لا غناء له عن ربه ومغفرته طرفة عين كما قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾ [فاطر: ١٥]

نهى النبي ﷺ عن قول اللهم اغفر لي إن شئت لما فيه من إيهام الاستغناء عن مغفرة الله ورحمته أو سوء الظن به تعالى وذلك مضاد للتوحيد.

الرابعة: قوله: «**اللهم اغفر لي إن شئت**» يدل على فتور الرغبة، وقلة الاهتمام بالمطلوب وهذا القول فيه:

أ- أنه إن حصل المطلوب وإلا استغنى عنه، ومن كانت هذه حاله لم يحقق ذل العبودية والاضطرار إلى الله تعالى الذي هو خالص العبادة، وكان دليلاً على قلة معرفته بفقره إلى ربه وبرحمة الله.

ب- وأيضًا فإنه لا يكون موقنًا بالإجابة وقد قال ﷺ : «**ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة**» .

الخامسة: لفظ البخاري في كتاب الدعوات عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يقل أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت، ليعزم المسألة فإن الله لا مكره له**»، ولفظ مسلم عنه ﷺ قال: «**لا يقولن أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت، ليعزم في الدعاء فإن الله صانع ما شاء لا مكره له**» .

السادسة: الله تعالى لا يضطره إلى فعل شيء دعاء ولا غيره، بل يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد؛ ولذلك قيد تعالى الإجابة بمشيئته قال تعالى: ﴿ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ ﴾ [الأنعام: ٤١]، وإنما الدعاء والحاجة إلى الله تعالى عبودية ينتفع بها الداعي ويجني حُسن عقباها ويحمد أثرها وكريم ثوابها.

السابعة: من حسن الأدب مع الله أن لا يعلّق مسألته لربه بشيء؛ لسعة فضله وإحسانه وجوده وكرمه.

الثامنة: فيه النهي عن الاستثناء في الدعاء وبيان العلة.

❁❁❁

٥٤- باب لا يقول: عبدي وأمتي

في الصحيح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يقلْ أحدُكم: أطعمْ ربَّكَ، وَضِّئ ربَّك، وليقل: سيدي ومولاي، ولا يقل أحدُكم: عبدي وأمتَي، وليقلْ: فتايَ وفتاتي وغلامي**» .

الفوائد على الباب:

الأولى: نهى عن هذا القول لما فيه من إيهام المشاركة لله تعالى في الربوبية، فاجتنابه فيه أدب مع الله تعالى وحماية لجناب التوحيد.

الثانية: نهى أن يقول المولى لسيده ربي، وإن كان يجوز لغة لكن نهى عنها شرعًا تحقيقًا للتوحيد وسدًا لذرائع الشرك لما فيها من تشريك المخلوق مع الخالق وهو جلّ وعلا رب العباد جميعهم فإذا أطلقته على المخلوق وعلى الخالق وقع الشبه في اللفظ فينبغي أن يجتنب هذا اللفظ في حق المخلوق.

الثالثة: نهى السيد أن يقول عبدي وأمتي لما في إطلاق هاتين الكلمتين من التشريك في اللفظ فإنه قد يحدث في نفسه شيء من التعاظم الذي يُوجب مقت الله له وهوانه عليه، فنهى عن ذلك تعظيمًا لله تعالى وحماية للتوحيد.

الرابعة: سبب المنع أن الإنسان مربوب متعبد بإخلاص التوحيد لله

وترك الإشراك به فأمر بترك المضاهاة بالاسم لئلا يدخل في معنى الشرك ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد، وأما من لا تعبد عليه كسائر الحيوانات والجمادات فلا يكره أن يطلق ذلك عليه عند الإضافة كقول رب الدار، رب الثوب، ورب البعير أو الإبل.

الخامسة: ظاهر النهي يقتضي التحريم.



٥٥- باب لا يُرَدُّ من سَأل بالله

عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: **«من سأل بالله فأعطوه ومن استعاذ بالله فأعيذوه، ومن دعاكم فأجيبوه، ومن صنع إليكم معروفًا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تُرَوا أنكم قد كافأتموه»** .
رواه أبو داود والنسائي بسند صحيح.

الفوائد على الباب:

الأولى: إذا قال السائل: بالله، أي بإيمانك بالله وهو سبب للإعطاء، فمن لم يعطِ مع الإمكان فذلك دليل نقص إيمانه وتوحيده؛ لأن إعطاءه سؤاله الممكن من إعظام الله تعالى وإجلاله إذا كان مطلوبه غير منهي عنه شرعًا وهو مقدور عليه فإذا لم يعطه مع ذلك فهو محرم أو مكروه.

الثانية: ظاهر الحديث النهي عن رد من سأل بالله لكن في ذلك تفصيل:

فإذا سأل ما له فيه حق، أو سأل المحتاج من عنده فضل فيجب إعطاءه بحسب الحال.

أما إذا سأل أمرًا محرمًا، كأن يُعفى من حدٍّ، أو ما ليس له فلا يعطى سؤاله، ولا كرامة.

الثالثة: وهكذا تجب إعاذة من استعاذ بالله إذا لم يكن ممنوعًا شرعًا وكان مقدورًا عليه.

الرابعة: ثمرة مكافأة من صنع معروفًا ليتخلص القلب من الرق إلى المحسن بسبب إحسانه ويتعلق القلب بالله تعالى.

الخامسة: الدعاء مكافأة من لم يقدر على المكافأة لمن أحسن إليه، وقد روى الترمذي وصححه النسائي وابن حبان عن أسامة بن زيد مرفوعًا: «**من صُنع إليه معروفًا فقال لفاعله: جزاك الله خيرًا فقد أبلغ في الثناء**».



٥٦- باب لا يسأل بوجه الله إلا الجنة

عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ : «**لا يُسأل بوجه الله إلا الجنة**» رواه أبو داود.

الفوائد على الباب:

الأولى: لما كان وجه الله تعالى عظيمًا فلا يُسأل به إلا أعلى المطالب وهي الجنة التي فيها النعيم المقيم والنظر إلى وجه الكريم، لذا قال ﷺ : «**لا يُسأل بوجه الله إلا الجنّة**»، و ذلك تعظيمًا لوجه الله تعالى.

الثانية: حديث الباب فيه لين وضعف لكنه ينجبر بما جاء من الروايات الأخرى في المعنى.

الثالثة: في الحديث تنبيه للسائل أن يحترم أسماء الله وصفاته وأن لا يسأل بوجهه إلا الجنة، فلا يسأل به المطالب الدنيوية فإنها أهون من أن تُسأل بوجهه سبحانه وتعالى.

الرابعة: دلّت النصوص الأخرى بأنه يُسأل بوجه الله ما يقرب إلى الجنة ويُستعاذ به من النار ومن الشيطان كما في الدعاء المأثور عند دخول المسجد وفيه: «**أعوذ بالله العظيم ووجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان**» حيث استعاذ بوجه الله من الشيطان، وهكذا ما جاء في معناه.

الخامسة: في الحديث إثبات صفة الوجه لله تعالى على ما يليق بجلال

الله وعظمته، وقد دلّت على ذلك نصوص كثيرة من القرآن وصحيح السنة وهو مذهب أهل السنة.

السادسة: حديث الباب في سؤال الله تعالى بوجهه الجنة، وأما سؤال المخلوق بوجه الله فحرام جاء بشأنه وعيد شديد كما روى الطبراني مرفوعًا عن أبي موسى: «**ملعون من سأل بوجه الله، وملعون من سُئل بوجه الله ثم منع سائله ما لم يسأل هجرًا**»، وفي الترمذي عن ابن عباس وابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**ألا أخبركم بشرِّ البرية؟**» قالوا: بلى يا رسول الله. قال: «**الذي يُسأل بوجه الله ولا يعطي**» .



٥٧- باب ما جاء في اللو[(١)]

وقول الله تعالى: ﴿ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. وقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُواْ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْ ﴾ [آل عمران: ١٦٨] الآية.

في الصحيح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **«احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجزنَّ، وإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلتُ لكان كذا وكذا، ولكن قل: قدَّر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان»** .

الفوائد على الباب:

الأولى: «لو» تستعمل على وجهين:

أحدهما: على وجه الحزن على ما فات والجزع على ما وقع من المقدور، فهذا الذي نهى عنه كما قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزًّى لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ ﴾ [آل عمران: ١٥٦]. وهو الذي نهى عنه النبي ﷺ بقوله: **«لا تقل لو أني فعلت لكان كذا وكذا»** الحديث، وفيه: **«فإن لو تفتح عمل الشيطان»** أي تفتح عليك الحزن والجزع وذلك يضر ولا ينفع بل اعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، كما قال تعالى: ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [التغابن: ١١] قالوا: هو الرجل

---

(١) المعنى في قول «لو» عند فوات الأمر.

تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلّم.

الثاني: أن يقول «لو» لبيان علم نافع كقوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، ولبيان محبة الخير وإرادته كقوله ﷺ: «**لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سُقتُ الهَدي..**» وكما في الحديث: «**لو أن لي مثل مال فلان لعملت مثل الذي يعمل**»، وقوله ﷺ: «**وددتُ لو أن موسى صبر ليقص الله علينا من خبرهما**» فهو من هذا الباب، فإن نبينا ﷺ أحب أن يقص خبرها فذكرها لبيان محبته للصبر المترتب عليه معرفة ما يكون لما في ذلك من المنفعة ولم يكن في ذلك جزع ولا حزن ولا ترك لما يجب من الصبر على المقدور، ومحبة الخير وإرادته محمود والجزع والحزن وترك الصبر مذموم.

الثانية: المؤمن الموحّد يعلم أن كل شيء بقضاء وقدر، وأن فعل الأسباب لا يمنع ما قدره الله تعالى وقضاه، ولهذا يعظم ربه في تصرفه في ملكوته فلا يتمنى ما فاته على وجه الاعتراض على القدر والحزن على الفائت؛ بل يسلّم لله تعالى في قضائه وقدره ويصبر لله على مصيبته ويتوب إلى الله تعالى من خطيئته فيتحلى بأمور منها:

١- الصبر على المصائب لله تعالى.

٢- الشكر على النعماء فإنها من فضل الله تعالى ومَنِّه.

٣- التوبة إلى الله تعالى من التقصير في حقه.

الثالثة: إساءة الظن بالله تعالى من الشيطان ومن ضعف التوحيد ونقص الإيمان بالقدر والتشبه بالمنافقين وأهل الجاهلية.



٥٨- باب النهي عن سب الريح

عن أُبيّ بن كعب ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تَسُبُّوا الريحَ، فإذا رأيتم ما تكرهون فقولوا: اللهم إنا نسألك من خير هذه الريح، وخير ما فيها، وخير ما أُمِرَت به، ونعوذ بك من شر هذه الريح، وشر ما فيها، وشر ما أُمِرت به**» . صححه الترمذي.

الفوائد على الباب:

الأولى: الريح هي الهواء الذي يصرفه الله عز وجل بأمره وبمقتضى علمه وحكمته تارة تكون شديدة وأخرى تكون هادئة، ومرةً باردة، وأخرى حارة، وأحيانًا تكون مرتفعة، وأحيانًا تكون نازلة فكل ذلك بقضاء وقدر على ما يريده سبحانه، وكل ذلك من آياته العظيمة الدالة على قوته وقدرته وحكمته ورحمته.

الثانية: الريح مخلوقة لله تعالى مدبرة بتدبيره ومن سبّ خلقًا فقد سب خلقه ولولا أن المتكلم بسب الريح لا يخطر له هذا المعنى في قلبه غالبًا لكان الأمر أفظع من ذلك فإن مسبّة الله تعالى كفر وإلحاد ومنازعة له في سلطانه ولكن ذلك لا يخطر على قلب السابّ.

الثالثة: لما كان سبّ الريح وغيرها من المخلوقات نقصًا في الإيمان وقدحًا في التوحيد نبه المؤلف على ذلك ليعلم المؤمن أنَّ سبَّ الريح مما يضعف الإيمان وينقص التوحيد فلا يسبّ الريح إلا جاهل أو أحمق أو

ملحد، و إنما أفرده الشيخ رحمه الله بباب مستقل لكثرة وقوعه من الناس والحاجة الداعية إلى التنبيه بشأنه.

الرابعة: سب الريح لعنها وشتمها فهو العيب والذم والقدح واللعن، ولهذا جاء في حديث رواه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا: «**الريح من روح الله تأتي بالرحمة وبالعذاب، فلا تسبُّوها ولكن سلوا الله خيرها، وتعوذوا بالله من شرها**» .

الخامسة: إن سبها مع اعتقاد أنها مخلوقة مدبرة حرام، لأنه في الحقيقة والمعنى يؤول إلى سبِّ خالقها.

أما إن سبّها على أنها فاعلة مؤثرة فهو شرك في الربوبية، فمن خير الريح إزالة الروائح ودفع السفن وخير ما فيها أي ما تحمله من اللقاح، ومن خير ما أمرت به من إثارة السحابة. وشر ما فيها من الحر والبرد والحشرات والأمراض والأتربة، وشر ما أمرت به مثل إهلاك الناس.

السادسة: سب الريح مع تحريمه حمق وضعف في العقل والرأي، فإن الريح مصرفة مدبرة بتدبير الله تعالى وتسخيره، فالسابّ لها يقع سبُّه على من صرفها.

السابعة: جاء في الصحيحين عن عائشة – رضي الله عنها– أن النبي ﷺ كان إذا عصفت الريح قال: «**اللهم إني أسألك خير هذه الريح وخير ما فيها وخير ما أرسلت به، وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به**» .

وجاء في هذا – أيضًا – : «**اللهم لا تجعلها ريحًا واجعلها رياحًا، واجعلها رحمة ولا تجعلها عذابًا**» . فكمال الإيمان الأدب مع الله تعالى والطاعة للنبي ﷺ بترك سبّ الريح وغيرها من المخلوقات.

الثامنة: في النهي عن سبِّ الريح تأديب من الله تعالى لعباده من وجهين:

الأول: لما كانت الريح خلقًا لله تعالى مسخرًا مقهورًا مدبرًا تهبُّ بأمر الله تعالى لها ومشيئته وقدرته؛ كان سبّها راجعًا إلى من سخّرها وخلقها، وهذا اعتراض على الله تعالى في تدبيره وحكمته، وهو نقص في الإيمان وقدح في التوحيد.

الثاني: أن الذي يلعنها ويسبها إنما يلعن نفسه ويسبها، لما روى الترمذي عن ابن عباس – رضي الله عنهما – أن رجلاً لعن الريح عند النبي ﷺ فقال: «**لا تلعنوا الريح فإنها مأمورة، وإن من لعن شيئًا ليس له بأهل رجعت اللعنة إليه**».

التاسعة: شرع الله تعالى لعباده أن يسألوه ما ينفعهم، وأن يستعيذوا به من شر ما يضرهم وفي ذلك العبودية لله وحده، والطاعة له والإيمان به واستدفاع الشرور به والتعرض لفضله ورحمته، وهذه حال الموحدين.

العاشرة: كان النبي ﷺ إذا رأى ناشئًا في السماء أقبل وأدبر، ودخل وخرج، ورؤي ذلك في وجهه حتى إذ أمطرت سرى عنه وسُرّ، فتقول له عائشة: لم ذاك يا رسول الله. قال: «**ألم تسمعي قول أولئك يعني ما قاله الله عنهم وهم:** ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ۚ بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُم بِهِ ۖ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٤﴾ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ [الأحقاف: ٢٤، ٢٥].

الحادية عشرة: نهى النبي ﷺ عن سبِّ الريح عند هبوبها، لما فيه من الضرر العظيم والخطر البالغ، وأرشد الأمة إلى الرجوع إلى خالقها ومسخّرها ومدبّرها وأن يسألوه من خيرها وخير ما أُمرت به،

ويستعيذوا به من شرها وشر ما فيها وشر ما أُمِرت به، فما استجلبت نعمة الله تعالى بمثل شكره وطاعته، وما استدفعت نعمه بمثل الالتجاء إليه والتعوذ والاضطرار إليه.

الثانية عشرة: في الدعاء عند هيجان الريح وحدوث ما يكره من شدة حَرّ أو برد أو ضرر من قوتها رجوع إلى الله تعالى بالتوحيد وضراعة إليه بالعبودية والطاعة لرسوله ﷺ واستدفاع الشر بأعظم الأسباب، والاستعاذة بالله تعالى من أسبابه، والسؤال من فضله والتعرض لنعمته وهذه حال أهل التوحيد والإيمان ومخالفة أهل الفسوق والعصيان، والإرشاد إلى الكلام النافع والحذر مما يضر.

الثالثة عشرة: ينبغي أن يجمع المرء بين الدعاء أي سؤال الله تعالى خير الريح ونحوها، والاستعاذة به سبحانه من شرها، وما فيها وما أُمرَت به مع فعل الأسباب الممكنة لتحصيل الخير واتقاء الشر والتوكل على الله عز وجل في ذلك.

الرابعة عشرة: الخوف من الله جلّ وعلا إذا ظهرت التغيرات في السماء واجب خوفًا من العذاب، فإنه سبحانه كما يتعرف إلى عباده بالرخاء يتعرف إليهم بالشدة فيريهم مظاهر قدرته حتى يعلموا ربوبيته وقهره وجبروته، ويعلموا حلمه وتودده ورحمته.

والخوف يكون بالفزع إلى الله تعالى بصادق التوبة وخالص الضراعة وكمال الإنابة ونحو ذلك.

الخامسة عشرة: قوله ﷺ : **«وما أُمِرَت به»** الأمر حقيقي، فإن الله تعالى يأمرها أن تهب على صفة معينة، ويأمرها فتتوقف، كل ذلك بمشيئته، وكل المخلوقات يجعل الله تعالى فيها إدراكًا لأمره سبحانه كما

قال تعالى عن السماء والأرض: ﴿ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت:١١]، وقال تعالى للقلم: «**اكتب. قال: ربي وما أكتب. قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة، فجرى بذلك**» .



٥٩- باب

قول الله تعالى: ﴿ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَيْءٍ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾ الآية [آل عمران: ١٥٤].

وقوله: ﴿ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ﴾ [الفتح: ٦].

قال ابنُ القيِّم في الآية الأولى: «فُسِّر هذا الظن بأنه سبحانه لا ينصر رسولَه، وأن أمرَه سيضمحل، وفُسِّر بأن ما أصابه لم يكن بقدر الله وحكمته، ففُسِّر بإنكار الحكمة، وإنكار القدر؛ وإنكار أن يتمَّ أمرُ رسوله ﷺ وأن يظهره على الدين كلِّه. وهذا هو ظنُّ السوء الذي ظنّه المنافقون والمشركون في سورة الفتح.

وإنما كان هذا ظنّ السوء لأنه ظنٌّ غير ما يليقُ به سبحانه، وما يليق بحكمته وحمده ووعده الصادق.

فمن ظنَّ أنه يُديلُ الباطلَ على الحق إدالةً مستقرة يضمحلُّ معها الحقُّ، أو أنكر أن يكون ما جرى بقضائه وقدره، أو أنكر أن يكون قدَرُه بحكمةٍ بالغةٍ يستحق عليها الحمد، بل زعم أن ذلك لمشيئة مجرّدة، فذلك ظنُّ الذين كفروا، فويلٌ للذين كفروا من النار.

وأكثر الناس يظنون بالله ظنَّ السَّوء فيما يختص بهم وفيما يفعله بغيرهم، ولا يَسلَم من ذلك إلا من عَرَفَ الله وأسماءَه وصفاته وموجبَ حكمتِهِ وحمدِهِ، فليعتنِ اللبيبُ الناصحُ لنفسه بهذا، وليتبْ إلى الله ويستغفره من ظنه بربه ظَنَّ السَّوء، ولو فتَّشتَ من فتشت لرأيتَ عنده

تعنُّتًا على القدر وملامةً له، وأنه كان ينبغي أن يكون كذا و كذا، فمستِقلٌ ومستكثر، وفتِّش نفسَكَ، هل أنت سالم؟

فإنْ تَنْجُ منها تنجُ من ذي عظيمةٍ وإلاَّ فإني لا إِخالُـك ناجيـا

الفوائد على الباب:

الأولى: أراد المؤلف – رحمه الله – بهذه الترجمة التنبيه على وجوب حسن الظن بالله تعالى، وأنه من واجبات التوحيد.

الثانية: لا يتم توحيد العبد وإيمانه حتى يعتقد جميع ما أخبر الله به من أسمائه وصفاته وكماله وآثارهما في الأنفس والآفاق وتصديقه فيما أخبر به أنه يفعله وكل ما وعد به، ومن ذلك نصرة الدين وإحقاق الحق وإبطال الباطل.

الثالثة: كل ظن ينافي ذلك؛ كأن يظن أنه تعالى لن يظهر دينه ولن ينصر رسوله وعباده، أو أنه يديل الكفر وأهله على الإيمان وأهله إدالة دائمة، أو أنه لن يتحقق ما وعد به وما أخبر عنه أنه واقع في الدنيا والآخرة فكله من ظنون الجاهلية لما فيه من سوء الظن بالله وتكذيب خبره والشك في وعده.

الرابعة: يجب حسن الظن بالله تعالى في جميع ما يفعله في هذا الكون باعتقاد أنه لحكمة بالغة قد تدركها العقول، وقد لا تدركها فإنه تعالى هو العليم الحكيم القدير الذي يضع الأمور مواضعها اللائقة بها، فكل أفعاله تعالى عين الحكمة والصواب والحق الذي لا يصلح غيره مكانه.

ولكن قد يفعل سبحانه شيئًا يريد أن يسوء به من شاء من خلقه

عدلاً فيه لحدوث ما يقتضيه من المخلوق كما قال تعالى: ﴿ قُلْ مَن ذَا ٱلَّذِى يَعْصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوٓءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً ﴾ [الأحزاب: ١٧].

الخامسة: ظن العبد بربه فيما يفعله ينقسم إلى قسمين:

أولاً: من عبد الله تعالى مخلصًا له بمقتضى شريعته فيجب عليه أن يحسن الظن بالله تعالى بأنه يقبل العمل ويتوب على من تاب من التقصير والزلل.

ثانيًا: أما المفرط الهازل فعليه أن يحذر ربه وأن يتوب إليه من ذنبه، فإن ظن أن الله لا يكره عمله أو لا يغضبه فإن ذلك من ظن السوء بالله، وهو من الأمن من مكر الله.

السادسة: ظن السوء بالله تعالى بأن فعله تعالى سفهًا أو ظلمًا، أو لإرادات مجردة عن حكمة لائقة به كل ذلك من ظنون السوء بالله تعالى وهو من أعظم المحرمات وأقبح الذنوب.

السابعة: يقدر الله على عبده بعض الأمور المكروهة لحكم عظيمة، منها: تكفير السيئات ورفع الدرجات وكثرة الحسنات بالصبر والاحتساب، ومن أعظمها أن يختبرهم ليتبيّن ما في صدورهم من الإيمان بقضاء الله وقدره، واستسلامهم لذلك ويظهر صبرهم أو جزعهم واعتراضهم على قضائه وقدره وعدم تسليمهم لحكمته.

الثامنة: في قوله تعالى: ﴿ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفتح: ٦] إثبات صفة الغضب لله تعالى وهي من الصفات الفعلية اللائقة بجلاله، وليس غضبه تعالى كغضب الإنسان، فإنه لا يلزم من التوافق في المعنى واللفظ التوافق في المثلية والكيفية لقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى: ١١] فلا

يعطل الله تعالى من صفاته، ولا تكيف صفاته بصفات مخلوقاته؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الروم: ٢٧] أي الكمال المطلق من كل وجه وبكل اعتبار.

التاسعة: فسر قوله تعالى: ﴿ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، بعدة تفسيرات، كلها تدخل في عموم اللفظ، ولا منافاة بينها، منها:

١- أن الله تعالى لا ينصر رسوله وعباده وأن أمره سيضمحل.

٢- أن ما أصابهم لم يكن بقدر الله تعالى وحكمته، ومعنى هذا أن يكون في ملكه ما لا يريد.

٣- وفسِّر بإنكار الحكمة وأن ما حدث لم يكن لحكمة بالغة ولا يستحق عليها الحمد.

العاشرة: لا يتم توحيد العبد ولا يكمل إيمانه حتى يعتقد أن الله تعالى لا يفعل شيئًا ولا يقدِّر على عبده شيئًا ولا يشرع في دينه شيئًا إلا لحكمة بالغة يستحق عليها سبحانه الحمد والشكر.

الحادية عشرة: من سوء الظن بالله تعالى والذي يقع من بعض الناس و هو من ظن الجاهلية:

١- أن يظن أن الله تعالى لا يجيب دعاء من دعاه.

٢- ولا يثيب ولا يتقبل من تعبد لله بمقتضى شريعته.

الثانية عشرة: لا يسلم من ظن السوء بالله تعالى إلا من عرف الله عز و جل وما له من الحكم والأسرار فيما يقدّره ويشرعه، وكذلك من عرف أسماءه وصفاته ومعانيها ومقتضياتها وآثارها في الأنفس والآفاق.

الثالثة عشرة: ضابط ظن السوء، أن يظن بالله تعالى ما لا يليق به.

الرابعة عشرة: مناسبة الباب لكتاب التوحيد أن ظن السوء ينافي كمال التوحيـــد والإيمان بأسماء الله تعالى وصفاتـــه، وقـــد ينافي أصله بالكلية.



٦٠- باب ما جاء في منكري القدر

وقال ابنُ عمر: والذي نفس ابن عمرَ بيده؛ لو كان لأحدهم مثلَ أُحُدٍ ذهبًا ثم أنفقه في سبيل الله ما قَبلَه الله منه حتى يؤمِن بالقدر. ثم استدلَّ بقول النبي ﷺ : «**الإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمنَ بالقدر خيره وشره**» . رواه مسلم.

وعن عُبادة بن الصامت أنه قال لابنه: يا بني، إنك لن تجد طعمَ الإيمان حتى تعلمَ أنَّ ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليُصيبك. سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**إن أولَ ما خلق الله القلمَ، فقال له: اكتب. فقال: ربِّ وماذا أكتب؟ قال: اكتُب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة**». يا بني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**مَن مات على غير هذا فليس مني**» وفي رواية لأحمد: «**إن أول ما خلق الله تعالى القلم فقال له: اكتُب، فجرى في تلك الساعة بما هو كائنٌ إلى يوم القيامة**» .

وفي رواية لابن وهب: قال رسول الله ﷺ : «**فمن لم يُؤمن بالقدر خيره وشره أحرقه اللهُ بالنار**».

وفي المسند والسنن عن ابن الدَّيلَمي قال: أتيتُ أُبيَّ بن كعب فقلت: في نفسي شيء من القدر، فحدِّثني بشيء لعلَّ الله يُذهبُه من قلبي. فقال: لو أنفقتَ مثلَ أُحُد ذهبًا ما قَبله الله منك حتى تؤمن بالقدر، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليُصيبك، ولو مُت على غير هذا لكنتَ من أهل النار. قال: فأتيتُ

عبد الله بن مسعود وحُذيفة بن اليمان وزيد بن ثابت، فكلُّهم حدثني بمثل ذلك عن النبي ﷺ . حديث صحيح، رواه الحاكم في صحيحه.

الفوائد على الباب:

الأولى: لما كان الإيمان بالقدر من أركان الإيمان وضع المؤلف له هذا الباب؛ لأن هذا مما يحصل به التوحيد وينتفي به الكفر، وليرد على منكري القدر ببيان ما جاء في إنكاره من الوعيد الشديد والتحذير الأكيد.

الثانية: القدر لغة: مصدر قدّرتُ الشيء أقدّره قدرًا، وهو العلم بالشيء والإحاطة بمقداره.

القدر اصطلاحًا: هو علم الله بالأشياء قبل كونها على صفتها وكيفيتها وزمانها الذي أراد الله تعالى ووجودها فيه بمشيئته وخلقه وكتابة ذلك في اللوح المحفوظ ووقوع كل شيء على ما قدّره الله، فهو قدرة الله أي ما قدَّره الله في هذا الملكوت، فهو النظام المتقن الذي وضعه الله لهذا الكون علويّه وسفليِّه، والقوانين العامة والسنن الثابتة التي ربط بها سبحانه المسببات بأسبابها فلا تتخلف إلا لحكمة وعن قدرة، فالكل بقدرة الله وعلمه وحكمته، فهو سر الله في الخلق.

الثالثة: القضاء لغة: هو الحكم والفصل وقطع الشيء وإمضاؤه والفراغ منه.

واصطلاحًا: هو نفاذ ما سبق به علم الله وجرى به قلمه بمشيئته وخلقه على الكيفية التي علم، والصفة التي أراد في زمانه ومكانه فلا معقب لحكمه، ولا راد لقضائه، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وإذا

أراد شيئًا فإنما يقول له كن فيكون، يضع الأمور مواضعها اللائقة بها، لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون، فأمره نافذ في ملكه وخلقه على ما أراد، وهذا من تمام ربوبيته وملكه وعزته وقهره وحكمته.

الرابعة: الإيمان بالقدر هو الاعتقاد الجازم والتصديق التام بأنه لا يكون شيء في هذا الملك إلا وقد سبق به علم الله تعالى, وجرى به قلمه وهو كائن بإذنه وإرادته وموجود بخلقه، لا يخرج شيء عن مشيئته وتقديره ولا محيد لأحد عما قدره الله، ولا يتجاوز ما خط له حتى أفعال العباد فإنها حاصلة بقدرته وواقعة بمشيئته وخلقه خيرها وشرها، يهدي من يشاء فضلاً، ويضل من يشاء عدلاً، لا يُسأل عما يفعل، ولا يخرج أحد عما قدر.

الخامسة: الإيمان بالقدر والقضاء ركنٌ من أركان الإيمان لا يصح الإيمان إلا به، وقد تواترت الأدلة من الكتاب والسنة على إثباته وتقريره قال تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾ [القمر: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾ [الأحزاب: ٣٨]، وقال جلّ ذكره: ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴾ [الفرقان: ٢].

ومن السنة حديث جبريل المشهور وسؤاله النبي ﷺ عن الدين وفيه قال: أخبرني عن الإيمان. فقال النبي ﷺ : «**الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**» .

رواه مسلم من حديث عبد الله بن عمر عن أبيه -رضي الله عنهما-.

وروى عن عبد الله بن عمرو بن العاص — رضي الله عنهما — قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء**» .

وقد أجمع الصحابة ومن بعدهم على الإيمان بالقدر، فقد روى مسلم في صحيحه عن طاووس – رحمه الله – قال: أدركتُ ناسًا من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: كل شيء بقدر.

قال: وسمعت عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – يقول: قال رسول الله ﷺ : «**كل شيء بقدر، حتى العجز والكيس، أو الكيس والعجز**». والكيس هو النشاط والحذق في الأمور، والعجز ضده.

وقال الإمام النووي – رحمه الله - : تظاهرت الأدلة القطعية من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وأهل الحل والعقد من السلف والخلف على إثبات قدر الله تعالى.

السادسة: القدر والقضاء إذا اجتمعا في الذكر افترقا في المعنى فأصبح لكل منهما معنى يخصه، فيراد بالقدر العلم السابق والكتابة لذلك العلم، ويراد بالقضاء المشيئة والخلق أي الحكم بما سبق القدر والفراغ منه، وإذا افترقا فذكر أحدهما دون الآخر دلّ على معناه ومعنى الآخر.

السابعة: للقدر درجات يجب الإيمان بها، ومن أنكر شيئًا منها لم يحقق الإيمان بالقدر، وهي أربع درجات دلت عليها نصوص الشرع وقررها أهل اعلم:

الأولى: علم الله تعالى بكل شيء في الملكوت؛ ما كان منه وما سيكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، فأحاط الله سبحانه علمًا بالموجودات والمعدومات والممكنات والمستحيلات سواءً في ذلك أفعاله وأفعال خلقه؛ طاعاتهم ومعاصيهم قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ﴾ [الأنفال: ٧٥]، وقال سبحانه: ﴿ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا ﴾ [الطلق: ١٢]، وفي الصحيحين من حديث ابن عباس – رضي الله عنهما – قال: سئل النبي ﷺ

عن أولاد المشركين، فقال: ((**الله أعلم بما كانوا عاملين**)).

الثانية: كتابة الله تعالى لما علمه في كتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، ومن ذلك ما هو كائن إلى يوم القيامة، فكل ما علمه الله سبحانه مكتوب على ما هو عليه كما علمه الله قال تعالى: ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ كِتَٰبًا ﴾ [النبأ: ٢٩]، وقال سبحانه: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [الحج: ٧٠]، وفي الصحيحين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنهما- قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن تخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة**)) .

الثالثة: المشيئة: فما شاء الله كونه كان، وما لم يشاء لم يكن قال تعالى: ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [يس: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [التكوير: ٢٩].

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: ((**لا يقولن أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت، ليعزم في الدعاء، فإن الله صانع ما شاء، لا مكره له**)).

الرابعة: الخلق: فإن الله تعالى هو الخلاق العليم فهو خالق كل شيء، أوجد المخلوقات بقدرته الكاملة ومشيئته الشاملة، فخلق كل عامل وعمله، وكل متحرك وحركته، وكل ساكن وسكونه، لا خالق غيره، ولا رب سواه قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَٱعْبُدُوهُ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٩٦].

وروى البخاري في صحيحه من حديث عمران بن حصين ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**كان الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السموات والأرض**» .

الثامنة: ذكر العلماء من الفروق بين القدر والقضاء بـــ :

١- أن القدر هو التقدير للشيء قبل قضائه.

٢- وأما القضاء فهو الفراغ من الشيء وفواته.

وقالوا على وجه التقريب للمعنى: إن القدر بمنزلة تقدير الخياط للثوب، فهو قبل أن يفصّله يقدره فيزيد وينقّص، فإذا فصّله قضاه وفرغ منه وفاته التقدير.

فالقدر سابق للقضاء، والقضاء هو تنفيذ القدر وإمضاؤه.

التاسعة: الإيمان بالقدر على درجتين:

الأولى: سبق علمه لكل شيء وكتابته لذلك ومنه أعمال العباد وما يصيرون إليه، فأعمال العباد تجري على ما سبق من علمه.

الثانية: خلقه أفعال العباد ومشيئتها منهم وإرادها إرادة كونية.

وما وجدت من معاصي العباد تعلقت به مشيئته الكونية ولم تتعلق به محبته الشرعية، وما لم يوجد منها لم تتعلق به مشيئته ولا محبته.

العاشرة: لا حجة للعاصي في القدر على فعل المعاصي، وذلك لأمور:

١- أن الله تعالى أمر العباد ونهاهم، ولم يكلفهم ما لا يستطيعون قال تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقال تعالى: ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن: ١٦] ولو كان مجبورًا على العمل ما كان مستطيعًا، وكل أحد يعلم أنه مختار غير مجبور، والمكره معفوٌّ عنه لفقد الاختيار.

٢- أن الله تعالى أضاف أعمال العباد إليهم وجعلها كسبًا لهم: ﴿ ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ [غافر: ١٧] ولو لم يكن لهم قدرة في الفعل واختيار له ما نسب إليهم.

٣- والعاصي حين يباشر المعصية لا يدري ما قدر له حتى يحتج به.

٤- أن الله تعالى أرسل الرسل لئلا يكون للناس على الله حجة، ولو كان القدر حجة للعاصي لم تنقطع بإرسال الرسل.

الحادية عشرة: الله تعالى له الخلق والأمر، وأمره سبحانه نوعان:

١- أمر كوني قدري تعلقت به مشيئته الكونية.

٢- أمر ديني شرعي تعلقت به محبته.

فما وجدت من طاعات العباد تعلقت به المحبة والمشيئة فهو محبوب للرب واقع بمشيئته، وما لم يوجد فقد تعلقت به محبته الشرعية.

الثانية عشرة: أفعال العباد تنسب إلى الله خلقًا وإلى العباد كسبًا، وذلك لأمرين:

أحدهما: أن فعل العبد من صفاته والعبد وصفاته مخلوقان لله تعالى.

الثاني: أن فعل العبد صادر عن إرادة قلبية وقدرة بدنية ولولاهما لم يكن فعل والذي خلق هذه الإرادة والقدرة هو الله تعالى، وخالق السبب خالقٌ للمسبب، فنسبة فعل العبد إلى خلق الله له نسبة مسبب إلى سبب لا نسبة مباشرة.

ونسبته إلى العبد نسبة مباشرة؛ لأنه هو المباشر له حقيقة، فلذلك نسب الفعل إليه كسبًا وتحصيلاً.

الثالثة عشرة: اتفق السلف على أنه لا يقبل من شخص العمل حتى يؤمن بالقدر، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن

ليصيبه، وأن من مات على غير ذلك كان من أهل النار لكفره أو لبدعته.

الرابعة عشرة: منكرو القدر قالوا إن الأمر أُنفٍ، وزعموا أن القدر ينافي العدل؛ إذ كيف تقدر الأمور ومنها الكفر والمعاصي ثم يعاقب عليها، فأرادوا بذلك تنزيه الله عن الظلم بزعمهم، فنسبوا إلى الله الجهل وهو أعظم مما أرادوا أن ينزهوا الله عنه، وكذبوا الله تعالى فيما أخبر به عن نفسه من العلم والقدرة والخلق والكتابة.

الخامسة عشرة: خلق الله الإنسان في أحسن تقويم، وهيأ له أسباب التكريم، وجعل له السمع والبصر والفؤاد، ووهبه عقلاً يميّز به بين ما ينفعه وما يضره من المعاني، كما يميّز بين ما ينفعه من المواد، وأمره بعبادته مخلصًا له الدين بالاستقامة على الشرع الذي أنزله إليه، وأن يتبع الرسول الذي بعثه إليه، وجعله قادرًا على فعل الطاعة ورغبه فيها بذكر حسن عاقبتها وكثرة ثوابها، ونهاه عن المعصية وجعله ممكّناً منها وزجره عنها بذكر عقوبتها وسوء عاقبتها في الآخرة.

فهداه السبيل لما ينفعه ونبهه على ما يضره وجعله مختارًا لما شاء قادرًا عليه، وهذا سر تكريمه، فما فعله من خير أو شر فهو كسبه يتعرض لجزائه من الثواب أو العقاب؛ لأنه فعله يُسند إليه شرعًا وعقلاً وحسًا:

١- باشره بمحض اختياره.

٢- على علم بنتيجته وعاقبته.

٣- استعمل القدرة والقوى التي منحه الله إياها.

فيكون أهلاً لجزائه، فإن أطاع فطاعته وثوابه من فضل الله عليه.

وإن عصى فمعصيته وما قدر يصيبه من عقوبة من عدل الله فيه.

فمسؤوليته عن عمله وأهليته لثوابه أو عقابه لاستعماله ما جعل الله له من الاختيار والقدرة، فإن استعملها في الطاعة فله ثواب ذلك، وإن استعملها في المعصية فعليه وزر ذلك، والله خالقه وخالق عمله.



٦١- باب ما جاء في المصورين

عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ : «**قال الله تعالى: ومَنْ أظلمُ ممن ذهبَ يخلُق كخلقي، فليخلُقوا ذرَّة، أو ليخلُقُوا حبَّة، أو ليخلقوا شَعِيرةً**» أخرجاه.

ولهما عن عائشة – رضي الله عنها – أن رسول الله ﷺ قال: «**أشدُّ الناسِ عذابًا يوم القيامة الذين يُضاهئون بخلق الله**» .

ولهما عن ابن عباس: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**كل مصور في النار، يُجعل له بكل صورة صورها نفس يُعذَّب بها**» .

ولهما عنه مرفوعًا: «**من صوَّر صورةً في الدنيا كُلِّف أن ينفخ فيها الروح، وليس بنافخ**» .

ولمسلم عن أبي الهيَّاج قال: قال لي عليٌّ: «**ألاَ أبعثك على ما بعثني عليه رسولُ الله ﷺ : ألاَّ تدعَ صورةً إلا طمستها، ولا قبرًا مشرفًا إلا سوَّيتَه**».

الفوائد على الباب:

الأولى: أراد المؤلف أن يبيّن في هذا الباب أن التصوير من جملة الكبائر التي تقدح في التوحيد وتعرض فاعله لغضب الله والنار وتنقص إيمانه.

والمصورون هم الذين يضاهئون بخلق الله في تصوير الحيوانات سواء

باليد أو بأي آلة إذا كان المصوَّر من ذوات الأرواح.

الثانية: التصوير لغة: التخليق والتكوين والتحسين والتشكيل لما فيه الروح قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ [آل عمران: ٦].

الثالثة: من أسماء الله تعالى الخالق البارئ المصور ومن صفاته الخلق والبرء والتصوير، فالمصور اسم الله سبحانه والتصوير صفته، ومعناها التمييز، فالمصور مبدع صور المخترعات على غير مثال سبق ولا رسم ارتسمه – تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا – فالمصور هو الذي خص كل مخلوقٍ بما يميزه عن الآخر وبما تحصل به مصلحته، والصورة في الأصل ما يتميز به الشيء عن غيره.

الرابعة: المصورون ينازعون الله تعالى في أسمائه وصفاته بعملهم ما يضاهي أي يشابه خلقه، فكانوا بذلك أظلم الناس؛ لتعدّيهم على سلطان الربوبية وخصائص الإلهية.

الخامسة: المضاهاة المشابهة فالمصور لما صوَّر الصورة على مثل ما خلق الله صار مضاهئًا لخلق الله فكان أشد الناس عذابًا، لذا كان ذنبه من أعظم الذنوب.

السادسة: التصوير مضاهاة بخلق الله تعالى وهو منشأ الوثنية، وما دخل على القرون قبلنا من الوثنية إنما هو من هذا الباب؛ لأن صورة المألوف تعظيم وإذا ارتسمت في الحافظة وبقي ذكرها يمر على البصر الناظر إليها من رسمها لابد أن تستولى على قلبه وتحل فيه حلول التعبد له.

السابعة: من عظيم ظلم المصورين قصد المضاهاة بخلق الله وهذا

شرك في الربوبية؛ لأنه اعتقد مماثلته لله تعالى في الخلق والتصوير قال تعالى: ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ [مريم: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٢] ومن السنة الحديثان الأول والثاني في الباب: «**قال الله تعالى: ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي**» و«**أشد النّاس عذابًا يوم القيامة الذين يضاهئون بخلق الله**» .

الثامنة: لا أظلم من المصور المضاهي لله تعالى فيما هو من خصائصه، فإن الله تعالى له الخلق والأمر وهو رب كل شيء ومليكه، وهو خالق كل شيء وهو الذي صور جميع المخلوقات على غير مثال سابق وجعل فيها الأرواح التي تحصل بها الحياة كما قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ۖ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ۝٧﴾ [السجدة:٧]، فالمصور لما صوّر الصورة على الشكل الذي خلق الله من إنسان وبهيمة صار مضاهيًا لخلق الله فصار لا أظلم منه وما صوره يُعذّب به يوم القيامة حتى يكمل خلقه بنفخ الروح فيه وليس بقادر فيكون ذلك أطول لعذابه وأشقى له.

التاسعة: خلق الله تعالى الأرواح بها إحساس وحركة، وخلق النباتات فيها قوة النماء والحياة بالماء فتحدى الله تعالى المصورين المضاهين له بأن يخلقوا ذرة، أو حبة، للتنبيه على ما هو أعظم منها وأكبر فإنهم إذا لم يستطيعوا خلق الحبة والذرة فلن يستطيعوا خلق ما هو أعظم منها، بل هم أضعف وأعجز وأحقر.

العاشرة: المصور متشبه بالله تعالى في فعله؛ لأن الله تعالى هو المتفرد بالخلق والتصوير، والمصور بتصويره يجعل نفسه ندًا لله تعالى في الربوبية، فإن التصوير من أفعال الربوبية قال تعالى: ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ ﴾ [غافر: ٦٤].

الحادية عشرة: التصوير من أعظم وسائل الشرك، فإن أول شرك في العالم شرك قوم نوح، وكان سببه التصاوير بجعل تماثيل لصالحيهم: ود وسواع وغيرهم، وهو من أسباب وقوع الشرك في بني إسرائيل بتصوير صور أنبيائهم وصالحيهم في مواضع عبادتهم ومساجدهم.

الثانية عشرة: قال النووي – رحمه الله – : قال العلماء: تصوير صورة الحيوان حرام شديد التحريم وهو من الكبائر المتوعّد عليها بهذا الوعيد الشديد وسواءً صنعه لما يُمتَهَن أم لغيره فصنعه حرام بكل حال، وسواء كان في ثوب أو بساط أو درهم أو دينار أو فلس أو إناء أو حائط أو غيرها.

الثالثة عشرة: قد أجمع العلماء على أن التصوير لذوات الأرواح من الكبائر والمحرمات إذا كان له ظل، أما إذا لم يكن له ظل كالصور في الجدران والألواح والملابس وغيرها فقد رخص فيها بعض التابعين، وأجمع الأئمة الأربعة والجمهور على أنه محرم أيضًا كالذي له ظل، وهذا هو الصواب.

لأن الأحاديث تعم ما كان له ظل وما لا ظل له وتعم التصوير الشمسي وغيره، ومما يدل على العموم أن النبي ﷺ لما قدم على عائشة ورأى عندها سترًا فيه تصويرًا تغيّر وغضب وقال: «**إن أصحاب هذه الصور يُعذبون يوم القيامة يقال لهم أحيوا ما خلقتم**» والستر ليس فيه شيء من الظل، ومن جنسه التصوير الشمسي، ويدل عليها أيضًا ما وقع يوم الفتح لما كان في الكعبة صور فقدم له أسامة ﷺ ماءً فمحاها النبي ﷺ .

الرابعة عشرة: التعليل في أحاديث التصوير ورد بألفاظ عدة، فعُلّل بعضها: بالمضاهاة يعني المشابهة وهذا نقيض تحريم ما خلق الله مطلقًا لوجود المضاهاة والحياة.

وبعضها: بتكليفه أن ينفخ فيه الروح. وبعضها: بقوله: «**احيوا ما خلقتم**»، وهذا لا ينفي تحريم ما علته المضاهاة والحياة، وإلا لم يكن للتعليل بذلك فائدة.

الخامسة عشرة: التصوير بالآلة (الفوتوغراف)، والتصوير بالأصباغ وقع خلاف في حكمها بين العلماء المعاصرين، فقال جماعة – وهم قليل – إنها تجوز، واستدلوا بتعليلات وقياسات، فقاسوه على المرآة، وقالوا: إن المصور لا عمل له، وإنما العمل للآلة وهو بمثابة الناقل، فهو استنسخ صورة لما صوّر الله.

وذهب جمهور العلماء إلى أنه محرم، وذكروا أدلة إيجابية منها:

عموم حديث ابن عباس –رضي الله عنهما- : «**كل مصور في النار**» وحديث: «**من صوّر صورة كُلف أن ينفخ فيها الروح**»، وحديث أبي هريرة ﷺ : «**ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي**» وهذا مضاهي لله في الخلق.

وردوا على من قال أن التصوير بالآلة كالمرآة بالفرق بينهما من وجوه:

قال الشيخ محمد بن إبراهيم – رحمه الله – :

١– التصوير بالآلة فيه استقرار وبقاء، أما بالمرآة فلا يبقى ولا يستقر.

٢– أن التصوير بالآلة عن عمل ومعالجة بخلاف الظهور على المرآة فلا عمل فيه ولا معالجة.

٣– ومن حيث اللغة والعرف والعقل فإنه لا يمكن أن يُقال لمن وقف أمام المرآة أنه مصور، بينما يقال في حق من صوّر بالآلة أنه مصور لغةً وشرعًا وعقلاً.

أما قولهم أن المصور بالآلة ليس له عمل فهو مردود من وجوه:

١- أنه يأتي بالآلة ويضع فيها الفيلم.

٢- ويوجه الآلة ويحرّكها للتصوير.

٣- ثم يضبط العدسات بمقاسات معينة، ثم يضغط على زر التصوير.

٤- ثم يقوم بتحميض الصورة بالألوان أو بدونها وربما عدّل فيها وبدّل.

فهذه كلها أعمال تباشر عملية التصوير بالآلة.

قال الشيخ حمود التويجري – رحمه الله – متهكمًا لمن لم يفرق بين التصوير بالآلة والوقوف أمام المرآة: «لو قال قائل: إنه لا يحرم من الخمر إلا ما اعتصر بالأيدي فقط، أما المعتصر بالآلات فلا يحرم،يعني: هل قوله حق أم أنه من أبطل الباطل، فكذا التصوير بالآلة محرم شديد التحريم كالتصوير باليد. ويقال أيضًا: لو أن إنسانًا حمل بندقية فضغط على الزناد فقتل فلا يقول عاقل إنه ليس بقاتل وليس له عمل».

قلت أيضًا:

أ- ويُقال أن هذه تعليلات وقياسات في مقابل النصوص، والتعليل في مقابل النص فاسد الاعتبار.

ب- **ويقال أيضًا**: إن التصوير الفوتغرافي أعظم مفسدة من التصوير باليد نظرًا لسهولة وكثرة انتشاره وما يُعالج به لتزيين الصورة وتكميلها وغير ذلك.

ج- **ويقال أيضًا**: إن عندكم تناقضًا في كلامكم، لو أن شخصًا صور باليد فإنه محرم، وإذا صوّر نفس الشخص بالآلة فإنه يجوز مع أن الشخص – المصوِّر والمصوَّر – واحد، والعمل وهو التصوير واحد،

والتناقض في القول دليل على فساده وبطلانه.

الخامسة عشرة: في قوله ﷺ : «**كل مصور في النار يجعل له بكل صورة صورها نفس يعذب بها في جهنم**» . متفق عليه. ولهما عنه مرفوعًا: «**من صوّر صورة في الدنيا كلّف أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ**» التغليظ الشديد في المصورين والتنبيه على العلة وهي ترك الأدب مع الله.

السادسة عشرة: وفي التصوير الآلي شدة عذاب المصورين لكثرة ما يصورون من الخلق فإنهم قد يصوّرون في الدقيقة آلاف الصور، فإذا كان المصور سيُجعل له بكل صورة نفس يُعذّب بها حتى يحيي ما صور، فما أشدّ العذاب وما أعظم الهوان!.

السابعة عشرة: يحرم تصوير ما لا ظل له وما له ظل مطلقًا ويجب طمس الصورة وهتك ما هي فيه، ويدل عليه ما أخرجه الإمام أحمد عن علي ﷺ قال كان رسول الله ﷺ في جنازة فقال: «**أيكم ينطلق إلى المدينة فلا يدع بها وثنًا إلا كسره، ولا قبرًا إلا سوّاه، ولا صورة إلا لطخها**» الحديث، وفيه: ثم قال: «**من عاد إلى صنعة شيء من هذا فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ** » . قال المنذري – رحمه الله – : إسناده جيد.

وقال ﷺ لعائشة – رضي الله عنها – : «**ما هذه النمرقة؟**» قلت: لتجلس عليها وتوسدها. قال: «**إن أصحاب هذه الصور يقال لهم أحيوا ما خلقتم، وإن الملائكة لا تدخل بيتًا فيه صورة**». قال الحافظ: قدم الجملة الأولى اهتمامًا بالزجر عن اتخاذ الصور؛ لأن الوعيد إذا حصل لصانعها فهو حاصل لمستعملها؛ لأنه لا تصنع إلا لتستعمل، فالصانع متسبب، والمستعمل مباشر، فيكون أولى بالوعيد.

الثامنة عشرة: في حديث أبي الهيّاج الأسدي: «**ألا تدع صورة إلا**

طمستها» دلالة على وجوب إتلاف الصور لمن قدر على إتلافها وإزالتها لمضاهاتها لخلق الله، وطمسها إن كانت غير مجسمة وقرنها بتسوية القبور المشرفة تنبيه على عظم الفتنة بالصور مثل الفتنة في القبور، فهما مشتركتان في الفتنة بأربابها وأنهما من ذرائع الشرك.

ويُستفاد منه: أنه لا فرق في تحريم التصوير بين أن تكون الصورة لها ظل أو لا، وبين أن تكون مدهونة أو منقوشة، أو منقورة أو منسوجة، معلقة أو مفروشة.

إذا أزيل من صور ذوات الأرواح ما لا تبقى معه الروح كالرأس والوجه فهذا جائز، ومن أدلته:

١- حديث جبريل: «**مر برأس التمثال فيقطع**». فدل على أن التمثال مقطوع الرأس يجوز.

٢- حديث: «**إنما الصورة الرأس**» فما ليس فيه رأس فيجوز.

٣- وفي حديث الشفاعة قال ﷺ : في عصاة الموحدين الذين يدخلون النار بذنوبهم - «**ويحرّم الله صورهم على النار**» يعني: وجوههم، فدلّ على أن الصورة هي الوجه.

التاسعة عشرة: جاء ذكر التماثيل في القرآن الكريم في معرض الذم والتشنيع على أهلها؛ لأنها كانت تتخذ للعبادة من دون الله - عز وجل - كما في قصص نوح وإبراهيم - عليهما السلام - ولم يرد ذكرها في مقام الإنعام والامتنان إلا في قصص سليمان: ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ ﴾ [سبأ: ١٣] الآية وهذا محمول عند المفسرين على أحد وجهين:

الأول: أنه تماثيل ما لا روح فيها كالأشجار والجبال والمباني ونحوها.

الثاني: أنها تماثيل ذات أرواح وأنها كانت مباحة في شريعة سليمان ثم حُرّمت في شريعتنا.

والوجه الأول أرجح؛ لأن التماثيل لها علاقة بالشرع والبدع، والشرائع حاسمة في هذا الباب فلا يمكن أن تحل ما كان وسيلة إليها.

فدين الإسلام – وهو دين جميع الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – دين التوحيد وعدو الشرك الذي هو أعظم الذنوب، ولذلك حرّم الصور لأنها من أعظم الوسائل إلى هذا المنكر العظيم.

وكم في السنة الصحيحة الصريحة من النصوص التي فيها النهي عن التصوير والوعيد الشديد للمصورين والأمر بطمس الصور وهتكها، والتحذير من سوء عاقبتها على المصورين في الدارين.

العشرون: ما يحتاجه الناس في ضروريات حياتهم وما يصاحبها من صور يستثنى فيقال بجواز استعمالها – للحاجة – ؛ ولأنه يفعل ذلك وهو كاره لها، كصور إثبات الهوية وجوازات السفر ونحوها.

الحادية والعشرون: تحنيط الحيوانات لا ينبغي:

١- لما فيه من إضاعة المال والوقت بلا فائدة.

٢- ولأنه اقتناء للميتة.

٣- وقد يحتج بعض الناس بأنها صورة وقد يعتقد فيها باطلاً كما يعتقد بعض الناس أنها تمنع الجن وما أشبه ذلك.

❁❁❁

٦٢- باب ما جاء في كثرة الحلف

وقول الله تعالى: ﴿ وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡ ﴾ [المائدة: ٨٩].

عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**الحَلِف مَنفقةٌ للسلعة، مَمْحَقةٌ للكَسْب**» . أخرجاه.

وعن سلمان أن رسول الله ﷺ قال: «**ثلاثةٌ لا يكلمهم الله ولا يُزكيهم ولهم عذابٌ أليم: أُشيمطٌ زانٍ وعائل مستكبر، ورجلٌ جعل الله بضاعته، لا يشتري إلا بيمينه، ولا يبيع إلا بيمينه**» . رواه الطبراني بسند صحيح.

وفي الصحيح عن عمران بن حُصين رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : «**خيرُ أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**» . قال عمران: فلا أدري أذكَرَ بعد قرنه مرتين أو ثلاثًا، «**ثم إن بعدكما قومًا يشهدون ولا يُستشهدون، ويخونون ولا يُؤتمنون، وينذرون ولا يُوفون، ويظهر فيهم السِّمَنُ**».

وفيه عن ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قومٌ تسبق شهادةُ أحدهم يمينَه، ويمينُه شهادتَه**» .

وقال إبراهيم: كانوا يضربوننا على الشهادة والعهدِ ونحن صغار.

الفوائد على الباب:

الأولى: مقصود المؤلف رحمه الله من الترجمة بيان أن كثرة الحلف

نقص في الإيمان والتوحيد؛ لأن كثرة الحلف مدعاة إلى التوهم والكذب، وهي مظهر من مظاهر نقص التوحيد وضعفه ومن سوء الأدب مع الله تعالى؛ ولأنه يُظنُ به الكذب لكثرة حلفه.

الثانية: يجب حفظ اليمين إلا من حاجة داعية إليه، مثل تأكيد أمر في تأكيده مصلحة، أو إذا توجهت إليه اليمين عند الخصومة لقوله تعالى: ﴿ وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡ ﴾ [المائدة: ٨٩].

الثالثة: أصل اليمين إنما شرعت تأكيدًا للأمر المحلوف عليه وتعظيمًا للخالق، ولهذا وجب أن لا يحلف إلا بالله، وكان الحلف بغيره شركًا، ومن تمام هذا التعظيم أن لا يحلف بالله إلا صادقًا، وأن يحترم اسم الله العظيم فلا يبتذله بكثرة الحلف، ولا بالكذب فإن ذلك ينافي التعظيم الذي هو روح التوحيد ولُبُّه.

الرابعة: في قوله ﷺ : «**الحلف منفقة للسلعة ممحقة للكسب**» دلالة على أن كثرة الحلف من أسباب الوقوع في الخطأ ومن أمارات النقص، فإن اعتنائه باليمين قد ينفق سلعته لكن يوقعه في خطأ أكبر وهو محق الكسب وقلة البركة مع الإثم العظيم، وذلك بسبب تساهله باليمين.

الخامسة: في حديث الثلاثة الذين لا يكلمهم الله.. الحديث: دلالة على أن الذنب يعظم مع قلة الداعي إليه وضعفه؛ لأنه يدل على خبث الطوية.

السادسة: النذر لا ينبغي؛ لأنه كما قال ﷺ لا يأتي بخير، وإنما يُستخرج به من البخيل، لكن متى ما نَذَرَ نَذْرَ طاعة وجب عليه الوفاء، فإن الوفاء بالنذر من صفات المؤمنين التي أثنى الله تعالى عليهم بها ووعدهم الجنة عليها.

أما نذر المعصية فلا يجوز الوفاء به، والصواب أن عليه كفارة اليمين لأنه قصد به تعظيم الله بالتقرب إليه ولكن أخطأ في تعيين المنذور به، ولما جاء من الحديث في ذلك.

السابعة: في قوله ﷺ : «**خير الناس قرني...**» الحديث: تنبيه على فضل الصحابة – رضي الله عنهم- ، وأنهم خير أتباع الأنبياء والمرسلين، وأفضل الناس بعد النبيين وخير قرون الأمة، ثم التابعون وتابعوهم بإحسان، فإن هؤلاء الثلاثة خير قرون الأمة، وتقدمهم في التفضيل حسب تقدمهم في الذكر.

الثامنة: في قول إبراهيم بن يزيد النخعي: «**كانوا يضربوننا على الشهادة ونحن صغار**» تنبيهٌ على عناية السلف الصالح بتربية أبنائهم، وأنهم كانوا يؤدبونهم على الشهادة والحلف حتى لا يعتادوها فيكون عرضة للخطأ والكذب والتساهل في هذه الأمور عند كبرهم، فكانوا يربونهم على الأخلاق الفاضلة والأعمال الصالحة، وهذا هو الواجب على كل مسلم.



٦٣- باب ما جاء في ذمة الله وذمة نبيه

وقول الله تعالى: ﴿ وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَـٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَـٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ [النحل: ٩١].

عن بريدة قال: كان رسول الله ﷺ إذا أَمَّر أميرًا على جيش أو سرية أوصاه بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرًا، فقال: «**اغزوا بسم الله في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله اغزوا ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تُمثِّلُوا ولا تقتلوا وليدًا، وإذا لقيتَ عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال – أو خلال – فأيتهن ما أجابوك فاقبل منهم وكُفَّ عنهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا منها فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله تعالى، ولا يكون لهم في الغنيمة والفيء شيء، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا فاسألهم الجزية، وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تُنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله، ولكن أنزلهم على حكمك، فإنك لا تدري أتصيب فيهم حكم الله أم لا**» . رواه مسلم

فوائد على الباب:

الأولى: مراد المؤلف – رحمه الله - بيان وجوب تعظيم ذمة الله تعالى وذمة رسوله ﷺ والحذر من إخفارهما وجعلهما للناس فإن ذلك وسيلة لإخفارهما.

الثانية: الإخفار «**رباعي**» مصدر أخفر إخفارًا هو نقض العهد، أما الخفر «**ثلاثي**»، خفر يخفره فهو الحماية والنصر ومنه الخفير وهو الحامي، فأخفره أزال حمايته وعهده.

الثالثة: تعظيم ذمة الله وذمة رسوله من كمال التوحيد الواجب وإخفارهما نقص في التوحيد وضعف في الإيمان.

الرابعة: على المسلمين أن يحذروا من التعرض للأحوال التي يخشى منها نقض العهود والإخلال بالمواثيق ونحوها مما هو من مظاهر نقص تعظيم الرب وصد الناس عن دينه.

الخامسة: من كمال التوحيد تعظيم الله في دعائه وعبادته وتحقيق طاعته وكذلك في التعامل مع خلقه على وفق شرعه، ومن هذا توجيهه ﷺ للتعامل مع العدو في أشد الحالات وهي حال الجهاد، فإن تحقيق التوحيد وتعظيم المعبود جل وعلا يقتضي من المؤمن أن لا يقع منه مقال أو حال أو فعل ينافي التوحيد أو ينقص كماله الواجب.

السادسة: السنة أطلقت من تؤخذ منهم الجزية كما في حديث الباب: «**وإذا لقيت عدوك من المشركين..**» إلخ، والقرآن قيّد بأهل الكتاب – وهو من تقييد القرآن للسنة – ، وألحقت السنة بأهل الكتاب المجوس في أخذ الجزية منهم لا في حِلّ الطعام والنساء وغيرهما.

السابعة: أمر الله تعالى بالوفاء بالعهود ونهى عن نقضها بعد توكيدها بالأيمان الشديدة والمعاهدة وصحّ عن النبي ﷺ أنه قال: «**يُرفع لكل غادر يوم القيامة لواء عند أُسته ينادى عليه: هذه غدرة فلان بن فلان**». وهذا فيه وعيد عظيم على الغدر، وتنبيه على وجوب الوفاء بالعهد.

الثامنة: من عاهد بذمة الله وذمة رسوله فعليه أن يوفي وإن كان قد أخطأ في العهد بذمة الله وذمة رسوله ﷺ ، فلا يكون خطأه مسوغًا للإخفار بذمة الله وذمة رسوله.

التاسعة: لا يجوز لولي الأمر أو قائد الجيش الالتزم بإنزال العدو على حكم الله ورسوله لأنه لا يدري هل يصبه أم لا؟ ، فإنه إن لم يصبه صار كاذبًا على الله ورسوله ولكن ينزلهم على حكمه واجتهاده ويتحرى فيهم حكم الله ورسوله.

العاشرة: في قوله ﷺ : «**فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم**» وجوب الاستعانة بالله تعالى على ما ينفع ودفع ما يضر، وأن لا يعتمد المرء على أسبابه أو على الخلق فقط.

الحادية عشرة: في قوله ﷺ : «**فإنكم إن تخفروا ذممكم وذمة أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله**» بيان أن بعض الشر أهون من بعض، وأن الكبائر تتفاوت في العظم والإثم ودرء كبرى المفاسد، وإلا فإنه لا يجوز إخفار ذمة المؤمنين ولا ذمة الله وذمة رسوله.



٦٤- باب ما جاء في الإقسام على الله

عن جُندب بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ : «**قال رجلٌ: والله لا يغفر الله لفلان، فقال الله عز وجل: مَنْ ذا الذي يتألَّى عليَّ أن لا أغفر لفلان؟ إني قد غفرتُ له وأحبطتُ عملك**» . رواه مسلم.

وفي حديث أبي هريرة أن القائل رجلٌ عابد. قال أبو هريرة: تكلَّم بكلمةٍ أوبقت دنياه وآخرته.

الفوائد على الباب:

الأولى: الإقسام على الله هو: أن يحلف على الله أن يفعل كذا، أو لا يفعل كذا، كقول هذا الرجل: والله لا يغفر الله لفلان، أو لا والله لا يوفق الله فلانًا.

الثانية: مناسبة الحديث للباب أن الإقسام على الله على وجه التعاظم والعجب ينافي كمال التوحيد، أو ينافيه بالكلية.

الثالثة: ظاهر صنيع المؤلف في الترجمة وما أورده في الباب مستدلاً لها أنه أراد بيان ما جاء من الوعيد في الإقسام على الله تعالى لأن فيه جرأة أكثر الناس عليه، وتزكيةً لنفوسهم، وغمطًا لغيرهم، كالإقسام بأن الله لا يعطي فلانًا، أو لا يغفر له، أو لا يفعل له كذا، وهذا كله ظلم وجور، وقولٌ على الله بلا علم.

فلما كان الإقسام على الله تعالى غالبًا يأتي من العجب بالنفس

والإدلال على الله وسوء الأدب معه أورد المصنف هذا الباب في كتاب التوحيد ليحذر منه ويبيّن خطره.

الرابعة: الإقسام على الله يكون على حالين:

الأولى: حال التألّي والتكبر والتجبر والرفعة، فيتألّى بنفسه حتى يجعل له على الله حقًا، فهذا منافٍ لكمال التوحيد الواجب، وقد ينافي أصله مثل ما جاء في حديث الباب، ولهذا كان من عقوبته حبوط عمله.

الثانية: أن يقسم على الله تعالى معتقدًا صحة ظنه أو محسنًا للظن بربه راجيًا للطفه وفرجه كقول أنس بن مالك بن النضر: «**والله لا تكسر سن الربيِّع**»، فيقسم على جهة الحاجة والذل والافتقار إلى الله تعالى والطمع في فضله ورحمته فهذا جائز، ومنه قوله ﷺ في أنس بن النضر: «**إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره**» لأنه قام في قلبه من عبودية الله تعالى والذلّ له ما كان من أسبابه إجابة سؤاله وقضاء حاجته.

الخامسة: لا ينبغي للعاقل أن يقسم على الله تعالى؛ لأنه ليس عنده علم من الله تعالى وليس له عليه حق.

السادسة: يجب على المؤمن أن يحذر من الغيرة الخاطئة الخاسرة التي يترتب عليها قولٌ أو فعلٌ يخالف الشرع فيتقيد بالقيود الشرعية في إنكار المنكر، والنظر إلى الحدود حتى لا يُسيءَ الأدبَ مع ربه ولا يحبط عمله ويكون ظالمًا لغيره.

السابعة: جاء في الحديث: «**ويل للمتألّين من أمتي**»، وفي رواية: «**من المتألّي على الله**» ومما يدخل في هذا الوعيد الذين يحكمون على الله بغير حجة فيقولون فلان في الجنة وفلان في النار، أو فلان لا يهديه الله ونحو ذلك مما هو تحكم على الله وحجر عليه ورجم بالغيب.

الثامنة: قد يدخل في معنى الإقسام على الله قول بعض الناس: فلان لا يستاهل هذا المال أو المرض أو المصيبة أو تلك المرأة، أو أن يهديه الله، فإن ذلك من التألّي على الله والحجر عليه بلا برهان، واعتراض على حكم الله القدري بالباطل.

التاسعة: إذا رأيت صاحب معصية كبيرة فانْهَهُ عنها بما جاء به الشرع المطهر وادع له بالهداية ولا تحكم عليه بعدم المغفرة والهداية، فقد يغفر الله له ويهديه بما ييسره له من أسباب الهداية والمغفرة وأنت لا تدري.

العاشرة: في حديث أبي هريرة ﷺ خطورة اللسان وأنه يجب حفظه وفيه شاهد لحديث: «**إن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله ما يلقي لها بالاً يزلّ بها أبعد مما بين المشرق والمغرب**».

الحادية عشرة: ظاهر كلام أبي هريرة ﷺ أن الإقسام على الله على هذا الوجه أحبط عمل هذا الرجل فكفر المقسم بالكلية؛ لأنه تكلّم بكلمة أوبقت دنياه وأخراه.



٦٥- باب لا يستشفع بالله على خلقه

عن جبير بن مطعم قال: جاء أعرابيٌّ إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، نُهِكَت الأنفُس، وجاع العيال، وهلكت الأموال، فاستسق لنا ربك، فإنا نستشفع بالله عليك، وبك على الله. فقال النبي ﷺ : «**سبحان الله، سبحان الله**» فما زال يسبِّحُ حتى عُرف ذلك في وجوه أصحابه، ثم قال النبي ﷺ : «**ويحك، أتدري ما الله؟ إن شأن الله أعظمُ من ذلك، إنه لا يُستشفعُ بالله على أحدٍ من خلقه**». وذكر الحديث. رواه أبو داود.

الفوائد على الباب:

الأولى: الاستشفاع بالله على أحد من خلقه من سوء الأدب مع الله، فإن الله تعالى أعظم شأنًا من أن يستشفع به على أحد من خلقه، فإنه الكبير المتعال، ذو العظمة والجلال الذي لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه، فكيف يُعكس الأمر ويُجعل شافعًا عند الخلق؟! وهو الذي خضعت له الرقاب وذّلت له الصلاب.

الثانية: في حديث الباب بيان أن معنى الاستشفاع بالشخص في كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ هو الاستشفاع بدعاء الشخص وطلب شفاعته، وليس هو السؤال بذاته ولهذا أنكر النبي ﷺ قوله: «**نستشفع بالله عليك**»؛ لأن الله تعالى لا يسأل أحدًا من خلقه أن يقضي حوائج عباده.

الثالثة: حديث «**إنا نستشفع بالله عليك**» حسّنه الذهبي، وضعّفه غيره؛ لأن فيه ابن إسحاق وقد عنعن، وفيه محمد بن جبير وهو مجهول.

فالحديث ضعيف؛ لأن المضعِّف فسّر ضعفه، ولكن معنى الحديث صحيح، فإنه لا يجوز أن يستشفع بالله على أحد من خلقه، لأن الاستشفاع بالله عند أحدٍ من خلقه هضم لحق الله تعالى، وقد دلّ النقل والعقل على أن الله تبارك وتعالى كاملٌ من جميع الوجوه، فإنه الغني الحميد العلي العظيم، ولم يكن له كفؤاً أحد، فلا يحتاج إلى أحد، بل كل أحد في غاية الافتقار والضرورة إلى الأحد الصمد.



٦٦- باب ما جاء في حماية النبي ﷺ حمى التوحيد وسده طرق الشرك

عن عبد الله بن الشِّخِّير قال: انطلقت في وفدٍ بني عامر إلى النبي ﷺ فقلنا: أنت سيدنا. فقال: «**السيد اللهُ تبارك وتعالى**». قلنا: وأفضلُنا فضلاً، وأعظمُنا طَوْلاً. فقال: «**قولوا بقولكم، أو بعض قولكم، ولا يستجرينكم الشيطان**». رواه أبو داود بسند جيد.

وعن أنس ﷺ أن ناسًا قالوا: يا رسول الله ﷺ ، يا خيرنا وابنَ خيرنا، وسيدنا وابن سيدنا، فقال: «**يا أيها الناس قولوا بقولكم، ولا يستهوينكم الشيطان، أنا محمد عبد الله ورسوله، ما أحب أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلني الله عز وجل**» رواه النسائي بسند جيد.

الفوائد على الباب:

الأولى: بيَّن المؤلفُ – رحمه الله – في هذا الباب ما جاء عن النبي ﷺ في حمايته التوحيد من الأقوال الشركية.

الثانية: ضمَّن الشيخُ – رحمه الله تعالى – هذا الباب أن النبي ﷺ قد نهى عن الأقوال التي فيها إطراءٌ له ﷺ ومبالغة في تعظيمه ومدحه، واختياره ﷺ خطابه والثناء عليه بالعبودية والرسالة فإنها هي التي أثنى الله تعالى بها عليه في أشرف المقامات كالصلاة وإنزال القرآن والإسراء ونحو ذلك.

الثالثة: حمى النبي ﷺ جانب التوحيد من شرك يبطله، أو بدعة تقدح فيه، أو معصية تنقصه حرصًا على أمته وخوفًا عليهم أن يقعوا فيما وقع فيه من قبلهم من الأمم، فلم يترك طريقًا ولا وسيلة تؤدي إلى الشرك إلا نهى عنها وحذرهم منها.

الرابعة: بعث الله محمدًا ﷺ بالحنيفية السمحة، فهي حنيفية في التوحيد – مائلة عن الشرك – ، سمحة في العمل، فهي أشدّ الشرائع في تحقيق التوحيد والإبعاد عن الشرك، وأسمح الشرائع في العمل.

الخامسة: بالغ النبي ﷺ وحذّر وأنذر وأبدأ وأعاد، وخصّ وعمّ في حماية التوحيد من الشرك.

السادسة: من حمايته ﷺ لجناب التوحيد وسدِّه طرق الشرك قوله: «**لا تجعلوا قبري عيدًا**» أي: لا تزوروه على وجه مخصوص، ولا تكثروا زيارته لأن ذلك من ذرائع الشرك، ولما كان قصد الزائر الصلاة والسلام على النبي ﷺ عند قبره بَيَّنَ ﷺ أن ذلك يبلغه وإن كان على بعد، فلا حاجة إلى ما يتوهمه من أراد القرب فلا حاجة لاتخاذه عيدًا.

السابعة: من حماية النبي ﷺ جناب التوحيد نهيه ﷺ عن رفع القبور واتخاذها عيدًا والغلو في أصحابها والبناء عليها وإسراجها والعكوف عندها وتحرّي الصلاة عندها والتماس إجابة الدعاء عندها، أو قبول الصدقة حتى عند قبره الشريف؛ لأن هذه من البدع وذرائع الشرك التي هلكت بها اليهود والنصارى وغيرهم من سابق الأمم.

الثامنة: حرص النبي ﷺ واجتهد وبالغ في نصح أمته وهدايتها إلى كل خير، وتحذيرهم وإبعادهم عن كل شر في الدنيا والآخرة، وكفى بشهادة الله له بقوله سبحانه: ﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم

بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة: ١٢٨]. وعند الطبراني بإسناد جيد عن أبي ذر ﷺ قال: تركنا رسول الله ﷺ وما طائر يقلّب جناحيه في الهواء إلا وهو يذكر لنا منه علمًا وقال: «**ما من شيء يقرب من الجنة ويباعد من النار إلا وقد بينتُه لكم**».

وفي صحيح مسلم عنه ﷺ قال: «**أنا آخذ بحُجُزكم عن النار، هلم عن النار، هلم عن النار، هلم عن النار، فتغلبوني وتقحمون فيها**».



٦٧- باب

ما جاء في قول الله تعالى: ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [الزمر: ٦٧] الآية.

عن ابن مسعود ﷺ قال: جاء حَبْرٌ من الأحبار إلى رسول الله ﷺ فقال: يا محمد، إنَّا نجدُ أنَّ الله يجعلُ السموات على إصبع، والأرضين على إصبع، والماء على إصبع، والشجر على إصبع، والثرى على إصبع، وسائر الخلق على إصبع، فيقول: أنا الملك. فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذُه تصديقًا لقول الحَبْر، ثم قرأ رسول الله ﷺ : ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ الآية [الزمر: ٦٧]. أخرجاه. وفي رواية لمسلم: «**والجبال والشجر على إصبع، ثم يهزُّهُنَّ فيقول: أنا الملك، أنا الله**». وفي رواية للبخاري: «**يجعل السموات على إصبع، والماء والثرى على إصبع، وسائر الخلق على إصبع**» . أخرجاه.

ولمسلم عن ابن عمر مرفوعًا: «**يطوي الله السموات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ ثم يطوي الأرضين السبع، ثم يأخذهن بشماله، ثم يقول: أنا الملك؟ أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟**» .

ورُويَ عن ابن عباس قال: ما السمواتُ السبع والأرضون السبع في كفِّ الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم.

وقال ابن جرير: حدثني يونس، أنبأنا ابن وهب قال: قال ابن زيد:

حدثني أبي قال: قال رسول الله ﷺ : ((**ما السموات السبع في الكرسي إلا كدراهم سبعة أُلقيت في تُرس**)) . قال: وقال أبو ذر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((**ما الكرسي في العرش إلا كحلقةٍ من حديد أُلقيت بين ظهري فلاةٍ من الأرض**)).

وعن ابن مسعود قال: ((**بين السماء الدنيا والتي تليها خمسمائة عام، وبين كل سماء وسماء خمسمائة عام، وبين السماء السابعة والكرسي خمسمائة عام، وبين الكرسي والماء خمسمائة عام، والعرش فوق الماء، والله فوق العرش، لا يخفى عليه شيءٌ من أعمالكم**)). أخرجه ابن مهدي عن حمّاد بن سلمة عن عاصم عن زِرّ عن عبد الله. ورواه بنحوه المسعوديُّ عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله. قاله الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى. قال: وله طرق.

وعن العباس بن عبد المطلب قال: قال رسول الله ﷺ : ((**هل تدرون كم بين السماء والأرض؟** قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: ((**بينهما مسيرة خمسمائة سنة، ومن كل سماء إلى سماء مسيرة خمسمائة سنة، وكثف كل سماء مسيرة خمسمائة سنة، وبين السماء السابعة والعرش بحر، بين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض والله تعالى فوق ذلك، وليس يخفى عليه شيء من أعمال بني آدم**)) أخرجه أبو داود وغيره.

الفوائد على الباب:

الأولى: ذكر المصنِّف – رحمه الله – في هذا الباب من النصوص الدالّة على عظمة الله تعالى وكبريائه ومجده وجلاله وخضوع المخلوقات بأسرها لكبريائه وعزته؛ لأن هذه النعوت العظيمة والأوصاف الكاملة

من أكبر الأدلة وأظهر البراهين على أن الله تعالى هو الإله الحق المعبود بالحق، المحمود وحده، الذي يجب أن يذلّ ويخضع له، وأن يُعظّم ويحب ويُجلّ ويكرّم ويُخلص له الدين ويبرأ مما يصفه ويعامله به المشركون الجاحدون.

الثانية: هذا الباب جامع لأنواع التوحيد الثلاثة: توحيد الربوبية وتوحيد الإلهية وتوحيد الأسماء والصفات، وقد أحسن المؤلف صنعًا في إيراده ليكون ختامًا للكتاب ليكون خاتمة له، فإنّ من فقِهَ هذا الباب وفهمه ذلّ لله تعالى وخضع لعظمته.

الثالثة: أكثر الخلق ما قدروا الله حق قدره:

أ- لا من جهة عظمة ذاته وعلو صفاته وكمال أفعاله.

ب- ولا من جهة حكمته في خلقه الجن والإنس وبعثه الرسل وإنزال الكتب، فإنهم لو قدروه حق قدره وعظموه حق تعظيمه لذلّوا له وخضعوا وأخلصوا عبادته، ولم يعبدوا معه غيره ويذلوا لسواه.

الرابعة: من تعظيم الله تعالى ترك الإشراك به، فمن أشرك بالله تعالى فما قدر الله حق قدره.

الخامسة: دل حديث الحبر برواياته وما جاء في معناه على أمور:

١- عظم الخالق جلّ وعلا؛ لأن عظمة المخلوقات تدل على عظمة خالقها سبحانه وأن هذه المخلوقات ليست شيئًا بالنسبة لله تعالى.

٢- إثبات الصفات لله تعالى كصفة اليدين والكف والأصابع واليمين والشمال، وهي شمال بالنسبة لليمين، وإلا فكلتا يدي ربي يمين مباركة.

٣- أن أصابع الرحمن خمسة.

السادسة: في ضحك النبي ﷺ **تصديقًا لقول الحَبْر** قبول الحق ممن جاء به، فإن الحقّ أحقّ أن يُتبع، والحكمة ضالّة المؤمن أنى وجدها فهو أحقّ بها، وفي حديث أبي هريرة ﷺ في حراسته لصدقة الفطر من رمضان ومجيء الشيطان له ليال وتعليمه إياه فضل آية الكرسي وأن من قرأها عند النوم لا يزال عليه من الله حافظ، ولا يقربه شيطان، فقال ﷺ: «**صدقك وهو كذوب**» ما يبيِّن منهاج النبي ﷺ في ذلك.

السابعة: حديث ابن مسعود حسنٌ بطرقه، فقد صححه ابن القيّم، وجوّد شيخنُا العلاّمة عبد العزيز بن باز – رحمهم الله – إسناده.

الثامنة: من دلائل عظمة الله تعالى:

١- أن الأرض على عظمتها قبضته يوم القيامة.

٢- السموات مطويات بيمينه.

٣- وضعه الخلائق على عظمتها على أصابعه الخمسة.

٤- عظمة الخلق، وأنه كلما ارتفع اتسع، فإن عظمة الخلق تدل على عظمة الخالق.

التاسعة: دلّت الأحاديث التي أوردها المصنف كثف كل سماء ومسافة بينهما وما فوق السماوات على أن الخلق كلما ارتفع اتسع وأن الكرسي على صغره بالنسبة للعرش فهو محيط بالسماوات والأرض كالقبة والمخلوقات في جوفه.

العاشرة: لا منافاة بين ما جاء في الروايات من تقدير كثف كل سماء ومسافة ما بينهما بخمسمائة عام وبثنتين أو ثلاث وسبعين سنة، فالأول: يقدر بسير الإبل المحملة بالتجارة، والثاني: بسير البريد، فإن نسبة الأخير إلى الأول السدس.

الحادية عشرة: دلت أحاديث الباب على إثبات علو الله تعالى على خلقه بجميع أنواعه: علو الصفة، علو القهر، علو الذات، وقد دلّ على علو الله على خلقه أكثر من ألف دليل، وقد أجمع عليه أهل السنة والجماعة.

الثانية عشرة: تضمن حديثا ابن مسعود برواياته وابن عباس — رضي الله عنهم — على إثبات أنواع الصفات الثلاثة:

أ- صفات الذات: كاليدين، والكف، والأصابع، والعلو.

ب- صفات الفعل: وضع المخلوقات على الأصابع وهزهنّ، وطيّ السموات يوم القيامة، وأخذها بيده اليمنى.

ج- الصفات الذاتية الفعلية كالقول.

الثالثة عشرة: من أسباب قوة اليقين ورسوخ الإيمان التفكّر في خلق السموات والأرض وما فيهما وما بينهما من الآيات والمخلوقات؛ ولهذا أمر الله تعالى به في آيٍ من كتابه وأثنى على أهله، و بيَّنَ حسن ثمرته وجميل عاقبته، وهكذا النبي ﷺ في أحاديث هذا الباب يوجه إلى التفكُّر في خلق السموات والأرض لما يثمره ذلك من تعظيم الله والذلّ والانقياد له وتنزيهه عن الشركاء والأنداد ومماثلة الخلق وسائر النقائص والعيوب.

الرابعة عشرة: حديث العباس بن عبد المطلب اختلف في تصحيحه أهل العلم، فصحّحه البيهقي وابن حزم وأبو نعيم، وقوّاه ابن القيم في تهذيب السنن، وقال أبو العباس ابن تيمية: تلقاه الأئمة بالقبول.

وذهب آخرون إلى تضعيفه كالذهبي وغيره؛ لأن فيه عبد الله بن عميرة وهو ضعيف. والله أعلم.



فهرس المحتويات

